







299

1000



م ف ك

ق م ع



سهل عنك اليسرى  
لا اله الا الله محمد رسول الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
بسمور مجاهد الاوقاف  
محمدرضا

حاشية المولى عبد الغفور  
على الجاي عفا الله  
عنه امين

وتنقضا ولا بد



بسم الله الرحمن الرحيم . وحسبى الله ونعم الوكيل .  
**قوله** الحمد لله مصدر المعلوم واللام للجنس والاستغراق أى  
كل حمد من الازل الى الابد من أى حامد كان ويحتمل ان يكون مصدرا  
المجهول او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حده سبحانه  
بلايه الاستيعاب كما بلايه الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل  
بالمصدر يعنى ساس وستائش **قوله** لوليه أى للمرى بجنس الحمد  
لا يخفى ما فى ترك التصريح باسمه سبحانه من التقظيم والاحلال  
وادعاء التقيين وان الوهم لا يذهب الى ان الجدير بالحمد غير تعالى  
وتعليق الحمد صريحا بما يشعر بالعلوية وغرابة الاسلوب التى تجلب  
الطباع لكون الجدير لذيذ **اقوله** والصلاة أى الرحمة وافاضة  
الخير نازلة خير من الصلاة عن علو جناب الحق سبحانه على نبيه من  
النبوة بمعنى الرفعة وهو فى الشرح عبارة عن انسان بعثه الله  
تعالى على عباده للتبليغ ويظهر مما ذكرنا فى الفقرة السابعة وجه  
ترك التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم على ان فيه حسن الموافقة  
**قوله** وعلى الله اهل نبيه **قوله** واصحابه جمع صاحب كطاهر  
واظهارا وجمع محب بسكون الحاء كمنه وانهارا وصحب بكسر الحاء  
كنه وانما رخص صاحب بآل ما قيل ان فاعلا لا يجمع على افعال  
**قوله** المتاديين باده اية الادب نكاه واشت حد هر خبرى اى الذين  
ثبت فيما بينهم التاديب باده اية والاضباع بصيغة لقنايم فى ذل  
صلى الله عليه وسلم **قوله** فهذه اى ما سبقتك عليك **قوله** فوايد  
جمع فابدة من الغيد يعنى ايج كزفته وواوه شوواز وايش  
ومال **قوله** محل مشكلات الكافية المشكل من الاشكال بمعنى  
الاستنباه وانما سمي الحق الحقى مشكلا لانه يشبه الباطل والتا  
فى الكافية للمبالغة او النقل او التانيث باعتبار ان الكتاب  
رسالة **قوله** للعلامة تآوه للمبالغة ولربط لفظ على الله سبحانه



٢٩٩

مع انه الجدير بذلك لتوهم التانيث **قوله** فى المشارق والمغارب  
كناية عن جميع الارض كما فى قوله تعالى رب المشارق والمغارب ونوحيه  
اجمع ان الشمس من اول السرطان الى اول الجدى فى كل يوم مطلقا وهي  
ماية واثنان وثم ثوب ثم تقود الى مطالعها كذلك وكذا حال المغارب  
وقد وقع تشبيه المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما فى  
قوله سبحانه رب المشرق والمغرب رب المشرقين والتشبيه بناء على ارادة  
مشرقى الذهاب والعود المتناولين للكل وكذا حال المغربين **قوله**  
الشيخ خواجه **قوله** تغمد الله بعقرانه قال قدس سره فى الحاشية التمدد  
السر يعنى سنن الله ما كان منه بعقرانه اللابى لجناحه او النشئ من  
محض فضله من غير سابقة عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة  
اى احاط الله بعقرانه وجعله شاملا له قال فى التاج التمدد كناية  
يوشين فلا بدح من التجريد اذ لم يقصد باضافة العقران اليه سبحانه  
ما ذكرناه كما فى قوله تعالى اسرى عبده ليلا **قوله** واسكنه مجبوحة جانا  
بكسر الجيم منه قدس سره فى الحاشية مجبوحة الدار وسطها وهي من  
كل شئ وسطه وخياره انتى يعنى جعل الله خياره سكونى له **قوله**  
نظمها النظم ورشته كشيدن جوامع استعير لتأليف بسايط كلامه  
المترتبة المعانى المتناسقة الدلالات على ما تقتضيه سلامة الطبع  
وفى هذه الاستعارة اشارة الى ان بسايط كلامه كالدبر فى الصفا  
والغلا وانما قال ذلك ترغيبا للطلبة **قوله** فى سلك التقرير السلك  
رشته كشيدن والتقرير قرار رادن والاضافة من باب اضافة المشبه  
الى المشبه **قوله** وسطر العزير السطر بكسر السين اشته مرور يد يشبه  
وغيران والعزير نقش خط يركفنى والمراد للكناية والاضافة كاضافة  
السلك **قوله** للولد العزير العزير جريد وكراى وكرباب **قوله** ضيا  
الدين كضيا البيت وسراجه كانه ضيا يهتدى به الى الدين **قوله** عن  
موجبات التلهف والتاسف التلهف ورثع خورون وانده وهككن

انتى كلامه



شدة التأسف ورفع ودر خورون **قوله** لانه هذا الجمع والتا  
 كالعلة الغائية اي لانه في التسبب والبعث لهذا التاليف كالعلة  
 الغائية التي تكون باعثة فتكون نسبة الفوائد اليه من قبيل النسبة  
 الى الباعث المحرك **قوله** وما توفيق الاباء التوفيق جعل الاسباب  
 موافقة للطلب **قوله** وهو حسبي الحسب تشديده بودن وخرشند  
 كردن **قوله** ونعم الوكيل الوكيل انكه بوى كارى كرارند والجملة عطف  
 على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف او عطف على حسبي لتضمنه  
 معنى الفعل والمخصوص هو الغدير المتقدم **قوله** هضمنا لنفسه  
 بتجليل ان كتابه الخ اى ترك ذلك الحمل كسر النفسه وذلك الكسر  
 بتجليل ان كتابه من حيث صنعه لامن حيث اشتماله على المسائل  
 ليس في مرتبة كتب السلف حتى يلزم بذلك الترك مخالفتهم فانهم  
 انما يستحسنون جعله جزا فيما يعتنون بشانه وما هو في مرتبة  
 كتبهم لكن بقي توهم ترك الامثال بالحديث الدائر على اللسان وهو  
 ان كل امرؤى بال لم يبد فيه مجد الله في واحد ماى اقطع لا يتم فدفعه  
 بقوله ولا يلزم وحاصله ان الما موربه التلفظ سواء كان معه  
 الكتابة ولا ولا يلزم من ذلك ترك الاول ولا ترك الثاني **قوله**  
 وبد ابتغى الكلمة والكلام وبد بتقسيمها ايضا لانه من تمة  
 تعريفها ولتحصيل الاقسام المبحوث عنها **قوله** لانه يبحث  
 في هذا الكتاب عن احوالها اي عن احوال منسوبة اليها من حيث  
 انها منسوبة اليها سواء انتسبت لانفسها او لاقسامها من حيث  
 انها اقسامها وفيه اشارة الى انها موضوع الخور داع من قال  
 موضوعه الكلمة او الكلام لعدم اختصاص البحث بواحد منهما وجعل  
 البحث عن احدهما راجعا الى الاخر تكلف **قوله** فتى لم يعرف اى لم  
 يتصور لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة اليها من حيث انها  
 منسوبة اليها ولما ثبت وجوب تصورهما عرفا لتحصيل ما هو الوا

ان قيل ما هو الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شئ على  
 نظوره اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى المعنى المفكر لا بالقياس  
 الى المتعلم ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان امر التعريف  
 تشييع الى ما يعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم  
 المتعلم لجوار ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاذا ن التعريف بالقياس  
 اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة **قوله**  
 وقدم الكلمة لكون افرادها جزا من اجزائه الخ افرادها اي سوانظر الى  
 افرادها او الى مفهومها ووجهه التقديم في جانب الكلمة ولا يخفى ان  
 المتقدم بحسب الوجود الخارجى اذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم  
 الوجودات الاربعة اعنى الكسبى واللفظى والذهنى والذهنى والخالف  
 وان المتقدم بحسب الوجود الذهنى اذا قدم في الكتابة توافقت في  
 التقديم الوجودات ماعدا الخارجى **قوله** قيل هما والكلام مشتقان  
 من الكلم والاشتقاق ان يجديين اللفظين شاسياتى واحدا المدلولات  
 الثلاثة واشتركا في جميع الحروف الاصلية قريبا او غير قريب واشتركا  
 في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقى في المخرج كنعق ونهق ونهق  
 وقد اشار الى بعد هذا الاشتقاق بقوله قيل لان التأثير المناسب  
 لان يشبه بالمخرج تأثير يحجب الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن  
 الفهم غير لازمة مع ان المناسب ان يقال ان تأثير انفسهما بقرع الاسماع  
 ونقش الصور في الادهان وما يترتب عليهما من الافعال والانفعالات  
 على اى وجه كانت من مستتبعات القوة التى هي مدلول الكاف واللام  
 واليم فان تقا اليها كلها لا يخلو عن قوة وشدة فالكلمة والكلام  
 والكلام متساوية الاقدام في ان تأثيرها للقوة المفهومة من جوهر  
 تلك الحروف **قوله** وهو المخرج المخرج بفتح الجيم حسه كردن **قوله** وقد  
 عبر بعض الشعرا يعنى ان ذلك التشبيه علاقة معتبرة **قوله** جراحات  
 السنان جمع جراحه بكسر الجيم حسنى السنان سر نيزم وعصا ويثرى مرجح



**قوله** جنس واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا فيما فوق الاثنين  
**قوله** بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعاً  
لوجب التانيث وبدليل انه ليس من اوزان الجمع **قوله** وقيل جمع واليه  
ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب **قوله** والكلم الطيب يا اول  
بعض الكلم فان الصاعد الى محل العرض ليس لبعض الكلم وهو الطيب  
ككلمة التوحيد لا الخبيث فجاز ان يعبر عنه ببعض الكلم فتاويله كما  
الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين **قوله**  
واللام فيها للجنس هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضي تعريف المصطلح  
عليه لا تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي ولما يطلق عليه هذا اللفظ  
كما في صورة اللام العهد الخارجي ولا بيان الظاهر حتى تكون اللام  
للاستغراق والتعريف ليس لا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس  
والطبيعة **قوله** وانتا للوحدة لقابل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي  
خصوصاً عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال  
الوحدة غير مرادة ولين سلم فيجوز القول بتجريد هاتين معنى الوحدة  
كما تجرد في مقام التعريف اسماً الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها  
للفرد المنتشر وليس التانصاف في الوحدة حتى يمتنع التجريد بدليل كلمتين  
وتمتين **قوله** ولا منافاة بينهما هذا جواب على تقدير التثنية وتسلم  
ما معناه **قوله** لجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعية او صناعية او  
غير ذلك فيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول  
التآلفا فردية جنسية ويكفي ان يجاب بان الكلمة اللغوية  
اذا خصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية  
وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية  
الى الكلم كنسبة ترمه الى ترم **قوله** والواحد بالجنسية يعني ان بين الجنس  
والواحد تضاداً فليجوز ان يجعل الجنس اصلاً والواحد وصفاً ولا  
يعكس **قوله** اللفظ في اللغة الرومي ورمي شئ من الفم والتكلم **قوله**

لام

ثم نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل  
مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد هنا فعلى  
هذا لا يكون فيه نقل لا يقال — يلزم على هذا التقدير خروج المنوى  
عن تعريف الكلمة لانا نقول — المراد باللفظ لفظ حقيقة او حكماً وعمل  
ارتكاب النقل فيه مبنى على ان النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل  
للملفوظ به حقيقة او حكماً **قوله** ابتداء فيكون من قبيل تسمية السبب  
باسم السبب او من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بالكسر  
وليس فيه مرة بقدر النقل **قوله** او بعد جملة بمعنى الملفوظ فيكون  
من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز ان يجعل متقولا  
من اللفظ بمعنى الرمي من الفم او بمعنى التكلم ابتداءً او بواسطة **قوله**  
الى ما يتلفظ به التلقظ كفتن والباء للتعدية وليس فيه دور لان  
التلقظ منشعب من اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحرف والمعرف  
هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا في ان الحركة الاعرابية كلمة او لا  
فن ذهب الى الثاني اشكل عليه صدق تعريفها وقد اجيب عنه  
بما ذكرناه من تحقيق معنى اللفظ وفيه بحث اظاهره قوله او حكماً  
يدخلها **قوله** الانسان انما يقدر به تقريباً لتصوير اللفظ من الفهم  
**قوله** او حكماً اي تلفظاً حكماً وذلك فيما يشارك الملفوظ به في  
الاحوال **قوله** مهلاً كان او موضوعاً منه قدس سرهم في الحاشية  
انما قال موضوعاً ولم يقل مستعملاً كما في عبارتهم المشهورة تنبها على  
ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع ولا يلزم من الواسطة بين الممل والمستعمل  
وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل انتى قوله قبل ان يستعمل اي  
قبل ان يطلق فيراد منه معنى فالمستعمل في عبارتهم بمعنى ما يصح  
استعماله او من قبيل تسمية العام باسم الخاص **قوله** او مركباً قيل  
انما صح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه في الاصل مصدر **قوله**  
واللفظ الحقيقي اي الملفوظ به الحقيقي **قوله** اذ ليس من مقولة الحرف



والصوت الذي هو اعم من الحرف ولا ادري انه من اي مقولة هو قال  
المصنف في الايضاح ان المستتر هو المحذوف الذي هو الفاعل المستتر  
صوتا للسان عن حذف الفاعل **قوله** ولم يوضع له لفظ خاص به فكلا لا يكون  
مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل  
هو واست كناية عنه فهو عارية **قوله** واجروا عليه احكام اللفظ عطف  
على قوله ليس والمراد باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيد  
والابدال عنه وكونه ذاهلا الى غير ذلك **قوله** والمحذوف لفظ حقيقته  
اذ على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان **قوله** وكلان الله  
داخلة فيه اي في اللفظ حقيق بقضي هذا التعريف لانها مما يتلفظ  
به الانسان في بعض الاحيان وان كانت بالقياس اليه سبحانه  
لا تصدق عليه اولان من شأنها ان يتلفظ به الانسان اولانها  
مما يتلفظ بها حكما كالمشويات وعلى هذا القياس كلان الملكية  
والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان مما يتلفظ به الانسان  
مغاير بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر عليها  
لانا نقول هذاته فيق فلسفي غير ملتفت عند الادب فان اختلاف  
المحل عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يجتنب  
اليه اذا ثبت ان الكلمات الله سبحانه قيا ما بذاته به وهو مخالف ما عليه  
المحققون ونقص بما في علمه من الكلمات انما يظهر في غير الانسان **قوله**  
والنصب جمع نصبة وهي ما نصب لتعيين مسافة او طريق **قوله**  
غير داخلة في اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف ولما لم يدخل فيه لم يجز  
في تفهيم التعريف الى اعتبار اجزائه يفيد حتى يلزم علينا ارتكاب نفس  
كما نفسوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه  
جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا **قوله**  
لانه لم يقصد الوحدة اما لان مثل عمه الله على داخل في الكلمة عنده  
خارج عنها عند من قال لفظه واما لما سياتي **قوله** لعدم الاشتقاق

مطابقة الخبر للبدا مشروطة بثلاثة شروط الاشتقاق وما في حكمه  
والاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدأ وعدم تساوي التذكير والتانيث  
كخرج وقد انتفتها هنا الثلاثة باسمها **قوله** الوضع في اللغة جعل  
الشيء في حيز فكان الوضع بتعيينه يجعل المعنى حيزا للفظ **قوله** تخصيص  
شيء ملحوظ بخصوصه او بعمومه كهيئة المفردات والمركبات بشئ سواء كان  
ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الوضع المحرق لان الحرف الاول  
لم يقصد جعله بل قصد المعنى به بتوهم انه مجعول له كهيئة المفردات  
والمركبات لشيء سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ان قلت  
ان كانت الباء داخلة على المقصور خرج عنه وضع المراد في لعدم اخصار  
معناه في واحد من المرادفين لوجوده في كليهما وان كانت داخلة على  
المقصور عليه خرج وضع المشترك لعدم اخصاره في شئ من المعنيين  
لوجوده في كليهما والحاصل ان الجز السلبى الذي يفيد التخصيص  
لا يوجد في كل وضع قلنا يمكن ان يجامس عنه بتجريد التخصيص  
عن جز السلبى وبان التخصيص بحسب الجعل لا بحسب المحرك ولما  
كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة مترتبة لتحقيق  
في الارزمنة المترتبة للاوضاع لا للمجول الواحد والمجول له الواحد  
وبان التخصيص اصنافا في الحقيقة وبيان معنى كل من المترادفين من  
حيث انه من اثار جعل ذلك المترادف لا يوجد في المرادف الاجزوا  
المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معناه واحد ومما ذكرنا يعلم  
الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا **قوله**  
بحيث اي حال كون ذلك الشيء المخصص ملا سنا لتلك الحيثية التي  
هي مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء العرض التركيب  
**قوله** متى اطلق وسمع او احس بغير السمع وفيه تنبيه على قسمي  
الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربع والافتيك ان يقال  
متى احس ان قلت ان الكلية غير صادقة الابعاد انضمام العلم



الى الشرط قلنا لا يبعد كل البعد ان يقال هذا الانضمام مراد مفهوم  
من العبارة اذ العبارة ظاهرة ظاهرة في ان التخصيص علاقته بما تثبتت  
الدلالة ومن المعلوم ان لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قال  
مضى اطلقوا احسن وعلم ذلك التخصيص **قوله** فهم منه ان لم يكن  
مفهوما او فهم منه فهم قصد والتفات حكما فلا يرد شبهة تحصيل  
الحاصل **قوله** يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل لانه باعتبار  
دلالته على النسبة كالحرف وكذا وضع الاسماء المستعينة للمعنى الحرف  
كمن وما كان وضعه عاما وضع له خاصا كاسماء الاشارة والجواب  
عنها كالجواب عن الحرف **قوله** واجيب ولا يجاب بان الفهم اللازم  
لا يدرك الموضوع فهم المعنى بوجه لوحظ حالة وضعه ولا شبهة في  
تحقيقه قبل انضمام الضميمة لان قوله متى اطلقوا اشارة الى غاية  
المجمل وهذا الفهم ليس غاية له **قوله** ولا يبعد ان يقال معنى انه لا حاجة  
الى تقييد فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال في المقاصد والاستعمال  
فيها لا يكون بدون الضميمة **قوله** المعنى ما يقصد بشئ ويراد به  
مرحا او ضمنا او تبعاسوا كان بحسب الوضع اولا فدخل فيه المعنى  
المطابق والضمنى والا لزم اى وغيرها كما اذا سعلت وارتدت  
به حضورك وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشئ **قوله**  
اسم مكان من مصدر المعلوم والمجهول **قوله** او مصدر مسمى للمعلوم  
او المجهول **قوله** بمعنى المفعول ويجوز ان لا يعتبر نقله اليه فترفع  
مؤنة النقل **قوله** او مخفف معنى تخفيفا غير قياسى والذي  
جراه على هذا الاحتمال مع بعده لفظا الميل الى جانب المعنى والاستعمال  
المشدد بمعنى المخفف فيقال معنى الكلمة معنيها واحد **قوله** فذكر  
المعنى بعده مبنى على تجريده عنه حتى يكون المراد تخصيص شئ بعينه  
الشرطية ايضا لانها فيه مقيس الى الشئ المتروك فتركه مستلزم  
لتركها وبذكر المعنى يعود المعنى الوضع لان تخصيص شئ بمعنى اى بما

يقصد

يقتصد بذلك الشئ هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى  
بالوضع مما لا يتصور لا شئ له عليه لانه لا حاجة اليه كما قيل  
وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا كما قيل لقوله  
من الحقيقة وشيوع امر التجريد في امثاله وفيه كشف الاحتمال من  
جنى **قوله** جنى الوضع على ان ذكر اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا انه صوغ  
فلا قابلية في ذكره الا ليقول به قوله لمعنى **قوله** والالفاظ الدالة  
بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل وذلك ان  
تجعل الطبع في مقابلة الوضع **قوله** وبقيت حروف الهجاء الموضوعات  
اي حروف تعد باسمائها كالف با تا وهى حروف المباني المقابلة لحروف  
المعاني **قوله** فان قلت قد وضع بعض الالفاظ فيه اغراض  
عن عموم تفسير المعنى **قوله** وقد اجيب عن الاشكالين بانه  
ليس فيها ما هاهنا في مقام نقص تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات  
المزودة **قوله** الى الفاظ مخصوصة اى مشخصة من حيث الفاظ مشخصة  
سواء كانت في انفسها مركبة او لا وذلك لان النقص الاول انما يتجبه  
على تلك الحيشية ولا مدخل للافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الفاظ  
مفردة بخلاف النقص الثاني فانه انما يتجبه على تركيبها ولذا قال او  
مركبة فليس هناك اى في مقام رجوع الضمير الى الفاظ مخصوصة  
او المركبة **قوله** ما لا يدل جز لفظه من حيث انه جز لفظ فعنى حيوان  
ناطق حال كونه علما الشخص انما في مفردة لانه ليس اسما لذلك المعنى  
الا باعتبار وضعه العلمى وجزوه بهذا الاعتبار لا يدل على جز ذلك  
المعنى **قوله** وفيه انه يوم ان اللفظ موضوع اى وذلك لان ذلك اذا  
عبرق عن شئ بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدرى اما  
في صيغة فعل او غيرها فهم منه في صرف اللغة ان ذلك الشئ موصوف  
بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وانما قال  
يوم مع ان القاعدة تقتضيه اقتضا بينا لظهور المراد هاهنا **قوله**

مفردة اوم



كايتركب في مثل قتل قتيل وهو مجاز بطريق المشارفة فكذا في المفرد  
**قوله** ومعناه حينية ما لا يدل جزوه من حيث انه لا يدل جزوه على جزئياته  
 المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة للفظ عند المنطقيين و  
 للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة للفظ بالذات  
 وبالعرض للمعنى وكان النكته فيه التنبيه وكان النكته ايضا في تقديم  
 الوضع على الافراد وكان لا يحسن لاعتبار الافراد الابد اعتبار الالة  
 او ما يستلزمها وهو الوضع **قوله** حيث ان بصيغة المعنى فاستفيع  
 صيغة سبق الزمان في السابق الرتبى **قوله** فعلى انه حال من الممكن  
 في وضع ان قلت لو كان حالاً منه لكان يجنبه كما في مزب قائماً  
 زباً اكلنا لا تم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال  
 وهي التاخر عن الفاعل والمفعول به وليس سلم فذلك اذا لم تكن قرينة  
 دالة على تعيين ذي الحال وقد تحققت هذا ان الافراد صفة للفظ بالذات  
 واذا تغير المعنى على تقدير جعله حالاً على يديه فلا يخفى ان افراد  
 المعنى يؤول الى افراد اللفظ **قوله** ومن المعنى يتبع الشارحين في تجويز  
 الحال عن النكرة عن غير اشتراط سبب ذكره لا يقال لو كان  
 حالاً منه لقد مر عليه لان صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن  
 صاحب الحال محموراً فان تقيدها عليه مطلقاً ممتنع عند اكثر  
 البصريين كما ينهم من كلام المصنف في الايضاح **قوله** فانه مفعول  
 للفعل واللام واسطة في كونه مفعولاً ومعمولاً فالخبر عامل الحال  
 وصاحبها **قوله** لاخراج المركبات فان المركبات الفاظ موضوعه  
 بالوضع النوعي كما اشرنا اليه **قوله** فيخرج به عن حد الكلمة مثل  
 الرجل ومثل رجل ايضا فان الامر التعريف والتنوين من حروف المعاني  
 اتفاقاً واماً الثانية المتحركة والفاء والنسبة وعلامتا التثنية  
 والجمع كسلمان ومسلمون فقد ذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها  
 ايضا من حروف المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف المباني

وجعلوا

قوله

وجعلوا مجموع الصيغة دال على المعاني المقصودة الى ان تلك الدلالة  
 لما كانت بزيادة تلك الحروف ونسبة الطلب اليها كما نسب الطلب الى  
 سمين استغفل والمطاوعة الى نون انفعل **قوله** واعرب باعراب  
 واحد كان المراد بالاعراب معنى يشمل الحركة الاعرابية والبنائية والحال  
 لم يعتبر لكل من الجزين حاله الا لا يبق فان الحرف الاخر في قائمة لم  
 يستحق الاعراب بل البناء والمستحق للاعراب هو قائم فحصل المجموع  
 كلمة واحدة فاعرب اعراباً ولا يخفى ان هذا ظاهر في قائمة وبصري  
 وجبلى وحمادون الرجل ورجل والمثنى والمجموع بالواو والنون  
 فان العرب في الاول ليس الا الجز الثاني وفي الثاني الجز الاول وكذا  
 في الاخر فان علامة التثنية والجمع فيها اعراب بالحقيقة وفيه  
 تامل **قوله** مع انه معرب باعرابي ان قلت ما توجيه الاعرابي  
 لكلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المعنى وتعدد  
 المعنى في كلمة واحدة وفي اطلاق واحد قلنا قد يمتنع في الاعلاء  
 الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق  
 كلمتان وقال صاحب اللباب ان اعراب اخره محكي كما في تأبط شراً ولما  
 كان الاخر مشغولاً والاول فارغاً اظهر اعرابه في الجزء الثاني كما  
 اظهر اعراب ما بعد غير في الاستقفا في لا غير فليس لعبد الله علماً الا  
 اعراب واحد **قوله** ولا يخفى على ان الغرض من علم الفهم معرفة احوال  
 اللفظ وتجميع اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى  
 لا يلزم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجري في كل ما يعبر  
 لشدة الامتزاج لفظاً واحدة بل فيما عرّب باعراب الكلمة الواحدة **قوله**  
 فانه لا يقال له لفظاً واحدة هكة اقالوه وفيه انه ان اريد باللفظ الذي  
 ما يطلق عليه اللفظ كمنزلة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا نزل من  
 الكلمات وان اريد ماله نوع واحدة لم يخرج عنه مثل عبد الله علماً وان  
 اريد خصوص واحدة فلا يدل اللفظ عليه ان قلت اللفظة كمنزلة

الدلالة

صل

يق



والمفهوم منها ما يتكلم به دفعة قلنا لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله  
علماء دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم الا ان يقال المراد بالمرق  
ما تكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين فيخرج عنا عبد  
الله علما لا شتما لعل الكلمتين ويصح ان يتكلم بهما مرتين **قوله**  
وبقي مثل قائمة وبصرى الى قوله داخل فيه اى مسامحة ومجاز **قوله**  
لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ اخر وهى ثلثة اقسام  
وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبيعية ان كانت بسبب صدق  
الدال عن الطبيعة عند عرض حالها وعقلية ان كانت بغير  
ذلك **قوله** كدلالة لفظ دين المسجوع من وراء الجدار انما قيد به اذ لو  
سمع دين من زيد حال كونه مشاهدا لم يظهر دلالة او لم يدرك كما قال  
السيه قدس سره فان وجود اللفظ يعلم حينئذ من المشاهدة لا من  
اللفظ **قوله** اى منقسمة الى هذه الاقسام السرى في تثليث القسمة  
تباين احوال الاقسام واختلافها مادة وصورة للكلام **قوله** مختصة  
يفهم من السكوت في معرض بيان الاقسام وتعلق به **قوله** لانها  
قبيل هذا الحصر عقلي وتوجيهه انه في قوة تقسيمين كل منهما دابر  
بين النفي والاثبات كما يشترك الدليل وان ابيت عن انه عقلي فالظاهر  
انه قطعا اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما اخرج  
التقسيمان **قوله** اما من نقلها قيل التقدير هكذا لان حالها  
او دلالتها او ذات دلالة ولا يخفى ان تقدير الشرح مما يقبله الطبع  
السليم غاية القبول اما تقدير الحال او الدلالة فلا يناسب مقار  
تقسيم الكلمة ولا القول بان الثانى حرف والاو اسم وفعل ويستدعى  
مدرسة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثانى لان حال الكلمة لا يخفى  
في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع ان  
الضرورة التى دعت الى تقديرنا شتا من الثانى فالايق التاويل  
فيه لافى الاول واما تقدير الذات فبخلاف ما افقناه زيادة ان وكذا

جعلوا يدل بمعنى الدال قال السيه قدس سره التقدير في هذا المقام  
مبنى على ما حكموا من ان الفعل مع ان فى تاويل المصدر ولو وضع هنا  
المصدر بدله احتيج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يفنى عنه اذ ليس  
في المعنى المصدر حقيقة ولا يخلو عن حدته **قوله** من غير حاجة الى  
انضمام كلمة او مركب اليها **قوله** الثانى الحرف الاستيناف لانه بما  
قال كذا او كذا كان سابقا قال ما الاول وما الثانى فقال الثانى الحرف  
والاول ما كذا وكذا معطوفا على الجملة الاستينافية ولذا ان غطف  
اولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال في قوله الثانى الاسم والاو  
الفعل **قوله** لان الحرف في اللفظة الطرف يقال حرف الوادى اى طرفه  
**قوله** اى جانب مقابل الاسم والفعل لم يقل او في جانب من الكلام  
لانه قد يقع جزاله نحو زيد لا حجر **قوله** ان يقرب ذلك المعنى المدلول  
عليه بينهما في الفهم عنهما لما اعتبر المقارنة عن في الفهم كلمة كل خرج  
عن حد الفعل ما يقتضون باحد الزمنة بحسب التحقيق كضرب مصدر  
او ما يكون بينه وبين الزمان ترتيب في الفهم كضارب امس وما يكون  
مقارنا في الفهم لكن لا يكون ضمنا عن كل كلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب  
فهم الزمان **قوله** ما اخذ من السمو اى سمي اسما حال كونه ما اخذ  
منه واصله سمو بحركات السين حذف الواو ثم نقلت حركة السين  
الى ما بعدها الابتداء بالسكان **قوله** لاستعلايه على اخويه ولانه  
يرفع المسمى وقيل من الوسم ويدفع باشتقاق سمي وجمعه على اسمائه  
لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه او ساما وار تكلم القلب بعبد  
لتضمنه الفعل فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول **قوله**  
وقد علموا ولا عراض لسه من الاجد به الاشارة واللعطف على  
الحصر لانها للتعطف على الصلح بالاختصار الذى افاده الدليل اى اعلم  
بقيد اختصار الكلمة وقد علم بذلك اى بوجه على هذا التقدير عمل على  
ان تكون الواو والحال **قوله** بذلك الباء للاستعلاء ووضع اسم الاشياء



موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن وكان انكشافه واختار ذلك  
دون هذا اشارة الى استحقاته التقظيم والجوده **قوله** حد كل واحد  
ها هنا اضافة الى كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها و اضافة كل  
ايضا الى واحد بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها وكما حققه قدس  
سره في بحث الاضافة من انه لا يلزم فيها هو بمعنى اللام ان يصح  
التصريح بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم  
الاحد وكل واحد ومن في قوله منها التبعية والجار والمجرور صفة  
لقوله واحد **قوله** وليس المراد بالحد ها هنا اي في هذا الفن فان الحد  
عند الادباء هو المعرف للجامع للمانع او في هذا المقام لان المركب مما به  
الاشتراك الاشتراك وما به الاختيار لا يستلزم ان يكون حذا مقابلا  
للرسم **قوله** لله در المصنف الدر في اللغة اللين وفيه خير كثير عند  
العرب فاريد به لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر للين  
والمعنى تعجبوا من لين امر يوق به كالماء في العدم والقدرة الى غير ذلك  
من الصفات الكائنية **قوله** الكلام لم يعطف على السابق لانه فصل  
اخر من الكلام **قوله** في اللغة ما يتكلم به ثم استعمل استعمال المصدر  
فصير كلمة كلاما اعطى اعطى منها في ضمنه فان التثنية اختصار  
العطف فكأنه قال كلمة كلمة قيل لوجعلت الباء للاستعانة لم يجتمع  
الى هذا التأويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد المتضمن  
مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى ان ياول بان يقال  
المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلاثة ولا يخفى ان هذا القول  
مبني على جعل الهيئة جزا الكلام يلزم ان لا يكون الكلام لفظا حقيقه  
بل مسامحة ولو جزاه كما في الشرح احتيج الى التأويل **قوله** فلا  
يلزم اتحادهما فيما اذا ركب الكلام من كلمتين فقط **قوله** اي تضمننا  
حاصلا بسبب اسناد ويجوز ان تكون الباء لاصاق اي تضمننا ملصقا  
بالاسناد **قوله** والاسناد نسبة احدي الكلمتين الى ضم احدي الكلمتين

او نسبة مدلول احدي الكلمتين **قوله** حقيقه او حكا الكلمة  
الحكية يجمع وقوع مفرد موقعه لا يقال يخرج عنه اسناد الذي في  
الجملة الشرطية لان الشرط قيد للجزء اعلا زعم المصنف وزعمهم ولذا قالوا  
ان الاسناد اليه من خواص الاسم وقالوا ولا يتأتى ذلك الا في اسمين  
او في فعل واسم ولو جعل الربط بين الشرط والجزء كما حققه السيد قدس  
سره لم يخرج عنه قطعاً اذ لا يصح بقیه غير طر في الشرطية بمفرد والدليل  
على الربط بينهما صدق قولك ان ضربتي ضربتك وان لم يوجد منك  
ضرب المخاطب **قوله** بحيث يفيد المخاطب اي من شأنه ان يقصد  
به افادة المخاطب فائدة يصح السكون عليها اذ لو سكت المتكلم لم يكن  
لاهل العرف لا تحطية عليها ونسبة الى الفصور في باب الفاعلية  
فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة او حالا ودخل في  
ايضا اسناد الجملة التي على المخاطب مضمونها **قوله** خرجنا المملات  
الصرفة اما المركب من كلمتين ومممل فلم يخرج **قوله** سواء كانت  
خبرية اي محكية بها عن الواقع **قوله** او انشائية اي غير محكية بها  
عن الواقع في حكم الكلمة المفردة فان النسبة في تلك المركبات جملة  
فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفردة **قوله** اعني قائم  
الاب او ذا **قوله** فانه في حكم اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة  
لانفسها حتى لا يحتاج الى هذا التأويل لما حققه السيد قدس سره  
من ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل هي تحضر بانفسها لايبدال في  
ذهن السامع فيحكم عليها ولين سلمت قلت لوضع لتبونها في الالفاظ  
المملة ودعوى وضع المملات لانفسها مما لا يقدم عليها من المشككة في  
مباحث الالفاظ او قلت اذ المترك الالفاظ موضوعة لانفسها لم تكن  
اسما فكيف يصح الاخبار عنها ولحق التنوين لها قلنا ان الالفاظ لما صا  
في تأويل الاسم المفرد قبلت احكامه وخواصه وان الاخبار عنها ولحق  
التنوين لها من خواص اضافية الاسم بمعنى انها لا يوجد ان في غير الاسم

هذه

..

ت

عة

لفاظ

رت



اذا كان ذلك الغير موضوعا للمعنى ومستوعبا فيه اما اذا لم يكن كذلك فجاز  
 الاخبار عنه ولحق التنوين والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك  
 مثلا نقول من حرف جر وضرب فعل ما من ومهل **قوله** اعلان كلام المصنف  
 ظاهر في ان غرضه ان يبين ان مجموع كلامه لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب  
 تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب **قوله** اخبار او اوصاف او جملة  
 قسمة فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتاكيد او شرطاً فان  
 الكلام هو الجزاء على زعمهم واما على التحقيق فليس شئ من الشرط والجزء كلاماً  
 بل الكلام هو المجموع **قوله** بخلاف الكلام فانه لا يصح ان يكون الكلام فيها  
 وصلة لما هو المقصود بذاته **قوله** ذلك اي الكلام اشار بذلك الى  
 الكلام لا الى التعريف او الى التضمن او الى الاسناد كما قيل لان الكلام  
 مسوق للكلام ولبعده ولا في قوله لا سيما في اشارة الى تقسيم الكلام  
 بعد تعريفه كما ان قوله وهي اسم وفعل وحرف تقسيم الكلمة بعد تعريفها  
 والمناصرح فيه بادهاء الحصر للعناية بشان الحصر لان التركيب العقلي من قبل  
 الاثنين يرتقي الى ستة **قوله** اي في ضمن اسمين حقيقة او حكماً وذلك  
 من قبيل تحقيق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف  
 وانما قدم هذا التقسيم لاستحقاق جزئية التقديم **قوله** او في ضمن  
 اسم انما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق  
 الاسم التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة  
 الذكر للواقع لتقديم الفعل على الفاعل **قوله** بتقدير ادعوا المنقول  
 الى الانشأ قبل التقدير او بعده **قوله** اي كلمة الادخل في التعريف المركب  
 والدوال الاربع والقرنية على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة **قوله**  
 كما ين في نفسه جعله صفة لمعنى ستوارجع ضميره الى ما او الى معنى ولم  
 يجعله ظرفاً لغو لدل او حالاً من ضميره حتى يكون معناه على الاول ما دل  
 بنفسه او في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حاله كونه معتبراً في حد ذاته لان  
 في جعله في معنى البا خلافاً لمذهب المختار ومحذوراً غير مشهور في التعريف

وان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى  
 الوضع وان صحة تلك المعاني مبينة في دلالة الحرف والقصور الى في معناه لاحتياج  
 تصور والنور الى الغير وذلك القيد لاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة  
 وبالوضع لم تثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك تصور في الدلالة كثير من  
 المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيراً منها يحتاج في تقسيمها الى  
 ضمنية كتقدم المرجع في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضمير المخاطب والمنكلم  
 والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط لفظاً  
 او غيره لا يستلزم تصور في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه على  
 القابل والفاعل **قوله** ماد على معنى باعتباره في نفسه اي ملحوظ في حد ذاته  
 لا في ضمن غيره كما في مقابلة **قوله** كقولك الدار في نفسها اي الدار الملحوظة في حد  
 ذاتها اذ ينتسب اليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونهما  
 في وسط البلد او قريبة من بيت فلان اعترض عليه الشيخ الرضي بان قولهم  
 في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة  
 كقولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيره كما ذكر ابل يقال لا في نفسها  
 ويمكن ان يجاب عنه ان ليس مقصوده ان مورد في في الموضوعين واحداً بل  
 لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظاً في نفسه وملحوظاً في غيره معقول بخلاف  
 الدار فالها غير قابل له لان تنسب الى الغير يعني مع كونه منشأ الحكمها وكذا  
 بل يعقد التشبيه بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره اخرى وان  
**قوله** كما ان في الخارج موجود اخر اي كما ان الموجود الخارجى قد يكون وصفاً لمر  
 تابع له وقد لا يكون كذلك الوجود في الذهن وقد يكون تابلاً لمر في الملا  
 وقد لا يكون فيه نسبة المعقول المحسوس ويظهر منه وجه اخر لاستعمال اللفظة  
 في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع الامر المعروض القائم بالجوهر التام بعلمه  
 صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان  
 يقال له كاي في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بنفسه **قوله**  
 والة لملاحظة غيره بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق فلا يصح شئ منها



لان الصالح لا يكون الا لما هو متعلق بالذات بدنية **قوله** ملحوظ في ذآ  
تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية **قوله** من غير حاجة الى ذكره لان  
المتعلق الاجمال لا يتصور الا بتدبره وهو شئ ما مفهوم من لفظ الابتدا  
ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل لطيفيا ما يتبع كانت دلالة  
هذه بخلافه ما لو كان طيفيا بالذات فانه لا بدح من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى  
ليدل عليه **قوله** لا حاجة في الدلالة عليه من دله على كذا **قوله** وهذا هو المراد  
بقوله ان الاسم ان يعنى ان ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة انه مدلولها  
حتى يخلو الكلام من نفع الجدوى ويدخل حرف في بل معناه انها اذا انتقلت  
وحدها الى ذهن السامع انتقل بها المعنى اليه فكانه قال الكلمة كظرف  
اذا نقل انتقل بما فيه فلهذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة ما يقال من ان  
الحرف معنى كائنا في غيره معناه انه اذا انتقل وحده الى ذهن السامع لم  
ينقل معها المعنى فكان قالب الحرف كظرف حال فلا يقال معناه فيه بل  
يقال انه في غيره اذ به يظهر **قوله** من حيث هو حالة من السير والبصر  
لا من حيث هو وهو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصر **قوله** جعله  
حالة لتعريف حالها اي لتعريف نفسه لا من حيث هو هو بل من حيث انه  
حال للطرفين ومن منسوباتها **قوله** كان معنى غير مستقلا بالمفهومية  
اي معنى ملتفتا بالتبع **قوله** لا يمكن ان يتعقل الا بذكر اخرى لا يمكن ان  
يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل  
النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرف في خصوصها  
وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه متضمنا بالذات ومجوز  
وصنع من فان ما كان وصفه عاما لا يفيد المخصوص بدون ضمنية وهي  
متقاربة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب والتكلم في  
ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف  
بمنزلة تلك القائم **قوله** ولفظة من موضوعه لكل واحد من جزايته لانها  
لا تستعمل الا في الجزيات ويعلم الوضع بالاستعمال والقول بانه محار **قوله**

له مما لا ضرورة له ثم ان تلك جزيات اصنافية لاحقيقية كما قيل لا فاحص  
لمفهوم الابتدا لوحظت تبعها اثبات الامراوله مما لا شاهد عليه وانظر اليهم  
يجوز ان يلاحظه قصدا لكن يبقى جيبته معناه حرف قيل ان معنى من ليس جزيا  
الابتدا بل الابتدا من لوارفه وانه في نفسه ياتي عن الالتفات اليه **قوله**  
فاذا عرفت هذا علمت وعلمت ايضا ان كينونة المعنى في غيره من المعاني لو في  
كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية **قوله** ظاهرة في المعنى الاخرى كون  
المعنى ملحوظا في نفسه وذلك لقرب المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور  
وجملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه **قوله** وارجاع الضمير الى  
المعنى اي لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما في عبارة هذا الكتاب  
لعدم مسبقها **قوله** لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية  
لا يقال لو كان كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدم وخلف والاضاف  
بها مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل يقتضي صحة  
الحكم عليه اوبه اذا اخذ في حد ذاته ولا يقترح في استقلاله امتناع الحكم  
عليه اوبه بما يفرضه سوا كان ذلك العارض جزا المدلول بما يدل عليه كتي  
او خارجا عنه كالظروف المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الاول  
خارج عن الثاني **قوله** لكن لما جرت العادة باستعمالها ان يعنى ان العا  
جرت بان تستعمل تلك الالفاظ في مفهومات كلية فان المستفاد للخصو  
صية  
من الاصنافه بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستقلا مطلقا وان  
تستفاد المخصوصية من ضمنية مع ضمنية ولا يصح الاخبار عنه كما  
الاخبار عن ابتداء سير البصر وفيه تامل **قوله** باعتبار معناه التضمني  
يعنى انه اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتمل  
الى خروجه عنه بقوله مقترن ولو اراد المعنى المطابق ليدخل فيه  
لان المعنى المطابق للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلحق  
الى ان يخرج بقوله غير مقترن **قوله** باحد الازمنة الثلاثة يعني زمانا  
انت فيه وزمانا قبله وبعده وشهر او مركب كف مؤنة التفسير **قوله**



وهو صفة بعد صفة للمعنى او حال عنه وهو بعينه **قوله** والمراد بعدم  
الاقتران اى المراد بعدم الاقتران المعنى المستقل لا يكون ذلك لعدم  
بحسب الوضع الاول الاول الوضع الغير المسبوق سواء كان غير مقترن  
بحسب الازمنة فى الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او  
مركب عنها صافى او جار ومجرور كما سيظهر وخرج عنه الافعال  
المنسجمة عن الزمان لان معانيها وهى منسجمة انشائية وتلك  
المعاني الانشائية غير مقترنة بحسب الوضع الاول ان يكن ويرفع بان  
المراد لما كانا اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك لا يقال لان المعنى  
المستقل فى تلك الافعال ليس مقارنة صفة الانشائية وهو بحسب  
الوضع الاول مقترن وذلك ان تقول المراد بعدم الاقتران عدم اقتران  
المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه يزيده ويشكر عليه  
لانها بحسب الوضع العلمى غير مقترنين باحد الازمنة ودخل فيه  
ايضا اسما الاضمار اذ لا وضع لها بالمراد المعنى الفعلية وفى تكون الحكم  
باناسيتها بحسب الوضع الاسما السابقة بناء على التقليب فانها بحسب  
هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال المنسجمة عن الزمان  
بناء على ان لا وضع لها بالمراد المعاني الانشائية لما كان القول بان لا وضع  
الاسما الافعال فى المعاني الفعلية وللأفعال المنسجمة فى المعاني  
الانشائية بعيدا غير مرضى للرضى كما تقتضيه ظاهر عبارته لم يسلط  
هذا الطريق ولهذا لم يجب ايضا من شبهة اسما الافعال بانها بمعنى المصادر  
التي لوحظت معنى الافعال ولا بانها موضوعة للأفعال الاصطلاحية للمعاني  
قال الشيخ العزى الفخاى الخالص لما يقول صح مع انه لم يخالف بيانه اسكت **قوله**  
فيدخل فيه اسما الافعال الذى علم على ان قالوا ليست بافعال بخلافها للافعال  
صفة وقبولها لا يقبل الافعال كالشئ ولا التعريف وكون بعضها ظرفا  
وبعضها جار ومجرور **قوله** مخروبه فانه قد يستعمل مصدر اخور ويديريه  
وهو مصغر ارود امصدر ارود اى رقى نقصا وترجيما اى ارفق رققا

ولو كان صغيرا قليلا **قوله** او غير صحيح لم يثبت استعماله مصدر ولكن يشبه  
ان يكون مصدرا فى الاصل لانه قام دليل على كونه منقول الى معانى الا  
عن اصله اذ شبهة ما يكون اصلها المصدر والمناسبة بينهما درنا لا لا الحاح  
باجزائها من مخور ويديريه **قوله** على وزن قوقاق فاصل هيات هيت  
كقوفيه منه قدس سره الدرجة بقوفى اى يصح قوقاه وقوقاه على ضلل  
وفعله وفعللا **قوله** مخوزيه اى تقدم وعليه زيد اى الزم **قوله** فانه على  
تقدير اشتراكه وهو الرابع على ما قيل من انه للمحال حقيقة وللاستقبال مجازا  
او بالعكس **قوله** ومن خواصه خير قدم للاهتمام به او مبتدأ كما قال صاحب  
الكشاف فى قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا ولا يبعد ان يقال فيه  
حينئذ ان المذكور اقل من المذكور **قوله** تنبيهها بصيغة جمع الكثرة  
على كثرتها التى تجاوز العزة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلاثين **قوله** وكن  
التبعية ضمنية ودخولها على الجمع فلو دخلت على مفردة لكانت ابتداءية انضائية  
يشبه عليه قولك هذا من الناس او من الانسان لا يقال يفهم منه انه  
لولايات من كان الحكم صحيحا لكنه عار من التنبيه مع انه لا يصح لان  
مرتبة اقل جمع كثره عزة لاما يقول لا نسلم له ومردك ولين سلم فلا نسلم  
ان اقل مرتبة العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة فى جانب القلة  
ولين سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما فى مقام الاخر فذلك مجاز غير عزير **قوله**  
وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد فى غيره تفسير لما يتضمنه يختص من  
حيزه السلبى وانما لم يقل ما يوجد فى الشئ ولا يوجد فى غيره اشارة الى  
المناسبة بين المعنى اللغوى والعرفى باخذه فيه ولم يتجاسر على كون التعريف  
بالح لانه المقصود امتيا زحاع بعض ما عداها وهو الجنس والعرض العام  
ولذلك ان تخصص لفظة ما بالخاصة المحول بشهادة المثال ولا يخفى ان  
الخاصة لو كانت بالمعنى العرفى كما هو ظاهر الامر وطباق الشراح عليه  
ولو بدون لفظ الحمد لكان عند المذكورات هاهنا من قبيل المسامحة  
المشهوره وهى ذكر المبتدأ او ارادة المشتق **قوله** ودخول اللام اى اللام



باعتبار دخولها وانما قال ذلك بما وتقر بها **قوله** اي لام التعريف احراز  
 على لام الامر ولا امر الابد افكان اللام فيها بدل من المضاف اليه وللعمد  
 الخارج والذهني والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ  
 فيه **قوله** لكان شاملا للميم في لغة حمير وهي قبيلة من طي وشاملا  
 ايضا لحرف النون لكنه لم يصرح له لظهور اختصاصه بالاسم فان المقابل  
 للبدن ليس الا بعض الاسماء **قوله** في مثل قوله في جواب حمير قال  
 من امر امصيا م في امسفر **قوله** لعدم شهرته ولا اختصاصه ببعض  
 اللغات والجواز ان يقول ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام  
 التعريف **قوله** وفي اختياره اي ضمن اختيار اللام على حرف التعريف  
 او في اختياره اللام على الالف واللام هذه الاشارة **قوله** وهي  
 اللام وحدها لان نقيض التعريف التكرير ودليله حرف ساكن  
 فكذلك دليل نقيضه ليتوافق النقيضان في الدال ويتوافق دليلها  
**قوله** زبدت عليها منزلة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر  
 المواضع لان الحقة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها **قوله** الى انها اكل  
 وايضا لم يكن كهل كان المناسب كسر النزة وفيه ان عذره ما سبق **قوله**  
 الى انها النزة يصنفه شيوخ حذفه في الوصل والعلامة لا تحذف **قوله**  
 لانه لتعريف معنى سمعت عن بعض الافاضل ناقل عن بعض الشيوخ  
 المختصر الذي صنفه الزمخشري ان اللام له اكلة على اللفظ الذي اريد به  
 معناه فهي لتعريف المعنى المستقل ومختصر في الجنس والعهد لا اللام  
 مطلقا فانها قد تدخل على اللفظ ولا تعين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام  
 الداخل على المعرف بالتعريف اللفظي **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة كذا  
 قالوا وفيه انه ان اريد بالمطابقة معناه الحقيقي لزم ان لا تدخل اللام  
 على الاسم مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير  
 تبعية ضمنه لزم رد حوله اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا  
 قياسا اللهم الا ان يقال ان هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه

جواز

كن

لكن اي عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وصفه بخلاف الاسم فان  
 كلتا حالتيه مصححة او يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة **قوله** وكذلك  
 سائر الخواص الخمس اعلم ان تلك الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكرها  
 خاصة حقيقية بل اضافة لوجودها في غير الاسم اذا اريد به معناه  
 نعم اذا اريد به المعنى لا يوجب فيه ولذلك بيان الاطراد والافعال ثم اعلم  
 ان اختيارهن الخمس لان كل منها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة  
 لأنواع التعريف والجزم متضمن لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة والتنوين  
 لاختصاص الاضافة ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا  
 ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص  
 كونه موصوفا وذا حال ومفعولا وممزا وايضا لتلك الخواص من ايا كثير  
 مبينة في علم المعاني لا توجد في غيرها من الخواص **قوله** ومنها دخول الجر ايراد  
 بالجر كما هو ظاهر الدال على اضافة اليه وحج يكون عطفا على اللام لفظا ومحملا  
 ولو اريد بالجر الحرف لكان عطفا على دخول اللام وقس عليه التنوين وانما  
 قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانها  
 اذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخر عنه في الوجود واما تقديم اللام عليها  
 فلان المصدر موقعا واما تقديم التثنية على ما بقي فلا انها لفظية وهي اظهر  
 من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الا  
 فلا لانه مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة **قوله** لان اثر حرف الجر اي حرف اثره  
 الجر او حرف يجز معنى الفعل الى الاسم ويصنفه الاول حرف الجر **قوله** واما  
 الاضافة اللفظية اي اما الجر الذي ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة اللفظية  
 فلا لانه فرع اوله لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف  
 لا يكونان كذلك **قوله** بان يختص بيان المخالفة بانها مقصودة على وجهين  
 احدهما ان يختص بنفس مقابل للاسم وهو الذي لا يختص به الاضافة المعنوية  
 وذلك القسم المقابل ليس الا الفصل لان الحرف لعدم استقلال معناه  
 غير صالح لان يضاف اليه شيء وثانيهما ان يرد على الاسم بان يدخل والفعل

طوى

ص

منافة

ية



**قوله** والمراد به كون الشيء مسند اليه لا كون الاسم مسند اليه كما يقتضيه  
سياق الكلام والاختلاف الحكم عن الفائدة وتوجيه ذلك ان الخاص قد  
يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوص بل بنوعه فكانه قال والاسناد **قوله**  
المبني على الاسم ومطلقه وقاعدة هذا الامر ان احضر من ان يقال كون  
الشيء مسنداً اليه وان لا تعرض فيه لما ادخل له في الاختصاص وهو  
الشيء وان الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم تعتبر  
الاضافة كما يقال في علامة الرجل الحية ان معناه علامة الرجل الحية  
والحياة مضاف اليه مختص به فالاضافة لتأكيد الحكم فكذا نقول  
ها هنا ان معناه من خواصه الاسناد الى شيء وذلك الشيء هو الاسم في  
يجب ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيداً سواء كان ذلك النظر قبل  
النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول برجع الضمير الى شيء  
المركوز في الطبع والى اللفظ بعيد **قوله** لان الفعل يعني ان العرب  
معنى الفعل ينساق الى امر مرتبط به لا غير بخلاف معنى الاسم فانه  
لاحظه لا على وجه انسياق الى شيء او ينساق اليه شيء فلذا كان صالحاً  
للتقابلين **قوله** من التعريف والتخصيص وفيه تأمل لجواز ان يقول  
ضرب يوم مريراً به نفس الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة  
للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار في الفعل لتخصيصه  
بالظرف والحال قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدرى وهو معنى اسمي  
فلما يوجد الا في الاسم قلنا المعنى المصدرى سواء كان في قالب المصدر  
والفعل صالح لذلك التقييد وكيف لا والمعنى المصدرى المدلول عليه  
بالفعل مظهر للزمان الذي هو المدلول بالفعل عليه وايضا لوصف ذلك  
لم يصب النقص الا في مرتبة يزيد فان الربط المدلول للما ليس الابن المور  
وزيد **قوله** والتحقيق وذلك جذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا  
يوجد شيء من ذلك في اخويه واما الحسن الوجه فمحول عليه طرأ الباب **قوله**  
وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافاً الى لا بمعنى باعث للمضاف والمضاف

سيفه

اليه جميعاً وانما يجعله في مقابلة كون الشيء مضافاً اليه اذ لا دليل على تقدير  
اليه والعطف على الاسناد بعيد وبقوله قدس سره والاضافة بتقدير حرف الجر  
مطلقاً ولان المصنف رد عبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال  
والاضافة كذلك لا تمام الخواص لانه لم يرد بها الاضافة مطلقاً وان اسماً  
الزمان تضاف الى الفعل وانما اراد بيل المضاف او اراد الجميع لانه انما يضاف  
الى الفعل بتا ويل المصدر انتهى في قلت كيف يصح تارة الى ظرف وتارة  
الى آخر فاعله يدعى الفاعل يجوز ان تقصد مجردة عن خصوصية الطرفين  
وان لفظة الاضافة موضوعها او يدعى ان اطلاق الاضافة على تقدير  
مشترك هي مجاز وفيه حمل الجميع على ارادتها على سبيل البذل بعيد **قوله**  
لان الفعل او الجملة اشارة الى اختلاف القولين وذهب المصنف الى الاول  
كانقلناه وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر ان المضاف  
اليه لفظاً في نحو انتك يوم قد مرز يد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان  
الاسمية في قولك انتك زمن الحجاج الامير المضاف اليهما واما من حيث  
المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في اجمليتين **قوله** وقد يقال  
هذا بتا ويل المصدر ينبغي ان يكون هذا القول مرضياً ليدل على ان السابق  
من اختصاص الجر فان الجر لا رمل الاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم  
لاختصاص المزوم وليلا يخالف قول المصنف فيما سياتي المضاف اسم  
ولان معنى الفعل كما ذكرناه ياتي عن الاضافة اليه كما عن الاسناد اليه  
قال الشيخ الرضي قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف  
به مع خلو الفعل من التعريف نحو انتك يوم قد مرز يد الحوا والبا واما انا  
فلا اضمن صحة هذا المثال وجمي مثله في كلامهم **قوله** هو معرب من الاعراب  
بمعنى الاظهار وازاله القاد وهو محل اظهار المعنى وازالة فساد الالتباس  
او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها الوجه ظاهر لاسيما الاعراب  
العربي بما اعتبار ان الاعراب يتحقق فيه بحيث المعرب لان القياس معرب  
بكسر الراء كذا في الانصاح وفيه انه لو جازاخذ صفة منه لجاز ان يكون



اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره **قوله** ومبنى من البنيان  
المقدم فيه القرار التغير وذلك لانه سببه صوغه في غالب هيئته  
لا يعتبر بالبنا **قوله** فالمعرب القاب للمنفرد المصحح لدخول القاموس  
للتعقيب على المفسر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر **قوله** الذي  
هو قسم من الاسم المعرب وذلك لانه ذكر احوال الاسم واقسامه **قوله**  
اي الاسم بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد  
لانه يصدق على مبنى الاصل انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لان الشئ  
لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما ينفع به ذلك النقض ينفع بقوله  
تركيبا يتحقق معه العامل اذ لا عامل لمبنى الاصل بذكر الاسم حينئذ  
للمحقق وقيل في دفعه انا لا نسلم لزوم مشابهة الشئ لنفسه  
لان له اقنما ماثلته يشبه بعضها وفيه جث لجواز ان يقال  
ان المشابهة المنفية هي الاشباه الموجبة للبنا وهذه المشابهة  
منفية عنه والامر الدور ولزم ان يكون بناؤه لعرض المشابهة  
لا بنفسه **قوله** الذي ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين  
المضموم الى شئ ويستعمل بمعنى مجموع قاهر زيدا يقال لاحد المحققين  
زوج والمجوع ما زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى  
الثاني والالفاظ في التعريفات محمولة على المتبادر فالظاهر صدق  
على مثل بعيلك **قوله** تركيبا يتحقق معه عامله لم يقل تركيبا  
مع عامله لئلا يخرج ما عامله معنوي ويبعد ان يراد بتركيبه  
مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل به **قوله** الذي لم  
يشبهه اي لم يناسب فسر الاشباه الذي هو المشاركة في الكيفية بالبنا  
التي هي منه لان المصنف فسر بذلك وذلك لان مانع الاعراب هو الثاني  
لا خصوصية الاول ولذا قال المبنى ما اناسب **قوله** مناسبة مؤنثة  
في جث الاعراب مبينة في جث المبنى فلا يلزم في التعريف جهالة كاي لم  
فيه اذا فسر المناسبة بالمناسبة التي لها قوة ولي يبين فان للقوة عرضا

المشابهة

واسعا

واسعا وليس بعمومه مراد **قوله** هي المبنى الذي هو الاصل في البنا  
لم يعتبر بما اصله البنا لانه بهذا المعنى لا يخص في الثلثة لان الاصل  
في جميع الافعال البنا وانما الاعراب فيها بعرض المشابهة بالاسم ولا  
فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من مبنى الاصل انه مبنى  
وذلك جث الاحالة ودون العروض والمتبادر عما اصله البنا ان حمله  
ان ستي سوارتي كما هو اصله اذا عرض له الاعراب **قوله** وهو المسمى  
كازعه المم وزاد بعضهم الكلمة من حيث هي جملة **قوله** فاعتبر العلامة  
اي يعني ان العلامة اكتفى في تحقيق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب  
الاعراب فيه سواء وجدت كرمه في قاهر زيدا او لم توجد كرمه والمصم  
يكفي به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التي لها يستحق الاسم  
لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه والمشابهة  
لمبنى الاصل **قوله** عنه مجهور كانهم وقعوا في ذلك من لفظ المعرب  
ووجود الاعراب فتوهموا حقيقة العرفية ذلك ولم يعرفوا انه من  
عوارضه المتعا المفاضة **قوله** فان العارف باحكامها كذلك اي  
معرفة تتبع واستماع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدون او نبه  
بخلاف من لم يتتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدون وذ  
التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم على التوافق او لا يمكن مع  
الدليل فهو علم التوافق وحكاية عنه على اختلاف فيه **قوله** فالمحقق  
من معرفة المعرب اشار به الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل  
الفساد في المقصود من التعريف وبيانه ان الحق المقصود من تعريف  
المعرب ان يعلم المعرف بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم بان هذا اذا  
ما يختلف اخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب مما يختلف  
اخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف اخره باختلاف العوامل ولا  
شبهة في حصول الوجه الثاني من الثالث تعريف المم بوجه ان يقول  
زيدا في قاهر زيدا معرب اي مركب لم يشبه مبنى الاصل وكل معرب مما

شأنه

لك

د

الصالح



يختلف اخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف اخره باختلاف العوامل  
 بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسطا  
 للزوم تقدم الشيء على نفسه **قوله** في صنفه او لا في صنفه وذلك  
 لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب اي مما اختلف اخره باختلاف  
 العوامل وكل معرب مما اختلف اخره باختلاف العوامل فزيد مما اختلف  
 اخره باختلاف العوامل لزم ان تكون الصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة  
 والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على  
 نفسه **قوله** وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اي من معرفة  
 ان هذا او ذاك معرب والى النتيجة بقوله انه يعرف انه اي ما عرف انه معرب  
 مما يختلف اخره بالعوامل والى الوسط بقوله حاصلة بمعنى هذه الاختلاف  
 وتعرفه اي بسبب مفهوم الاختلاف وتعرف مفهومه به فان  
 التصديق بان هذا معرب متوقف على تصور المعرب **قوله** الحاصل  
 بسبب تعريفه باختلاف لا يقال الصغرى محالة والنتيجة مفصلة  
 فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لانه حل للتفصيل  
 في التعريف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف في التوقيف  
 وهي واحدة في صورة الاحمال وعلى صورة التفصيل وهذا ظاهر لا ستره  
 عليه **قوله** حقيقة وحكا المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الال وبالتبدل  
 الحكمي تبدل الال **قوله** او صفة او حالة تشبيهية بالصفة لاصفة  
 حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف تابعة له  
**قوله** باختلاف العوامل ان قيل ان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فاعل  
 فكيف جتمع فاعل احبيب بانه صار اسما **قوله** الة اخلة عليه خرج عن  
 حكم المعرب اختلاف معز منا ومي باختلاف العوامل الداخلة على المستقيم  
 عنه كما زيد ورايت وما مررت بذكر **قوله** وانا خصصنا اخلا فاما  
 بكونه في العمل كما ينبغي عن العنوان **قوله** اي يختلف لفظ اخره اي صورة  
 اخره اي تقديره اي يختلف اخره بحسب التقدير سري كان بحسب تقدير

نفس الاخر فقط كما في مسلمي او تقديره او تقدير صفة كما في عصا وقام  
 او بحسب تقدير صفة كما في خلى وغلاي فان اخرهما لا يمتنع عن قبول  
 الاعراب بحسب الفرض والحكم وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج  
**قوله** اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير اي اخلا فامنسوبا الى  
 الصورة او الى التقدير على ما مر وانما لم يقل اخلا فاملفوظا او مقد  
 لحدف الموصوف لان الاختلاف ملفوظا محازا باعتبار سببه لوجعلت  
 الحركة لفظا ولم يجعل قوله لفظا او تقدير تفصيلا للعوامل اي سوا  
 كانت العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا يجزى في الملفوظ  
 والمقدر لانه قد يكون معنويا ولانه لا يلد يم **قوله** الا في التقدير  
 واللفظي في بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك لان الظاهر انه اشارة  
 الى ما يشير اليه **قوله** لفظا او تقدير **قوله** رايت احد ومررت  
 باحد ورايت جلي ومررت بجلي **قوله** وقلنا رايت مسلمين  
 ومررت بمسلمين اي مد لوطها بين الصورتين فان ظهر شموله للشي  
 والجمع **قوله** علامة النصب اي علامة هو النصب الذي دل على  
 المفعولية وقس عليه علامة الجر **قوله** فان قلت لا يتحقق الا  
 الى في اخره المعرب ولا في العوامل اذا ركب الى قوله مع عامله  
 ابتداء ان قلت التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل  
 لفظا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتر  
 الذي يتحقق معه عاملا معنويا فيتحقق الاختلاف في اخر  
 المعرب وفي العوامل احبيب بان المراد باختلاف العوامل  
 كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل  
 المعنوي ليس الالرفع **قوله** قلت هذا حكم اخر حاصله ان  
 حكم الشيء لا يلزم ان يكون حاصلا له لازما له ان قلت يجوز ان  
 يقيده الاختلاف بالعوامل باحدا لازمة وح يكون لازما للمعرب  
 وان لم يكن من قبل يقيده وبالظرف لازما له قلنا فيه صرف الكلام

را

اختلاف

كيب



عن الظاهر بلا ضرورة مع ان بعد ذلك التقييد ايضا غير ذلك لا يزم  
لجواز ان يتحقق معرف لم يتحقق معه عوامل في شئ من الارضنة نعم  
قابلية الاختلاف بالعوامل من اللوازم ولما كان المتبادر فعلية  
الاختلاف لم يتر من له قيل المراد باختلاف الاول **قوله** معنى يشمل  
الاختلاف الذي يتبدله حال البناء وبالاختلاف الثاني الوجه قد  
عبر عنه باختلاف للمشكلة وبالعوامل جنس العامل فان الدمار الخل  
عاجع قد يتطل الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله **قوله** غايه الامران  
هذا الحكم لا يكون من الخواص الشاملة اعخواصه الاضافية بالقياس  
الى المبني وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارع ولنا قالها هنا حكم  
ولم يقل خاصة ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة مبني  
على تحقق في الصورة المفروضة عوامل في الشئ من الارضنة اذ لو تحقق  
فيها عوامل في الارضنة كانت خاصة شاملة لكان ما هو معروف  
لكننا ليست شاملة لكل وقت **قوله** اي حركة او حرف كان القرينة  
عليه شجرة الامر الاعراب بانه حركة او حرف لوما سيزكره في ضبط  
اعراب الاسماء ولا يخفى بعده **قوله** اختلف اخر به اعترض عليه بان  
التعريف غير جامع لان تغير مسلمان ومسلمون ليس في الاخر  
اذا الاخر هو النون احابوا معنا بان النون فيها كالتنوين في المفرد والعلم  
ارادوا به ان هذه الحبيثية لما وجدت فيه في بعض الاوقات جاز جعل  
ان الحرف السابق عليه في بعض الاوقات بالنظر الى هذه الحبيثية في حكم  
اخر وان كان بالنظر الى كونه علامة للتثنية واجمع ليس في حكم الاخر  
وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين وذلك  
في الشئ واجمع المعرفين باللام لا امتناع اجتماع اللام والتنوين في  
ذلك **قوله** ذاتا وصفه واما اختلاف الاخرى لحوله ذاتا فكا يتحول  
واو ابوك الى الف اباك واما تحوله صفة وكما يتحول وصفه زيدا الى  
فتخته **قوله** لا يراد العامل المتقضى وكذا اوصف كونه معربا قال

قدس سره في الحاشية لكنه يشكلى بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالبا  
الحارة فالاولى ان يسند اخراجها الى السلبية القريبة المفهومة  
من الباء الحارة وابقا ما الموصولة على عمومها انتهى وذلك ان تحجل  
الباء للالة فبها اخراجها اما لها اما خروج العامل فلان الحاجة جملوا  
بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة  
لان التأثير للتكلم وهو علامة لتأثيره واما خروج المقتضى فلان  
الشيء سبب قريب له والمقتضى ليس كذلك ولا يخفى ان قوله دليل  
ان لو جعل من تمام الحمد حتى يخرج لكان احسن لكن المصنف لم يجعله  
من تمامه **قوله** خرجا بالسلبية ان كان قيل ينتقض التعريف بالعلة  
التامة للاختلاف فانها سبب قريب له قلنا ليس للعلة التامة  
سببية الاسببية اجزاؤها واجزاؤها مشتركة من قريب وبعبارة  
لوثبت سبب قريب سوى الاعراب يصح النقض به لا يقال لو كان  
المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب  
ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء سبب انفق علاقة  
العلية منه وبين ذلك الشئ لا بينه وبين السببية ولا يخفى انه  
لا يقتضى استلزام السبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان  
يقول ما يختلف ببل ما اختلف لانه يقول لم يرد بصيغة الفعل في  
التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين ان قيل يمكن  
ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول الحركة وعن  
الحرف بخصوصه بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن  
التحول من عدم الالة الى الالة كلام الاسماء الستة من كونه علا  
الامر الى كونه علامة الامر بين كالف المثنى وواو الجمع فانها قبل  
التركيب علامة للتثنية والجمع وبعد التركيب علامة لها وللغا علية  
ومن علامة كياي التثنية واجمع قلنا هذا الجواب غير مرضي عند  
المصنف وغير من العبارة فان المتبادر من رجوع ضمير اخى الى المعرب



ان الاختلاف بطريقته بعد كونه مع **قوله** خرج حركة نحو غلام وان  
تحوّل آخره من الاعراب الى الكسرة وكذا خرج جر الجوار كقوله تعالى  
وامسحوا برؤوسكم وارجلكم بكبير الدار واما حركات ما قبل هذه الادوات  
من تاء التانيث ويا النسب وعلامتي التثنية والجمع في ارجح يرجع التغيير  
الى المعرب لان بالحقيقة تلك الادوات ليست معربة وان ابيت عن ذلك  
فخرجت بغير الحثية **قوله** ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل عمل  
الجر بل قبل مطلق العمل وكذا الحال في الصور المذكورة **قوله** ليدل على  
المعاني جمع معنى ما يتقنه من بالشيء ويقابله العين **قوله** واللام في  
ليدل اخذ معطوف على اسم ان وجرها **قوله** يعني ومنع الاعراب في  
الاسماء ليدل على المعاني وتتضح به المعاني في نفس الاسماء من غير  
استعانة الى العامل والقرينة وذلك للاعتناء بشأها **قوله** فانه  
يفيد اذا لا نظر الى وصفه لا فضاء ولا تنبأ **قوله** ليدل الاختلاف  
فان الاختلاف لو كان دالا على هذه المعاني لكان الاعراب هو الاختلاف  
كما ذهب اليه بعض المتأخرين لامانة الاختلاف كما صرح به في هذا  
الكتاب وفي غير اللهم الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف  
بضر من المسامحة ووجه ذلك ان اختلاف المعاني المدلول عليه  
المعتورة عليه لما كان مسنداً الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت  
الدلالة اليه قال المصنف انما اخترت هذا التعريف على تعريف بعض  
المتأخرين لان الاختلاف ليس موجوداً في الخارج وبان الاختلاف  
موجود فيه والموجود في الخارج اولى بان يجعل العلامة ولان الاختلاف  
هو التحول من حركة او حرف الى غيره فاذن يلزم ان لا يتحقق الاعراب  
في الاسم الذي ركب اولاً ويمكن ان يقال ايضا ان الاعراب ما يوضح  
المعاني ويزيل فساد الالتباس والموضع ويزيد الفساد بالذات  
هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي الطي في اصطلاحهم ان الاعراب  
هو الاختلاف **قوله** الا يرى ان البناء صار وهو عدم الاختلاف اتفاقاً

ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في المعرب شقين اختلاف  
وسببه وقد بين الاختلاف لا يناسب بل لا يصح ان يجعل اعراباً  
فنيين ان يكون شبه اعراب واما المبني فليس فيه الا عدم الاختلاف  
لبقاء حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفي عدم  
سبب الاختلاف فنعين ان يكون نفسه بناءً اذ ليس الحركة او السكون  
في اخره سبباً لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتما  
بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذا لها  
في جملة وكان في جعلها متقابلين **قوله** يعني الفاعلية قال  
الشيخ الرضي المعاني المعتورة عليه هي كون الاسم عمدة وفضله بلا  
واسطة **قوله** المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا صيغة اسم المفعول  
كما توهم بعضهم حتى يكون المعاني ان الاسماء تأخذها على سبيل التبادلية  
وذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبارها  
هذا الوصف تقتضي الاعراب والوصف الذي به اقتضوا الاعراب  
هو كون الاسم احدهما طارياً والآخر لا يكون احدهما مطراً وعليه فاذن  
نعين الكسرة ويوافقه ايضا الرواية ويرشدك الى ما ذكرناه قال  
الشيخ الرضي وهو ان المعاني في كلمة قد يطرأ بعضها على بعض ولا بد  
للطاري من علامة مميزة له من المطر وعليه ومن ثم اختار المجازي  
قرينة والطاري الغير اللازم لا يلزم ان يطلب اخف العلامات  
بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التكسير والتصغير وقد يختلف  
له حرف كما في المبني وقد يكون كلمة مستقلة كالمصنف اليه الدال  
عليه معنى المصنف وان كان طارياً المعنى لازماً للكلمة فان كان  
الطاري واحداً اكون الفعل عمدة فيما ركب منه ومن غيره فلا حاجة  
الى العلامة لانها تطلب الملبس بغيره وان كان الطاري اللازم واحد  
الشيئين او الاشياء فاللازم بالجملة ان يطلب له اخف علامة يمكن لازمة  
ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم فعملت علامة ابعاضه حروف

في



المد التي هي اخف الحروف وحملت في بعض الاسماء حروف المد القلبي  
 تختلف ومن هذا التقدير يظهر وجه ما يقال ان الاصل في الاسماء الاعراب  
 وفي الافعال والحروف البناء على تقنين مثل معق الورود والاستيلا  
 فان احد الشئ مسعود ومستعل عليه ومثل الطربان اعتور الشئ اعتوا  
 درست بدست كردن حيزي راد التماور والتعور مثله وقد جعل هنا  
 مستعارا لتعلق المعاني بالاسماء على سبيل المناوئة ومجازا من سلا عن  
 للتناوب **قوله** وانا جعل الاعراب في الاخر الاعراب في الاخر تحقق الحال  
 في المحل كما في الاعراب بالحركة او تحقق الكل في ضمن جزية كما في الاعراب  
 بالحرف او جعل في جانب الاخر لا يقال في التقدير الاول لم يعمل موضع  
 الاعراب بالحرف لانا نقول اذا تقين موضع الاصل تقين موضع فرع  
 وهو جانب النقل بقدر الامكان والآخر مقدم الفرع وتأخير الاصل  
**قوله** والاعراب على صفة الاصل المسمى والمدلول ذلك بناء على ان التقية  
 ومقابلها صفات المدلول وقد جعلها الشيخ الرضى صفات المدلول وهو  
 كونه عمدة او فضلة فقال جعل الاعراب في الاخر لان المد على الوصف بعد  
 الموصوف **قوله** فالانصب ان يكون المد عليها وصفا متاخرا عن المد  
 عليها ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف الاعرابية نفس  
 الاواخر فلما زال المد عليها عن المد عليه لا يجاب بان المراد بيان  
 حال الاعراب بالحركة الذي هو الاصل والمراد بالتأخر التأخر الذاتي  
 لانها تابعة للحرف لانا نقول تأخرها الذاتي لانها لما ايتت وصنعت  
 بل يجاب بانها ان المقصود بيان الا الاعراب بالحركة لما ذكر وهو متأخرة  
 بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضى وقال ان الحركات  
 ابعا من حروف العلة فضع الحرف في الحقيقة ايتان بعده بلا فصل ببعض  
 الواو وقس عليه اخويه والحركة اذن بعد الحرف لكنها من فطر انصا لها به  
 يتوهم انها معه لا بعده واذا استغنى صادرة حروف مد ويمكن ان يجاب  
 ايضا بان المراد التأخر عنه عن المد بقدر الامكان والتأخر عما عد الحرف

الاخير فان التأخر عن الكل في حكم التأخر عن الكلمة **قوله** ثلثة اشارة الى  
 ان مجموع رفع ونصب وجر خبر واحد لجميع العطف في قوله وانواعه فيكون  
 للعطف مقدما على المحل كما في قولك البيت سقف واحدا **قوله** هذه الاسماء  
 الثلاث اعز على ان الحركات الثلاث تسمى صفة وفتح وكسرة سواء كانت  
 بناء او غير بناءية اعرابية كانت او غير اعرابية كصفة فعل لكنها اذا طلعت  
 بلا قرينة يرا لها الغير الاعرابية وتسمى رفعا ونصبا وجر اذا كانت  
 اعرابية ولا يختص بها بل مناهما مل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة  
 بين الصفة والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتح والنصب والكسرة  
 والجر وانا سميت الحركات تلك الاسماء لحصول الاول بفهم الشفتين  
 ويتبعه رفعا من مكانها وحصول الثانية بفتح الف ويتبعه **قوله**  
 بضمه وكان الضم كان ساقطا فتصاها اتمته بفتح اياه وحصول الثالثة  
 بجر الف والاسفل وخضه وهو ككسر الشئ اذا لم المكسور سينطق ويهوى  
 الى اسفل ثم الجزر بمعنى القطع وفي جزر قطع الحركة وكذا اسمي الجازم جازما  
 والوقف والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابي والاخران بالبناء  
**قوله** ولا يطبق على الحركات البناءية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل  
 في الكل **قوله** فانها مستعجلة في الحركات البناءية بل في الحركات الغير الاعرابية  
**قوله** على قلة بالقرينة كقوله بضمه رفعا **قوله** حقيقة اوحكا وذلك اذا  
 كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع لكن يختلف عنه بعبارة المشايخ  
 بالفضلة ولا يجفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب **قوله**  
 للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشبههما بطريق الاستقارة بعيد  
 لانه دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الياء فيما  
 للنسبة واردة المحصلة المنسوبة في الفاعل والمفعول وتوجيهه بحسب  
 المعنى راجع الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيه الى الفهم  
**قوله** حقيقة اوحكا وذلك في حكم اذا كان الاسم فضلة **قوله** اي كون الشئ  
 مصفا اليه بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لما لا يكون

بني

قدم

لا يفهم



مضافا وانما اقل حقيقة او حكما لان الجمل لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو  
عجسك فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتد به وكان الجار زائدا كالحار فكانه ليس  
علامة **قوله** لان الرفع ثقيل والعامل قليل لانه واحد ينبغي ان يصلح  
الرفع في الفاعل ولو ترك قوله مبني لانه واحد وقليل لان الرفع ثقيل والفاعل  
خفيف او حكما قليلا بحسب الاقسام لم يكن مبني عليها وكذا الكلام في قوله  
والنصب حقيقة وكذا ان نقول لان الرفع اقوى الحركات يناسب العمدة  
**قوله** فاعطى الثقل للقليل محمول للقليل المتناوذا ولذا جعل الخفيف  
للكثير **قوله** والنصب خفيف او صنف والفضلية ضعيفة فجعل الضيف  
للضعيف **قوله** ولما بقي الخفيف والما احتيج للاضافة الى علامة لان المضاف  
اليه فضلة بواسطة حرف فارسي متبناها هو فضلة لا بواسطة الحرف  
اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة القوي الفعل وليس عمدة واما انه  
بالواسطة فلان اتصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت العمدة  
اقتضت والحرف مدخل في ذلك اعتبر علما اما على الحرف ففي ظاهر  
واما على الفعل ففي محله ولذا جاز العطف بالنصب على محله ونظير  
نصبه اذا حذف الحرف ثم خرج الحرف بوصف من كونه علما للفظه ويبقى  
علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف  
علما للمضاف اليه كتمام زيد فان الفعل حذف شيئا منسيا الثاني في الجور  
المستند اليه كمرزوق وكان قياس المستثنى بالاولا اذا كان غير مفرغ والمفعول  
معه ايضا الجمل لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكان لما كان الواو في  
الاصل للمطف وغير مختص باحد القبيلين يخرج معنى الاسم والفعل  
وكان لا يدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يرد اعمالها فبقى ما سببه  
منصوبا بل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضي **قوله** العامل احتيج  
الى بيانه اما لاحتياج بيان حكم العرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل من كونه  
في حكم براد في تعريفه وانما اعزه من الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف  
والاعراب هنا سبب بعيد قريب له واما لاستيفاء ذكر العلل الاربع التي هي

مقاصد هذا الفن كما قالوه فان المراد بمادة والاعراب صورة والدليل  
على المعاني غاية والعامل فاعل وتأخره عن المادة والصورة **قوله**  
ظاهر واما تأخره عن الغاية فلاها من كونه تبعا لاشياء قبايات  
الصورة الهيكلية ولاها مقصودة بالذات والمراد بيان عامل الاسم  
اذا كان المعاني المعنوية خاصة بالاسم كما ذهب اليه البصرية وينبغي  
ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب كونه اخر الكلمة  
فعلا واسما على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضى او الشبه التام  
بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له تأثير في المعنى حتى  
لا يرد النقص بالبيان بحسبك زيد **قوله** ما به يتقوم تقديم الجار  
والجور وللاهتمام بالمراد لا مدخل للمعنى التعريف ان قلت  
التعريف غير مانع لصدقة على كل من الاسناد وما قام به المعنى  
المقتضى والمركب منهما وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة  
قلنا بالدلالة اي ما عده الاله لتأثير المتكلم واعتقد انه الاله وان  
لم يسموه الاله بل يسمونه موثرا لا يقال فيتوقف اثبات التعريف  
على التسليم ليعلم ما بعد وانه الاله بل فيفوت الغرض من تدوين  
النحو ويبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور للعرب  
لان العامل ما خوذ في تعريفه لانا نقول قد كفي ضبط المدرك  
وحصر العوامل مؤنة التسليم ولا يخفى انه لو قال العامل ما يتقوم  
المعنى المقتضى للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول لانه  
نص في الاله اعلم انه قد يقال انه علامة لما يحدثه المتكلم في  
اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل المتقدم اما  
على الاول فلان دلالة تقدم بالذات على ما هو الاله ومن حق  
المتقدم بالذات ان يتقدم نلفظا ليوافق الوضع الطبع واما على  
الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تقدم على ما هي  
علامة له لتعرف اول ما يعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر

الياسم



ايضا ما يقال من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو  
 الة او علامة للاعراب فحقه التقدم عليه لا على المعرب لاننا نقول  
 تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك  
 لزم ان يمنع انعقاد علاقة العاملية والمعمولية من شيئين  
 بمعنى ان كلا منهما عامل في الآخر والآخر ان يكون حق كل منهما  
 التقدم على الآخر بمقتضى مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان  
 كلاهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء  
 الحسنى فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق  
 في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معولا  
 له تقدم وتاخر بمقتضى مختلفتين **قوله** اى يحصل فسر  
 التعميم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغة  
 لا اشتقاقه من القيام الذى هو قيام العرض بحمله وذلك لان  
 المعنى المقتضى ليس قائما بالعامل **قوله** اى معنى من المعانى  
 المعنوية انما قيل المعنى به لان اقتضاه الاعراب ليس بحسب ذاته  
 بل باعتبار كونه من المعانى المعنوية كما ذكرناه **قوله** اذ به حصل  
 معنى الفاعلية اذ له استدعاء الاسناد اليه **قوله** اذ به حصل  
 معنى المفعولية اى بالفعل الذى في رايه لانه استدعاء  
 التعلق قال الكوفية مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لانه  
 صار فضلة بمجموعهما **قوله** وفي مرتبة بزياد الباعمل اى في  
 لفظه واما في محله فالعامل هو الفعل ومحله انصب هذا اذا  
 كان حرف الجر مذكورا اما اذا لم يكن مذكورا كغلام زيد فتم من  
 قال ان المتدر عامل وجاز اعمال حرف الجر مقدرا لوقوع المضاف  
 موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف صار فسرًا  
 منسيا ولذا اكتسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف  
 اليه واليه مال الشيخ الرضى **قوله** فالمراد لما ذكر المعرب وانواعه

وكان لكل من انواعه اقسام ولكل من اقسامه محال اذ ان في كل  
 عقبيه تلك الاقسام ومحالها فاقى بالفاء لبيانها **قوله** الذى  
 لم يكن متنى ولا مجموعا المفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب  
 وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المتنى  
 والمجموع والمراد هاهنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل  
 لا بد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمتنى والمجموع  
 لانها اخلت في المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخله  
 فيما حكم عليه بنا على ان القضية ماملة او ان الاسماء الستة وبعض  
 ما الحق بالمتنى غير خارجة لان شمول الحكم يستند على شموله لجميع  
 الافراد لا شموله لجميع الافراد في جميع الأحوال لان مقام الصنط  
 مع ان ذكر المنصرف في حيث لا يخرج غير المنصرف الذى لم يضاف  
 ولم يعرف باللام اصلا لا يخرج غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر  
 بل يجاب بانها غير داخله بواسطة ذكرها فيما بعد  
 وبيان اعراضها ان قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف  
 فكان ينبغي ايضا ان يكتفى بذلك ولا يصرح بتقيده الاضطرار هنا  
 احترازا عنه احيى بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف  
 لا يكاد يخصص فاحصيا في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط في امور  
 كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بادنى شئ اذ ليس الاعتناء  
 بمجالها كالاعتناء بما لا يخصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب  
 له جدا **قوله** والجمع المكسر المنصرف انما لم يقل فالمفرد والجمع  
 المكسر المنصرفان لانه قصد نوع تليق ولانه يلزم الفصل  
 بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو الكسر ولتوهم  
 التعليل كما قيل وهو بعيد جدا لان مقام الفرق بين المنصرف  
 وغير المنصرف ياتى عن ذلك ولو لم ياب عن توهم التعليل  
 لم ياب عن توهم المشاكلة في المذكور فيكون من قبيل قوله تعالى



وسات مرتفقا في مقابل قوله تعالى وحسنت مرتفقا **قوله**  
الذي لم يكن الواحد فيه سالما الاظهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا  
باخر واحدة واو ونون ولا الف ولا يظهر خروج مثل سورة  
وضربات عنه ويدخل فلك جمعا لذلك فيه **قوله** احدهما ان  
الأصل في الاعراب ان يكون بالحركة لحقتها ولاها ابعاض الحروف  
وفيه انها ليست ابعاضا لها الا تومئاً ولوسل فذلك يقتضي  
الاصالة بحسب الذات لا كوقوفها على الامة والفتحة نصبا قال  
قدس سر في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمول  
عاملين مختلفين لكن المعمول المتقدم مجرور واجازة المص  
انتهى وذلك لان الفتحة على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا  
عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه  
المقام لانه يصعد بيان اقسام الاعراب ومجالاتها ولان لا يتقدر  
الاعراب في نظم الكلام لان ملاحظة كافية في كونه عاملا وذلك  
ايضا ان يحل عاملة ما هو عامل في الظرف المستقر ويحتمل  
النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سر في الحاشية على  
معنى انه اعراب هذان الفسان بالضمه حال كونها مرفوعين  
او اعرابا بالضمه اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى  
قد اشار بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء كان في قالب  
المصدر او الفعل وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا  
يجب ان يحجر هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلاث رفعا  
ونصبا وجرا على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان  
الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجرا اذا كان ملتبسا بالضمه  
والفتحة والكسرة وكان تلك الملازمة من قبيل ملازمة العام  
للخاص افادت ذلك **قوله** جمع المونث السالم قد مره على غير  
المنصرف لا خطاطه عن اقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو

عطف

بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا للاصل من جمع المونث  
حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المونث السالم  
اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومنا سبب  
للتاني باعتبار الجزاء الاول ومقابل للتاني باعتبار الجزاء الثاني  
ولكون ذكر مطلقا ترتيب ذكر مقابلهما قال قدس سر في الحاشية  
قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى لا مجرور وعلى انه  
صفة للمونث حق يكون المعنى المونث الذي سلم عن التغيير  
اذا جمع وجاز توصيفه المضاف الى الذي لا يبدل ولا يغير عند الجمهور  
لانما في درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد فتعريف المضاف  
المكتسب من المضاف اليه انقص ومثله بدل عنه **قوله**  
وهو ما يكون بالالف والتاسو كان واحده مذكرا او مونثا كسجلات  
جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع سواء كان جمعا بحسب الحال او  
بحسب الاصل فدخل عرفات فيه لا يخفى ان تفسيره بما ذكر  
سواء كان بحسب العرف او بعموم المجاز كما يخرج مثل سجلا مستخرج  
يدخل نحو يمين فكما لا حاجة في ادخال الاول الى تقدير مضاف  
وهو صيغة او معطوف وهو ما على صيغة لم يخرج في اخراج  
الثاني الى تقدير المضاف **قوله** غير المنصرف بالضمه والفتحة  
اي اذا خلا وطبعه كان كذلك **قوله** فاعراب هذه الاسماء الستة  
اي لا بخصوصها بل بعمومها اذ كثيرا ما يجري حكم على شخص ويراد  
الحكم على نوعه في اصله ان الاسماء الستة حكمها كذا قيل  
في توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اراد به مجرد اللفظ يكون  
علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتركة مسماه بها فيصح ان يولد  
ابوك لي بالصفة التي اشتركت بها وهي كونها اسماء ستة وفيه  
ما مر من ترتيب كون اللفظ موضوعا لنفسه **قوله** بالواو  
رضا لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهي حركة ما قبل حروف

يدخل



المد كما قيل للنزوم والاعراب في الوسط والعدول الى اختلاف الاصل  
 وهو التقدير مع الغنى عنه **قوله** او مصغرا اي ما يصغر منها  
 وانما قلنا ذلك لان ذلك لا يصغر **قوله** معرفة بالحركات لانه يتحرك  
 عينه ولا مئة وجوبا ليم وزن فصيل وحرف العلة المجموع الاعرابا  
 يجب سكونه ليسا به الحركة **قوله** ومضافة فيه تغيير نظم  
 المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله بالواو واخذ ذلك اما لانه  
 جعل قوله مضافة حالا من المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا  
 فيه وحينئذ تكون العبارة محولة على التقدير والتأخير والافعال  
 لا يتقدم على العامل المعنوي فلذا قدم ما اخره او لان الخارج تغيير  
 النظم لكنه كالعناية او حسن الموقع او موافقة الاسلوب السابق  
 الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا من  
 معمول الاعراب المنوم من المقام والمقدر في نظم الكلام **قوله**  
 ولم يكف في هذا الشرط بالمثل لئلا يتوهم وتفصيله ان خصوصية  
 المضاف اليه المذكور غير معتبرة والنسبة الى نفي الاضافة الى ياء  
 المتكلم فقط في غاية الحفا فاحتج الى التصريح به وليس الاجتزاع من  
 المصغر بصيغة المكبر ولا عن المتن والمجموع بصيغة الواحد  
 كذلك **قوله** لئلا يكون بينهما وبين الاحاد ولان الفروع وان  
 كانت فروع الحركات في باب الاعراب لتقلها وخفة الحركات الا  
 انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف تحركتين او اكثر فكثر هو ان  
 يستبد المتن والمجموع مع كونها فرعين للفرد بالاعراب الاقوى  
**قوله** لمشا بهما المتن في كون معانيها منبئية عن تعدد  
 كالاخ للاخ دون عدوله فظهر ذلك التعدد وخصوا ذلك بحال الاضافة  
**قوله** ولوجود حرف صالح فاستراحوا من كلفة اجلاب  
 حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كالها محبوبة للاعراب  
 فقط لكونها محذوفة قبل شيئا منسيا في اذن كالحركات المجتلية

للاعراب وكذا الواو في قول لانها كانت مسببة منها الميم في الافراد  
 فلم تزد الى اصلها الاعراب قال الشيخ الرضي الا قرب عندي ان اللام  
 في الاربعة الاولى والعين في الباقي في حالة الرفع علم العمد  
 والالف والياء في النصب والجر علم الفصلة والمضاف اليه مع كونها  
 بدلا من لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها  
 للتخفيف وقال المصنف ان الالف والواو والياء مبدلة  
 من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقي لان دليل الاعراب  
 لا يكون من نسخ الكلمة في بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو  
 الاعراب كالتا في بنت تغية التانيث ولا يبقى ذو وفوك على حرف  
 لقياء لانه واغرض عن عليه بانه لا محذور في جعل الاعراب  
 من نسخ الكلمة لغرض التخفيف كما في المتن والمجموع وله ان يقول  
 ان علامتي التثنية والجمع ليسا من حروف المباني بل من حروف  
 المعاني **قوله** وهو كذلك لانه ليس بشيئا لانه لم يثبت كل في المفرد  
 ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جأ قال  
 الله تعالى كلنا الحنثيين انت اكهما وللزوم الالف في الاحوال  
 الثلاثة حال اضافة الى المظهر ولجواز اما لانه فان المتن  
 لا يبال والفه بدل من الواو ولا بد للتا منها في المونث ولم تبد  
 التا من الياء الا في اثنين وقال السمراني بدل من الياء لسماع  
 الامالة ولا يميلون اسما فلا شيا على غير الشد وهذا لما كان من  
 ذوات الياء **قوله** وكذا كلتا كلتا على وزن فعلا والالف للتانيث  
 جعل اعرابا كاللام في كلا وانما جى بالالف التانيث بعد التا لان  
 التا لم تنحصر للتانيث فلذا جاز توسيطها بل فيها راحة منه  
 لكونها بدلا من اللام ولهذا لم ينفع ما قبلها ولم تنقلب تا اخت  
 وبنيت ها في الوقف ولا فلها ليست لمحض التانيث وكذا الالف  
 لانها تتغير للاعراب جاز الجمع بينهما والحاف التا لكلام مضافا

ل



الى مونت افصح من تجريره وفي قوله فلذا جار توسيطها رد للمع حيث قال  
انها ليست للتانيث لان تانيث لا تكون وسطا ويجب  
ان يكون ما اضيف اليه كلا وكلتا مشى اما لفظا ومعنى او معنى فقط  
كقولك كلاهما ولا يجوز تفريق المشى الا في الشعر كقولك كلا زيد  
وعز وقوله فاذا اضيف الى المظهر يجب ان يكون معرفة **قوله** واذا  
اضيف الى المضمر الذي هو الفزع قيل انه اذا كان مصنا فالإلى المضمر  
فالاعلى كونه جاريا على المشى وهو موافق له لفظا ومعنى واصل  
المشى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمبتوعه في الاعراب ثم  
طرد ذلك فيها اذا لم يتبع المشى المعرب نحو جيتا كلانا واما اذا اضيف  
الى المظهر فانه لا يجري على المشى اصلا **قوله** واثنان قال الشيخ  
الرضي كان عليه ان يذكر مدرسا وان اذ لم يستعمل مفردة فان زعم  
انه ثابت في التقدير اذ كان مدرسا ثم ثنى لم يكن مثل ذلك  
في ثنائيان وذلك ان معنى ثناده لو استعمل طرف الجبل وليس في  
الطرف الواحد معنى المشى كما لم يكن ان يقال لمفرد اثنان اثنان  
اذ ليس في المفرد معنى المشى فالثنائيان طرف الجبل المشى فالمشى  
في مجموع الجبل لا في كل واحد من طرفيه **قوله** او لوجع ذول عن  
لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفردة عن لفظه  
وكذا اولات جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع المونت السالم  
فلا ينبغي ان يذكر اولات مع جمع المونت السالم لمقابه واما  
ذو ووجع سالم فلذا لم يعده من ملحقاته واما قدرا ولو على  
عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع **قوله**  
وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ رضي جلبت الالف علامة  
للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الالف بخفة لقلة عدد  
المشى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المشى  
والجمع نحو ضربا وضربا وانما وانما واما واما واما واما

**قوله** لانه الضمير المرفوع للتثنية الخ اولان كلام المشى والمجموع مقدم  
لا محالة على اعرابه واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العدة فجعلوا  
الف المشى وواو المجموع علامة الرفع فيما لم يبق من حروف الدين  
وهي التي اولى بالقيام مقام الحركة الا ليا لجر والنصب في المشى والمجموع  
والجر اولى بها فقلب الف المشى وواو المجموع في الجر ياء فليبق للنصب  
حرف فاتباع الجر دون الرفع لكونها علامة الرفع بخلاف الرفع  
**قوله** وفيه قوا قال الشيخ رضي ترك فتحة ما قبل ليا في المشى  
ابقا على الحركة الثانية قبل اعراب المشى مع عدم اشتغالها واما الضم  
قبل ياء الجمع فقلب كسر الاستثقال قبل الياء الساكنة لوان بقيت والياء  
الرفع بغيره وبطلان السعي قلبت الياء لضمه ما قبلها مع التثنية  
الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمشى كسر  
ما قبل ياء الجمع ان حذف يونا مما بالاصناف وكسر النون في المشى لكونه  
تنوين ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليها  
يكسر وفتح في الجمع للفرق في صل الاعتدال في المشى بخفة الالف وتقل  
الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطار  
للاعراب **قوله** اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق اي في  
ضمي ما سبق من تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظ او تقدير واما  
قال ذلك ليصح تفسير قوله التقدير واللفظي المعرف بالامر العمد بما  
اراده كما بين وليتصل لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله  
التقدير احيانا محل القسمين لانهما كما قيل **قوله** ولما كان  
التقديري اقل سبل الضبط اشار اليه اولاد والا كان المناسب ان  
عن اللفظي لان حق العلامة الظهور **قوله** اي في الاسم المعرب اشار  
به الى ان ما ليست مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل في معنى  
اللام ان لم يقدر الوقت والى لزوم تقدير التقدير والاستثقال في  
الامثلة ولفوات الملاية لما سبق من بيان محال الاعراب ولا في قوله

س



واللفظ فيما عداه ليست بمعنى اللام ولا كان معناه ان الاعراب  
 اللفظ لاجل ما هو مغاير للتقدير والاستشغال ولا يخفى فساده  
**قوله** الذي تعذر الاعراب فيه ففيه حذف العايد والضمير المستتر  
 راجع الى الاعراب وذلك ان تقول الذي تعذر اعرابه فحذف المضاف  
 واقيم المضاف اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا مستترا في  
 الفعل **قوله** الذي في اخره اي في موضع اخره فلا يلزم اتحاد الظرف  
 والمظروف وذلك ان تقول ان اخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم اتحاد  
**قوله** الف مقصورة سميت بها لانهما الممدودة او لانهما ممنوعة  
 من الحركة مطلقا والقصر المنع والاولى اولى بريلد مقابلة للممدودة  
 وعدم اختصاص المنع بالالف لتحقيقه في ميم غلامى **قوله** او  
 محذوفه وهي في حكم الثابت ولهذا لم يرب ما قبل الالف وحققا امر  
 هذا المقسم والظهور مقابلة مثل بالاول وترك الثاني **قوله**  
 كعصى وغلامى خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو اى ما تعذر عصا  
 وامثاله وغلامى وامثاله او صفة مصدر محذوف اى تعذر كعصا  
 عصا وغلامى وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا وغلامى  
 بدلا من قوله ما تعذر او بيان له وقوله مطلقا على التقدير الاول  
 حال من مدخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى  
 التمثيل او ما يفهم من معنى الكلام من التعذر او تقدير الاعراب  
 وعلى التقدير الثاني حال مما اضيف اليه التقدير المحذوف او ظرف او  
 مصدر لذلك المحذوف والمعنى كعصاه وزمان مطلق او تعذرا  
 مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامى والعامل  
 فيه ما هو عامل في الظرف المستتر او ظرف لذلك العامل **قوله**  
 فان الالف ما دامت الفاء **قوله** وكافي الاسم المعرب بالحركة لم يقل  
 وكافي الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المونث السالم  
 ولو قيل بالحركة لفظا كان اولى ليخرج مثل عصا فان تعذر الاعراب

فيه قبل الاضافة واعلم ان اكثر الفاء ذهبوا الى ان باب غلامى مبنى  
 لاضافته الى مبنى وخالفه المصنف لان غلاما ي معرب ولان  
 الاضافة الى المبنى لا توجب البناء بشرط سبب ذكر ان شاء الله تعالى  
**قوله** فانه لما اشغلت الى قوله قبل دخول العامل انما يدخل الاسم  
 بعد ثبوت في نفسه وهو هنا مضاف الى اليا فالاضافة اليها متقدمة  
 على العامل وهي مستلزمة لكسره ما قبلها لما ذهب اليه اخذ تفرج  
 على المقدمة الاستثنائية التي تقدم من قوله لما لا على الشرطية ونحوها  
 ان كسرة الملاية متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العا  
 المتقدم على المعنى المتقدم الاعراب فلا يجوز ان تكون هي اياها ان  
 قلت لم لا يجوز زوال الاولى بعروض الثانية قلنا لا وجه  
 لزوالها بقا سببها مع ان الاصل بقا الشيء على ما كان وان العنا  
 بكسرة الملاية اكثر خصوصاً اذ لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز  
 تقديره ان قلت لم لا يجوز ان تجعلها علامة ايضا بعد تحقق  
 العامل كافي غلامى التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه يلزم  
 توارده موثرين مستقلين حقيقة على اثر ولا يخفى تحقهما فيما  
 نحن فيه دون صورتي التثنية والجمع لان حمل علامتهما على  
 الاعراب مستند الى العامل وهو موثر اصطلاحا وجملا على معنى  
 التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو موثر حقيقى **قوله**  
 اى في حالى الرفع والجر يعنى ان قوله رفعا وجر ظرف للاستشغال  
 المقدر والمعنى كاستشغال قاص وقت مرفوعيته وجر ورتبه  
 او وقت رفع العامل وجه له وذلك ان تجعله مصدرا اى استشقا  
 رفع وجره حالما اضيف اليه الاستشغال المقدر اى حال كونه  
 مرفوعا وجره ورا الى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرناها في قوله  
 مطلقا **قوله** لاستشغال الصفة والكسرة على اليا المكسور ما قبلها  
 قال الشيخ الرضى وذلك محسوس لضعف اليا وثقل الحركتين مع



تحرك ما قبلها بحركة ثقيله فان سكن ما قبلها لم يستقل الحركات  
كظبي وكري و نحو مسلمي عطف على كعاص من مرفوعا او منصوبا لا على  
قوله كعاص ان لو قصد جنيته بلفظ نحو تمثيل تقدير الاعراب كان  
مستندرا لا فادة الكاف اياه ولو قصد به كون اللفظ جامعا ساما بالواو  
والتون مضافا اليها المنكر لم يجز ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود في  
التمثيلات خصوصية المذكورات بل يراد المذكورات واضرا بها وهذا  
لم يجمع بين الكاف ونحوها **قوله** فان اصله مسلمي قال الفاضل  
الهندي ان تلفظ الاعراب في مسلمي بعد الاعلال متعذر وقيله مستقل  
كما في عصا لكن المؤثر في التقدير في عصا بعد الاعلال وفي مسلمي ما قبله  
من الاستئصال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا  
فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير  
الحركة **قوله** فصار الاعراب حالة الرفع تقدير برأ وذلك لا متناع ان  
تكون اليا المتقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة كما جعلت كسرة جمع  
المونث السالم بدلا عن الفتحة لان الزايل لا عدل في حركه الثابت فلو  
جعل اليا بدلا عنها لكان لكلمة واحدة اعرابا لفظي وتقديرى بخلاف  
فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقدير **قوله** فان اليا الممغنة ايضا يا ياقية  
عاسكوها **قوله** وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرى في الاحوال  
الثلاثة او في بعضها فيما كان اعرابه بالحرف ولا في مدة اخره ساكنا  
بعدها سوا كان مضافا ولا كما في قوله تعالى والمقيم الصلاة على قراه  
النصب والارقيق ولا في اخره ليل تنقض القاعدة بمصطفوا القوم  
ولعله انما لم يعد المصنف لانه قصد ديبان الاعراب اللفظي والتقديرى  
الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار عارض وكان اليا في مثل غلاى ومسلمي  
لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة ان قلت فلما بعد في  
مع ان اعرابه ينبغي ان يكون بالواو او تقديرى في حال الرفع كما في مسلمي فلا  
يعد من التقديرى بطل قوله واللفظ فيما عداه احبب عنه

بانه جعل داخل في باب غلاى نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى  
فيه وهي في وان كانت قليلة نعم بقي الاشكال في الاعلام التي تحكى في  
لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيد فانه معرب مقدرا عرابه وجوبا لا  
محله بحركة الحكاية وكذا في المثني المحكى اذا جوز الحكاية فيه **قوله**  
فاكتفى بتعريفه انما صح الاكتفاء به لا بخصار المعرب عنه في المنصرف  
وغير المنصرف واذا علم غير المنصرف بانه ما فيه علما ان المنصرف  
ما لا يكون كذلك ولهذا مثل ما سبق في تعريفه المعرب عدل عن تعريف  
الحالة المنصرف بانه الذي تدخله الحركات الثلاث والتنوين وغير  
المنصرف بانه الذي يسلب عنه الجر والتنوين لشبه الفعل وحركه بالنوع  
وذلك لا يستلزمه توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود من التعريف  
وعدم اخصار المعرب فيما لم يوج ما اعرابه بالجر ومثلا عنهما **قوله**  
غير المنصرف ما اخذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف  
به لاشتماله على زيادة الاعراب اعني علامته وهي التنوين او لا تصاف  
بزيادة تكن ولذا يقال له الامكن ولما عرى مقابله عن تلك الزيادة  
سمى بغير المنصرف **قوله** اي اسم معرب جعل ما موصوفه لا موصوله  
لان حق الخبر ان يكون نكرة وليلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدا  
لان غير لا يكسب التعريف من المضاف اليه وفيه ان المراد بغير  
المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم يحصل له ليلحظ فيه معنى المضاف  
ولهذا نقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم  
لانه علم ضروري ولا ضرورة والقول بانه خبر مقدم مخالف للاسلوب  
الشائع من تقديم المعرف وجعله موضوعا والقاعدة المحفوظة ايضا  
من ان سبق العلم بالشيء يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم  
بغير المنصرف **قوله** فيه علما ان فاعل الظرف او مبتدا مقدم خبر  
والجملة صفة ما العلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حاله غير  
طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي



ان يتحتم والمتكلم عند حصوله امر انبئاسه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم  
فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد مجازا لكن صريح كلام المصنف  
في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة وهى  
ذلك على ان صاحب المفصل ثنى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال  
ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا الوجه جار في  
العلة ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة **قوله**  
واستجماع شرائطها انما قال ذلك ليدل على ما نصية التعريف بنوع وهذا  
منصرفين بناء على صدق التعريف عليهما وبما دخل في الامر واصنف كالامر  
واحر كرفانه منصرف مع صدق التعريف عليه وانما يدفع النقض به  
لان من شرائط تأثير العلتيين عدم ما يعارضهما وقد وجد العارض فيهما  
ذكرهما في الاوليين فلان سيكون الوسط يعارض احد السببين واما  
في الاخرين فلان دخول الامر والاضافة يعارض السببين او احدهما  
لزيادة الاختصاص لها بالاسم ان قلت يبقى النقض بما دخله الكسر  
والتنوين للضرورة او التنا سبب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف  
عنده ويجوز صرفه وبسبب انما ايضا علم الموت لصدق التعريف عليه  
مع انصلفه لدخول الكسر والتنوين عليه احبيب عن الاول بما سيجي  
في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني بان يمنع وجود السببين  
المجتمعين لشرائطهما كما قاله العلامة من ان هذه التآ ليست مختصة  
للتأنيث لولا انها على الجمعية ولا محال لتقدير التأنيث لان التأنيث الظاهر  
ما نفع عن تقدير اخرى او ان نقول ان تنوين المقابلة غير مجموع  
منه ولا الكسر الغير المختصة بالجرا وان حذف الكسر او التنوين  
كذهب اليه **قوله** من تسع مبينة بقوله وهو عدل ان فلا حاجة  
اذن الى تعيين العلتيين بكونهما ما نعتين من الصرف حتى يلزم تعريف  
الشيء بما يساويه والخصر فيها استقرى **قوله** من علل تسع او  
من تسع علل والاول اوفى بقوله او من واحدة منها وبما في اول

البيت

البيت اعني قوله موانع الصرف تسع **قوله** اي العلل التسع مجموع  
ما في هذين وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت  
سقف وجهه وان قال قدس سر في الحاشية اوله موانع الصرف  
تسع كلما اجتمعت **قوله** ثنتان منها فاللصرف تصويب **قوله** اننى  
هذه الابيات لابي سعيد لا باري الخوى وانما لم يذكرها ولها حتى  
يكون له غنى عن التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع  
لعدم صدق على ما فيه علة تقوم مقامها الا يضرب من التكلف  
بان يقال المراد اجتماع الثنتين حقيقة او حكما **قوله** لمجرد الحاشية  
فجردت عن الترخي واريد مجرد المشاركة وذلك لان ثبوت العلية  
لجميع متاخرا عن ثبوتها لما سبق وكذا الحال في التركيب **قوله**  
والنون فيه مساهلة اذ العلة مجموع الالف والنون منصوب  
على انه حال او صفة موصوف هذوف منصوب بتقدير اعني لان  
النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرغبا  
على انه صفة للنون لان الامر للبعد الذهني زيرت للحاشية فظن على  
الوزن يدل عليه تنكير البواقي او بدل حذف موصوف من نون زائدة  
او خبر مبتدأ محذوف اي هي زائدة واجملة معترضة **قوله** اذ  
المعنى ومنع النون الصرف وذلك لان قوله عدل ان تقديره للموانع  
لانه خبر محذوف اي تلك التسع هذه او بدل عن تسع او بيان لها  
فالعامل هو المنع المفعول من المقام من غير تقديره في نظم الكلام  
وقيل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد من الكلام كما قيل  
في قوله تعالى والارض جميعا قهضته **قوله** وقوله الف انما جملة  
حال من صاحب الحال الاول فتكون من الاحوال المترادفة او من  
صنيره المستتر في زائدة فتكون من الاحوال المتداخلة او صفة  
**قوله** ولو جعل الالف فاعلا ان الفرق بين ما اذا جعل ظرفا  
للزيادة او لنفس الزائدة اذ على الاول تقوم زائدتها وتقدم من زيادة



الاول على الثانية وعلى الثاني لا يفهم الا زيادة تقدم الاولى بحسب  
 الوضع على الثانية **قوله** يعني ان ذكر العلة الى اخره من فسر  
 التقريب بالاقرب فلعله فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر  
 على صاحبه او من الصيغة فان باب التفعيل يحى للتكثير انه اذا كان متعديا  
 يحى لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل **قوله** او القول بان كل واحد الى اخره  
 الاظهر ان يقال بذكر قوله علة مانع اذ ليس فالكلام الناطق ذكر العلة مع  
 ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المصنف  
 بناء على ما ذكرناه **قوله** وقال بعضهم اثنان لعلة اراد ضم النشر  
 والاثنان للحكاية والتركيب اما الحكاية اى النقل من الفعل الى  
 الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كاعل او مع العلمية كيشر علما  
 ولا يحى انما لا تتناول نحو الكل علما بل نحو اعل ايضا واما التركيب  
 ففي البوابة وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفا لا معنى له  
 فلا فائدة في ايراد **قوله** وقال بعضهم احدى عشر هذه التسع مع  
 مراعاة الاصل في نحو احر اذا سمي به تركب وشبه الف الثاني  
 المقصورة وهو كل الف ليست للتانيث زيرت في اخر الاسم وجعل  
 ذلك الاسم علما سواء كانت للاتفاق كادعى او لا كقبحى لانها  
 بالعلمية تمنع من التاكالف التانيث واما الف للاتفاق المدودة  
 فلم تحقق مع العلمية بالف التانيث المدودة وان كانت ممنوعة  
 من التناول لعل المصنف لم يعتبر بها لان مراعاة الاصل مندرجة  
 في اعتبار الوصف الاصل ومنع صرف الثاني لم يثبت عنده فان  
 كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالف التانيث من الالف والنون  
 التانيثين **قوله** اشارة الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللغوي  
 معتبر وان كان مع التذكر الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل  
 معه فلا يقال حبات طلحة وكذا المعنوع الذي حق فيه العلامة  
**قوله** من حيث اشتماله على علمين انما قال ذلك لان

الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجع الضمير  
 الى وجود احدا لا مرييا من العلمين وما يقوم مقامهما صرف عن  
 المنساق الى الغير **قوله** ان لا كسرة ولا تنوين انما ذكر الكسرة  
 هنا مع ان انتفاها قد علم بقوله غير المنصرف بالصفة والفتحة  
 لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان ذلك  
 الحكم يظهر في المتن وجمع المذكر السالم علمين للونث الا اذا  
 اعراب المفعول كاذب اليه بعضهم **قوله** لان كل علة  
 فرعية اعلان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه  
 بل تشملها وغيرها كفرعية المروجح للمراجح فيه انما لا تختص  
 فيما ذكر لكون الاسم مثنى الى غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعمل  
 وحبه **قوله** فاذا وقع في اسم علمتان اخذ ولم يقع يقتنع بفرعية  
 واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذا  
 الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها  
 الى تظن وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلة خفي  
 ولم تكف واحدة الا اذا قامت مقام اثنتين **قوله** فيشبه  
 الفعل اعلان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء  
 فاذا اشابه الاسم الفعل في تمام معناه كافي اسما الافعال يبنى  
 ويعطى عمل واذا اشابه في تركيب الحروف الاصلية وفي جزء  
 معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولها يبنى لصنع امر الفعل في  
 البناء ولهذا يعرف المضارع بتطفل الاسم واذا اشابه بوجه  
 بعيد ككونه فرعا فلا يبنى لهذه المشابهة لصنعها مع ضعف  
 الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلي  
 بل يرفع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسرة او  
 ينزعهان معا **قوله** فمنع منه الاعراب اخذ وفي تقديم الكسرة  
 على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين او لا ثم اتبع الكسرة



وقد جوز المصنف الامر في الابقاح ومما لا يشيخ الرضى الى التام  
 لعود الكسرة بغير ورة عود التنوين وعدم ضرور عودها وانما  
 اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف لا يمنع الصرف ايضا كما  
 في الوقف واللام والاصنافه فارادوا المنص من اول الامر على انه  
 لم يبق الا المشابهة الفعل فخذوا صوة الكسر التي لا تدخل الفعل  
 وقال المصنف انما سببه لان الكسر يلزم التنوين يعني ان اى  
 موضع يدخله التنوين يدخله الكسر فاذا اتقى التنوين من غير عوض  
 اتقى الكسر ايضا لانه يلزمه وانما قال من غير عوض اذ لو انشقي  
 التنوين مع العوض وهو اللام والاصنافه لم يبق الكسر لان  
 وجود العوض وجود العوض **قوله** لان العدل فرع المعدول  
 عنه لان الاصل بقا الاسم على حاله **قوله** والتوصف فرع  
 الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به **قوله** لانك تقول  
 قاي لا فموضع له لفظا ولما غلب المذكر على المونث كان فرعا له في  
 المعنى هكذا قالوه وفيه جمل **قوله** لان التانيث طار على قائم  
 مطلقا لا على قائم من حيث هو مجر عن التانيث والمذكر هو هذا لاذك  
 فانه المشترك بين المذكر والمونث ومعناه بالفارسية  
 يستاده من غير تعرض للتذكير والتانيث لانك تقول رجل ثم  
 رجل يعني ان التعريف طار على التنكير غالبا اما بوضع جديد  
 او بادة فهو فرع له **قوله** والالف والتنون الزايدتان فرع  
 ما زيدتا عليه منم من قال ان منعهما للصرف لمصارعهما لالفى  
 التانيث المدودة في انشاق التانيث وكونهما زيدا معا وحذفنا  
 معا وكون اولي الحرفين في كل مدة والثانية حرفا تشبيها بحرف  
 العلة ولا يخفى انه لا بد حينئذ من اثبات الفرعية بين المشبه  
 والمشبه به **قوله** لان اصل كل نوع يفيد فرعيته قسم لا القسم  
 الاخر الذي في اوله احدى الزوايد الاربع **قوله** ويجوز صرفه

لا يجوز عكسه وذلك لان الضرورة تزد الاشياء الى اصولها ولا  
 تخرج الاشياء عن اصولها ولهذا جاز قصر المردود في الشعر دون  
 منه المقصور لانادرا وجوز الكوفيون وبعض المصريين العكس  
 للضرورة شرط العلة **قوله** اى لا يمتنع الجواز قد يراد به الا  
 الخاص وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز ارادة  
 المعنى الاول لوجوب تقدير الصرف بل يراد به المعنى الثاني وتفيد  
 بجانب الوجود فلذا قسم بقوله لا يمتنع **قوله** اى جعله في حكم  
 المنصرف فان ما لا يرتب عليه غاية في حكم العدم وبهذا التوجيه  
 والتوجيه الاى ان دفع ما ذكر من عدم ما فيه التعريف والقول  
 بانه وافق القدماء في الحكم بالانصراف وخالفهم في التعريف كما بيناه  
 بعينه **قوله** فلكونه صبت اى الصب ويختص بآب قال  
 قدس سره في الحاشية هذا البيت مما قامه فاطمة رضى الله تعالى  
 عنها في مراثية النبي صلى الله عليه وسلم واوله

مكان

ما ذا على من شتم تربة احمد . ان لا يشتم مدعى الزمان غواليها  
 وفي حاشيتها جمع غالية بوى خوش انتى مراثية بتخفيف الياء  
 كمغفرة برمرده شاميش كردن وكرسيين يقال مراثية ورثوة  
 ايضا المراثية خاك المدعى غاييت والمعنى ما الذي اوى شى  
 وقع على من شتم تربة احمد في ان لا يشتم مدعى الزمان او امتداد  
 انواع الغالية **قوله** فلكونه اعد اى ويجوز الكسر في ان  
 وحينئذ تكون الجملة استثنائية والفتح وحينئذ يكون منصوبا  
 ينزع الحاقض وهو اللام وانما لم يسل للضرورة لظهور امرها  
**قوله** قلنا الاحتمار الى قوله ضرورى فالمراد بالضرورة ما عدا  
 الشعر ضرورة **قوله** لان قوله رعاية التاسب بين الكلمات  
 امر مهم في السمع وغيره ولهذا يقال هناك الشئ ومرافى والاصل  
 امرافى عنده من لم يثبت مرافى وقال الله تعالى والفجر ثم قال يسير





ويمكن سمي لوافقته على قوله **قوله** ليناسب المنصرف الذي قد يعرف لنا  
 المنصرف الذي لم يله كقوله تعالى قوارير على قراه التنوين فانه صرف  
 لتناسب او اخر الاى فاتها كالقوا في يعتبر توافقها وتجانسها واما  
 اذا قرى بالالف فليس نضافها استشهد به لجواز ان لا تكون الالف  
 بدلا من التنوين بل ان تكون للاطلاق كافي قوله تعالى الطنونا اعل  
 ان غير الفصيح في نفسه قد يقيم اليه امر فيصير فصيحاً فان سلا  
 في نفسه فصح غير فصيح واغلا لا حتمه وجعله فصيحاً وكذا يبدى  
 الخلق بحسنه قوله تعالى بعبده والاف للغة الفاشية يبدى روى  
 ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا حارث ان الركب قد جازوا  
 بضم الراء في يا حارث فقال الكاتب يا سيدي يا حارث بالكسر فصح فامره  
 بما امر به اولاً وادبه ان التناسب بحسنه **قوله** مثال  
 المجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف والالكان الانسب  
 الاكتفاء بسلا **قوله** وما يقوم مقامها اللابق تقدمه  
 على الحكم لانه بيان لما ابيته في جهة غير المنصرف **قوله** احداً مما  
 الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع اى الجمع الذى يجمع الى ان  
 ينتمى الى وزن فيمنع عن جمع التكسير اعلان الهاء اختلفوا  
 في سبب قوة فنهى من ذهب الى ان قوة قيامه مقام السبب  
 لكونه نهاية جمع التكسير والمصنف ذهب الى انها لتكرير  
 الجمعية حقيقة او حكماً كما ذكره قدس سره ولا كثر وذهبوا  
 الى انها لكونه لا نظيره في الاحاد العربية واما نحو ثمان فساد  
 واما نحو الترائى فالاصل فيه ضم ما قبل التاء واما نحو هو ازان  
 لقبيلة من قبس فنقول عن الجمع واما نحو ثمان وثمان في المنسوب  
 الى اليمن والشارف فالالف فيها عوض عن احدى ياءى النسبة  
 فهذا الوزن عارض لم يثبت به لانه بسبب احدى ياءى النسبة والالف  
 الذى هو بدل عن الاخرى وياى النسبة عارضة لا يثبت بها في

الوزن وكذا انها مبنية التاء في المنسوب الى تيم بمعنى لقامة وهي  
 بله قال الجوهري انه منسوب الى لقامة لكن حذف منه احدى  
 ياءى النسبة وانما لتعدى النسبة عارضة في نحو عوارى جمع عارية  
 منسوب الى العار لانها تثبت في واحدة وصنع هذا الجمع على اعتبار  
 تلك الياى في الواحد وقيل ان ثانياً مثل بيان لانه منسوب الى جزء  
 الذى هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانية نسبة المعد  
 الى العدد فان ثمانية في الاصل عدد والثما في هو المعد ووليس الا  
 فاذن الالف التى فيها غير الف المنسوب اليه تقدير لكونها بدلا من  
 احدى ياءى النسبة وكذلك التاء غير الياى واما سارويل فاجى او عزى  
 مفرد شاذ وجمع تقدير او اما نحو اكلب واجمال وان لم يأت لها نكبة  
 في الاتحاد فان الاعتذار فيها انه جمعا قلة وحكم جمع القلة حكم  
 الاحاد بدليل تصغيره على لفظه كما تصغر الاحاد فصاراً كما نهما  
 باقيا ن على افرادهما ولا يصح الاعتذار بمجى الفعل في الواحد نحو  
 ادحرج في اسم لكونه منقولاً عن الجمع كداين ولا باجر وابك لانها  
 انجيان ولا ن ابله يحتمل ان يكون فاعلاً ولا باشر لانه جمع اشد  
 على غير القياس او جمع لا نظيره لا واحد له بدليل تانيث الفعل  
 المنسوب اليه قال قدس سره في الحاشية فاكالب جمع اكلب وهي  
 جمع كلب واساور جمع اسورة جمع سوار وانا عيم جمع انا م  
 جمع نعم انتهى السوار ياره دست وقد تلحق التاء اساور وعلمه  
 قوله تعالى في قراة فلولا الذى علمه اساور من ذهب ثم جبارى  
 واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل وارواد الجمع جمعه التكسير فقط  
 لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير والاضروب المختلفة كذا في الصا  
**قوله** او حكماً كالمجموع اخذنا جعل ملحقاً بالحكم السابوق لانه مشابه  
 من وجوه ثلثة احدها انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله وقد اشار  
 اليها قدس سره وثالثها انه ممنوع من الجمع مرة اخرى **قوله**

ود

ح

بالقسم و



والمدودة المنة في المدودة منقلبة عن الالف وهي للتأنيث  
دون الالف التي قبلها ولم تفرق لاحد اسماء الاخرى نسبيا  
الى الثاني ثانيا **قوله** فانها ليست لازمة للكلمة اي لنبأها  
وان اتفق في بعض الاسماء لمزومها تجارة وتجارة **قوله** فالعدل  
الفا لتفسير العدل واخويه اي بيان نفس مفهوم السبب بشرط  
تأثيره وعليته وهو في اللغة الصرف يقال اسم معدول اي  
مصرف عن بنيته **قوله** مصدر مبني للفعول فيصح تفسيره  
بالخروج لان مفهومه اعم من ان يكون مستندا الى الاخراج او لا  
وان كان المتبادر بالخروج بنفسه وانما لم يفسر المصنف مصدر  
المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب للمنع الا مثلا لان السبب  
ما قام بالاسم اذ به تتحقق الفرعية وهو هنا المعدولة لما قام  
بالتكلم **قوله** اي خروج الاسم اي خروج مادته اذ لا يتصور خروج  
الكلمة عن جزية **قوله** عن صفة كانه اراد بها ما يشتمل صورة  
الحكمة ايضا فان خروج سحر معين من السحر ليس خروجاً عن  
صورته الحقيقية اذ لا دخل للامر فيها نعم لها دخل في صورته  
الحكية لان الامر بمنزلة جز الكلمة ولذا يجوز الفصل بينها  
وبين مدخولها ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير متناهية  
للصورة الحاصلة من او الاضافة ولهذا يغير التفسير بانه  
خروج عما هو حقه من الصفة او استلزام كلمة اخرى معه  
وفيه انه ليس معد ولا عنه ولا يرد على تفسير المصنف اذ ليس  
له مدخل في صورته الحكية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها  
بالحرف الزايد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدّر  
في حكم الملفوظ **قوله** فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام  
قبل لم يدخل في الخروج لانها مخزجة لا خارجة وفي دخول  
المعدولات حيثية تامل واما المغيرات الساذجة كالجموع والمصرفات

والمنسوبات الساذجة واما القلب كليس في باس فقل انه ليس خارجا  
عن صورته اذ لا مدخل لتقدير بعض الحروف على بعض في الوزن فانه  
امر اعتباري واما اخو فخذ وعنق يسكون الصيغ فقل انه لم يخرج  
خارجا تاما اذ يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على  
الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى  
ان الاحتياج الى هذا المعدل على تقدير كون تغييره غير قياس **قوله**  
بل انما جمع القوس والذات ابتدأ على اقوس وانيب ولهذا نصت فان  
اليما فيقال جمعها ولو كانا مخزجين عن اقواس وانيب بالنسبة اليهما  
**قوله** واعلم اننا غلظنا الحكان وجهه ان نظر الفاعل في تتبعهم ولا  
الى اعراب الكلمة ونباها فاذا نظر الى ثلاث واخوانه وحدها  
اعرابها اعرب بمنع الصرف ولما علموا بالتبع ان منع الصرف لا يكون  
بفرعية حقيقة او كما فتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا  
فرعية ظاهرة وهي العلية او الوصفية ولم يجدوا اخرى ثم فتشوا  
عن حال الاصل في بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت الاصل  
الا اقتضا العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا اخر  
فالثاني هو العدل الحقيقي اي العدل المنسوب الى ما هو محقق في  
الخارج والاول هو العدل التقديري اي العدل المنسوب الى ما هو  
مقدّر وليس ثابته في الخارج **قوله** فانقسام العدل الى الحقيقي  
والتقديري انما المشهور ان انقسام العدل اليما ليس باعتبار الاصل  
بل باعتبار ان عدل بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل  
بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل قصد  
اثبات الفرع فاما اذا ثبت به دليل غير منع الصرف ان اصله ثلثة  
ثلثة ثبت ان ثلثة فرعية وليس فرعية لذلك الاصل الا باعتبار  
العدل عنه فقد ثبت العدل به دليل غير منع الصرف ان قلت  
فكيف يصح قوله الا في فلا دليل عليه الا منع الصرف قلنا



اراد به ان الدليل المؤثر المثبت او لا للعدل في نظر النفاذ واعتبارهم  
 ليس الامنع الصرف اوضورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة  
 فيه كما سيجي فيه الغرض **قوله** فعلى هذا قوله تحقيقا اخ وصف بحال  
 المتعلق واما على المشهور فعناه خروج تحقيق اي خروجاً محققاً  
 كرجل سو بمعنى رجل مسمى فيكون وصفه بالتحقيق وصفا بحال  
 نفسه وكذا معنى قوله تقدير **قوله** ككلاث ومثلث صفة بعد  
 صفة لخروجها او خبر لمخزوف اي ذلك الخرج كخرج ثلاث **قوله**  
 والاصل انه اذا كان المعنى مكرراً اخليوا في الادل المدلول هذا  
 اخبر مما قاله الشيخ الرضي وهو ان الدليل على ذلك اننا وجدنا ثلاث  
 وثلاثة ثلثة بمعنى وفابده تما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد  
 المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد في كلام العرب  
 مكرر نحو قرات الكتاب جزا فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك  
 عملا بالاستقراء والحاقا للفرق المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد  
 ثلاث غير مكرر لفظا حكيا بان اصله لفظ مكرر ولربايت لفظ مكرر  
 بمعنى ثلاث الا ثلثة ثلثة فقل انه اصله **قوله** المربع اراد  
 بالي تعيين الحد والا فلا يظهر الوارد الى **قوله** وفيما رواها  
 الى عشر ومعه عشر خلاف والصواب مجيبا قال الشيخ الرضي جاء  
 ضال من عشرة في قول الكبيت والمبرد والكوفيون يقيسون  
 عليها الى التسعة نحو خماس ومجس وسداس ومسدس والسماع  
 مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع يا النسبة  
 نحو السداسي والخماسي والسباعي والثماني والتساعي **قوله**  
 والسبب الى قوله العدل والوصف عند سيبويه وذهب جماعة  
 الى ان السبب تكرار العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة  
 وعن تكرار الى غير تكرار واسم الى وصفية **قوله** لان الوصفية  
 العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهي

موضوعة للوحدات لالماله الوحدات حتى تكون اوصافا بحسب  
 الاصل نعم تستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي  
 لثلثة ثلثة لما وضع لفظ ثلاث ومثلث صارت الوصفية اصلية  
 بالقياس الى وضعها ولقائل ان يقول ان يمنع كون  
 ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التركيبي مجاز في المعنى الوصفية **قوله**  
 واخر اسم التفضيل بشهادة الصرف نحو اخر اخر ان اخر وواو اخر  
 واخرى واخر بان واخر يات واخر افضل افضلان افضلون واو اخر  
 وفضلي فضليا وفضليات فضل **قوله** لان معناه في الاصل  
 اشده تاخر اي في معنى في من المعاني ثم نقل الى معنى غير ولا  
 يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور ولا كما تقول جازي واخر  
 اي ورجل اخر لاحرار اخر وامرأة اخرى **قوله** وقياس اسم  
 التفضيل اذا قلنا ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل  
 فيه فلا نسلم القياس وان اريد فاستعمل منه في معنى الزيادة فاخر  
 ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاعتبار قلنا تخارا لا اول ونقول  
 ما ذكره الشيخ الرضي ان القياس في اخر الاستعمال باحد الوجوه  
 الثلثة لكن عدل عما كان حقه لتقريبه عن معنى الزيادة المستلزمة  
 لاحدها ولما كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع  
 لا يقتضي واحدا بعينه من الثلثة بل يقتضي واحدا منها لا بعينه  
 لانه في العدول عن لازم بخصوصه واحتيج الى تغيير التفسير بما ذكر  
 لظهور صدق التعريف عليه على جميع **قوله** فقال بعضهم انه معدول  
 عما فيه اللام بوجه لزوم المطابقة للوصف افرادا وثنية وجمعا  
 وتذكرا وتانيثا كما هو شأن المستعمل باللام قليل لكن يرضه لزوم  
 تخالف المعدول عنه تنكيرا وتثنية واجيب عنه بجواز عدول  
 الاسم لفظا ومعنى كما في سمر اذا اريد به سمر معنيا وهو سمر ليلتك  
 فانه معدول عن السمر لفظا ومعنى واما لفظ فلان كل جنس اطلق

ضل

حينئذ



واريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد سواء صارت بالغلبة  
على نحو النجم ولا نحو فعلى وزعون الرسول واما معنى فلانه لو كان  
معنى اللام محفوظا لبني لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف  
في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقطرة كما ليس حالة الرفع  
عند بني نعيم فانه معدول عن الالمس وغير منصرف بالعلمية المقطرة  
والعدول واما حالي النسب والجر فبني عندهم وكفحي اذا اردت  
به صني يومك عند الجوهرى والقياس يقتضى ان صباح ومساء  
معنيين كالمس وسمر مع انهما منصرفان اتفاقا **قوله** وقال بعضهم  
هو معدول عما ذكر معه من يوبده شيوع توافق المعدول  
والمعدول عنه في التعريف والتشكيك لكن ينبوعه لزوم المطابقة  
للموصوف مع ان المستعمل بمن لا يطاق للموصوف وعدول ظواهر  
المثنى والجمع والمؤنث عن ظاهرها الواحد المذكور ولا يخلو بعد وعلى  
هذا يتحقق العدول في جميع التصارييف الاخر لان تقدير من  
لا يوجب العدول على تفسير المصنف لما ذكرناه وعلى التقدير الاول  
يتحقق العدول في جميع التصارييف لان للامرد خلا في صورة الحكمة  
وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدول الا في اخرج جمع اخرى لعدم  
احتياج اخر واخر اليه وعدم اعراض منع الصرف في البواقي  
**قوله** لانها توجب اخرا لم يمنع بما ذهب اليه الخليل في اجمع  
واخوانه والاوطان يقال ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز  
اظهاره ولا يجوز اظهارها هنا **قوله** او اضافة اخرى مثلها  
في المضاف اليه سواء كان المضاف الثاني تكرارا للاول او لانهم  
يشترط ان يكون تابعا للاول ولذا قال الشيخ الرضى بدل تلك السبارة  
او دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف اليه بخو الاعلا لة  
او بدهية سماح **قوله** وقياس فلا فعل ان كانت صفة اخ  
عليه الاكثر وان اعترض عليه بان فعلا انما يجمع على فضل اذا كان

مذكره مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع **قوله**  
وان كانت اسما ان يجمع على فعلى بالتكسير او ضل وان بالتصحيح  
وعليه ابو على ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك  
فجمعه على اجمعون شاذ اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف والعلم وله ان  
يقول انه علم جنس **قوله** واللام من الصفة الاصلية وان صارت  
بالعلمية في باب التاكيد اسما اليه ذهب المصنف واعترض عليه بانه لو  
كان صفة فاما ان يكون من باب احمر حرا ومن باب الا فضل فان كان  
الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان باعتبار الاصل على فعل  
كحر وباعتبار معناه الاسمي افاضل كما ساور وان كان الثاني لم يكن  
مؤنث اجمع جمعا بل يجب ان يكون مؤنثه جمع كفضلي واجاب  
عنه الشيخ الرضى بانه اسم التفضيل في الاصل فعلى قرأت الكفا  
اجمع انه امة جمعا في قرأتى من كل شئ مجرد عن معنى الزيادة فعدك  
عن لوازم اسم التفضيل فهو كما خرف صار في حكم احمر لفظا او معنى  
فصح ان يكون مؤنثه جمعا كحر كما يصح حسنا وخشنا في حسن  
وخشن مجرد انهما في حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار  
اسما كما صرح به المصنف فلا يكون في حكم احمر معنى **قوله** وعلى  
ما ذكرنا من تفسير معنى الخرج عن الصيغة الاصلية وتبيينه  
بالامثلة لا يرد الجموع الشاذة اى لا ينتقض التفسير بها وفيه  
بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المصنف فلا يكون في حكم احمر معنى  
كيف ولو اعتبر جمعها بمعنى ان اقوسا وانبا لو كانا مغيرى اقوس  
وانبا لم يجمع نسبة الشذوذ اليهما اذ نسبة الشذوذ اليهما اما  
من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة الجموع او من جهة  
انهما مغدولان على خلاف قاعدة المعدول لاسبيل الى الاول اذ الجمع  
ليس الا مغير الواحد ابتدا ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدا  
ليتم من محالفتها الشذوذ **قوله** او تقدر انك قال الشيخ الرضى



ما حاصله راجع الى ان فعل ثلثه اقسم اسم جنس غير صفة وصفة  
وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردة كان او جمعا كصرد وعرف واما  
الثاني فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه الا اخر وجمع وان كان صيغة  
مبالغة فاعل فاما ان لا يختص بالند كخشع في مبالغة خاشع  
اي ذاهب في الارض فلا عدل فيها واما ان يختص بخويا فسوق في  
المذكر كغفال في المؤنث بخويا فساق ففيهما العدل عند الحاجة حتى  
لو سمي بهما مذكرا لا متنع صريحا وتسلخوا بان الاصل فيهما مسنا و  
فيهما لما هما المبالغة في عدم الاختصاص بباب وفيه مع اذ لا دليل  
على ان الناقص في الاستعمال معدول عن التابع واما الثالث فان  
جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ففيه العدل عما قل  
الا اذا ثبت استعماله منصرا فاكد ابي قبيلة وانما حكم بالعدل فيه  
لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطررنا حينئذ الى  
تقدير العدل فيه كقائم لانه قد ثبت قائم وعدم قيم قبل العلمية  
فهو معدول عن قائم اسم جنس واذا احتل احد الشرطين صرفا  
ان قلت فينبغي على هذا صرفا غير وزفر لكون غير قبل العلمية جمع عام  
وزفر قبل العلمية بمعنى السيرة قلنا لما سمعنا غير منصرفين  
حكم بانها معدولان عن فاعل ولم يحكم بانها منتولان عن فعل الجنس  
انتم ان قلت الشرط الاول في ما قاله قدس سر من ان  
المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح  
اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس وهو محال لما هو المشهور  
من ان المعدول عنه انما هو فاعل علم والظاهر ان الحق هو هذا  
**قوله** فانما اعتبروا العدل على انهم بعض الهاء **قوله** فاعلم فيها  
العدل لتحصيل سبب البناء اي لينضم الى مناسبتها للزوال وزنا  
مناسبتها له عدلا فيحصل البناء وذلك لان مجزئ المناسبة الاولى  
لا توجب البناء والابن لا يمتنع به وانما عنوا ببنائه لحصول الكسر

وهي

اللازم

اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصححة للامالة المطلوبة المستحقة  
ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا او الثقيل بسبب الحقة والبناء  
اخف من الاعراب **قوله** ولهذا يقال ذكر باب قطامرها هذا ليس  
في محله فكانه ذكر استطراد او فيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير  
المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات **قوله** فلا يكون عما نحن فيه  
وهو غير المنصرف **قوله** الوصف الانسب تعبيره لخصا به  
وهو كون الاسم دالا فصر به لا بادل لانه هو السبب لمنع الصرف  
**قوله** على ذات مبهمه لم تتعين الا ببعض الصفات التي اخذت  
معها وفيه نظر لان الاوصاف الماخوذة من صفات مقدسة الى  
ذوات معينة لا تدل على ذات مبهمه بل تدل على تلك الذات المعينة  
فان الفياض الاخوذ الذي هو كثرة المال يدل على ما له كثير لا على  
ذات ما لها الكثرة المادية فانه بعيد وكذلك المصغر يدل على  
ذات معينة منتصفة بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير المنصرف  
بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يخل  
بالوزن فيما اوله احدى التروايد فاول ان يقال كون الاسم  
دالا على ذات مبهمه لم تتعين الا ببعض الصفات الماخوذة معها  
او بما قسم ذلك البعض ان قلت اذا كان المصغر وصفا  
فكيف يصح منع طلحة بالعلمية والتأنيث قلنا هذا من باب  
توسيعا تم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر **قوله** مسوا كانت  
هذه الالة القرينية على التقييم قوله وشروطه **قوله** لا العرضي لضم  
فكانه في معرض الزوال فكانه لم يثبت والسبب الرفع لا حصل وهو  
ها هنا الصرف لا يكون الا كما قال الشيخ الرضي لم يفرق الى الان  
دليل قاطع على عدم الاعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصرف  
اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه لا تنقفا شرط ووزن الفعل بقوله  
التا وما يقال من ان التا في اربعة ليست طارئة على اربع كما هي

اذا كان م



طارية على عمل لان اربعة للمذكر واربع للمؤنث  
والمذكر مقدم في الربة على المؤنث ليس بشئ لانه اذا جاز ان لا يعتد  
بالوزن الاصل في العمل بسبب من وزن تأخره عن الوزن فكيف  
يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا عن شرط  
اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشئ ما قيل  
من ان المانع قبول تأ التانيث وهذه التانيث ليست للتانيث بل  
للمذكر لان قولك اربعة رجال او زيدين باعتبار الجماعة انتهى والمذكر  
مفهوم من اختصاصا بجماعة المذكور انتهى وبوجه ما قاله انقلاب  
التأها في الوقف وعدم اضراف قولك اربعة نصف ثمانية وقال  
المصنف التأ القادرة هي الداخلة قياسا والتأ في اربعة ليست  
كذلك **قوله** شرطه ان يكون الاولى ان يقول ايضا وان لا يلزم منه  
اعتبار المتضادين كما تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس  
سرّه في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفريع الدلالات المعتمدة  
عليه انتهى اي لتفريع الدلالات الثلاث المعتمدة في باب الافادة  
والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبنى عليه شئ  
واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعاً له صح نسبة الدلالة اليه  
بقي يتوهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على  
المظروف ولك ان تقدر مضافا والتقدير في زمان الاصل **قوله**  
فلا تضره التأ للتفريع **قوله** ومعنى الغلبة اي معنى غلبة الاسمية  
اختصاص الدال على المعنى الوصفى ببعض افراده او معنى الغلبة  
مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده اخذ ذهب الشيخ  
الرضي الى ان غلبة الاسمية على الوصف مشروطة ببقاء المعنى  
الوصفي فاذا لم يبق اللفظ الدال على المعنى الوصفى اسما محضاً او  
خرج عن كونه وصفا لعدم صحة احرازه على غير ذلك الفرع وهو ظاهر  
ولا عليه لا اعتباره في المفهوم قال قدس سره ظاهر كلام المصنف

السيد

يقتضي

يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية والتقدير بالصفة وفيه  
ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصريح اسود ما يترك  
شياء وارقم مادنيته وقالوا ان ادع اسم للتقيد من الحد يد لما فيه  
من الدمة فالاولى ان يقال انه يصدر تعيين الذات ولا يدخل  
في ذلك لتقييدها بصفة **قوله** فلذلك التأ للنتيجة فيدل  
على ترتيب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتيب العلوم فلا تقتضي  
احداها عن الاخرى وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين  
ومحال رد كل فرع الى اصل على ذهن المتعلم وما قوله وصنعف  
فهو عطف على صرف بلا اشكال **قوله** صرف نسب الصرف الى  
الكل لانه صفة الجزية **قوله** وامتنع اسوداي صرف اسوداي  
امتنع اسود من الصرف **قوله** منع افغى ما يترك **قوله**  
اشتقاقه من الجدل الجدل محركة تافتن رسن **قوله** للطاير  
قالوا هو السفراق وهو طائر اخضر يحاطه قليل جرة يصول  
على كل شئ قال في الصراح اخيل نام مرغى كه او يقال بردار  
لاشتقاقه من الحال حال نفض سياه كه براند امر باشر ونشان  
خيلا بجماعة **قوله** لا في الاصل ولا في الحال اما الاول  
فظاهر انه لم يثبت واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك  
الالفاظ الانواعا مخصوصة من غير ملاحظة حيث وقوة  
وخال وان كانت في انفسها متصفة بتلك الاوصاف **قوله**  
التانيث بالتأ هي تأ زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب  
في الوقف ها فتا اخذ ليست للتانيث لانتفا القيد من الاخيرين  
وتطاعيل هي بدل من اللام فلو سمي باخت مذكر صرفا ولو سمي بها  
مؤنث كانت كهنة قال السيد قدس سره يحتمل انها مصروفة  
على قياس ما ذكره العلامة في عرفات فانها مصروفة عند  
لان التأ المملوطة فيها ليست متمحضة للتانيث فلا تقتضي



في منع الصرف ولا يمكن تقديرنا اخرى معها اذ لم يعهد في كلامهم  
 تقدير التاء مع التاء الملقوفة وان لم تكن متممة **قوله** فانه  
 لا شرط له للزوم الالف **قوله** ليصير التانيث لازما اي بعد ما لا  
 يكن لازما لان التاء في اصل وصنعها للفرق بين المذكر والمؤنث  
 وهي لا تكون ح لازمة للكلمة اسما كانت تلك الكلمة او صفة  
 تحارة حسنة وقد يحى على خلاف اصله وح تكون لازمة للكلمة  
 كجرم لكن لم يعتبر واهذا للزوم **قوله** لان الاعلام محفوظة  
 عن التصرف بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها الضرر  
 او ما في حكمها كافي الترجيم فانه في غير المنادى للعرب عن الثقل فيما  
 هو كثير الوقوع وكما في الاعلام التي ليست من الكمل العربية فربما  
 تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبريل  
 جبرال وجبرين وذلك لتغيير نكمتها لعدم ورودها على اوزان  
 كلمة الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة ولذلك ان تقول  
 ان التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالاة بما ليس من اوصافهم  
 ولذا قالوا الخمي فالعرب به ما شئت فكيفها ليست اعلاما فالمراد  
 بالاعلام التي هي من كلامهم **قوله** والتانيث المعنوي اي ما يكون  
 بتامقيرة ولا مجال لتقدير الالف للزوم منها **قوله** اي كالتانيث  
 اللفظي بالتأقيل لان المقدار عندهم اضعف من الظاهر وشرط  
 الظاهر العلمية شرط لوجوب منع الصرف مستلزم له **قوله** او  
 تحرك الاوسط بالفعل فداركته مع الفاعلة الاوسط بحسب  
 الاصل لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلاثة ان قلت  
 هذا الثقل بوجوب تحتم تاثير كل من العلمية والتانيث وتحتم تاثير  
 كليهما فلم يجعله المصنف موجبا للتحتم تاثير التانيث قلنا  
 لان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث اولا لان المحتاج الى التقوية  
 هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخير بحث

لانه لا يلائم البيان الذي ذكره الشارح قدس سره علمين لبلدين  
 اشار بقوله لبلدين الى وجه تانيث العلمين اعلم ان اسما  
 الاماكن قد يكثر من تانيثها وتاويل البلدة مثلا فيمنع صرفها وقد  
 يكثر من تذكيرها وتاويل المكان مثلا فتصرف وقد يعتبر كل منهما  
 فجاز الوجهان اذ عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال  
 معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا  
 القابل في تاويلها بالقبيلة والحي **قوله** ممنوع صرفها او ممنوع كل  
 منها عن الصرف والاو لا وفق لقوله يجوز **قوله** فنشرطه الزيا  
 على الثلثة وها هنا شروط تركها احدها ان لا يكون ذلك المؤنث  
 مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذي كان منقولا عن مذكر اذا سمي  
 به مذكرا صرف وكذا حاي عن فانه في الاصل لمذكر وهو الشخص لان  
 الاصل في الصفات ان يكون المجرى من التامنها صيغة المذكر  
 وثانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم مكرجال فان  
 تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله بالجمع وثالثها ان  
 لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر ثم ان تشاؤى  
 استعماله الصرف راجح وان لم يستعمل الاموننا فمنع الصرف واجب  
 والسري في اشتراط الاولين ان التانيث المذكور في الاول  
 بتسمية طارئة وفي الثاني بعارض تاويل غير لازم وقد ذاك  
 بالعلمية ما طر او ما عرض فلم يبق التانيث والسري في اشتراط التا  
 ان الحكم للغالب وما ذكرنا يظهر وجه ترك الشرط لان الحرف الرابع  
 فيها هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيها هو على خمسة احرف  
 وبالجملة الحرف الاخير في التانيث على الثلثة سادس التا لان مو  
 التا في كلامهم فوق الثلثة وثبة ان كانت بمعنى الجماعة فخذ وفة  
 الامر واصلا ثانيا وان كانت بمعنى وسط الحوض فخذ وفة العين



اصلها ثوب **قوله** اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف الى  
تعريف المعرفة او ان يعتبر الحيشية اي المعرفة من حيث الفاعلية  
**قوله** ان تكون علمية قيل لا يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة  
التعريف وهو ليس علما ان قلت يجوز ان يراد علمية  
ما فيه التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتأشيط علمية ما فيه  
التانيث قلنا هذا لا مراد بل عن المضاف اليه وليس هذا الامر ان  
قلت لا ريب ان باللام هنا حق يكون احضر قلنا للرد والتكرار  
لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط الجملة قلنا  
ان زيادة قوله في الجملة **قوله** بان تكون حاصلة في صفة الاظهر  
ان يقال حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى  
ان التعريف الذي شرط تأثيره بالعلمية لا تحقق له الا تحقق  
العلمية بخلاف البواقي فان تحققها مغاير لتحقيق العلمية **قوله**  
يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف **قوله** فلم يبق  
الا التعريف العلم هذا معنى على ان السبب الاخر في اجمع واخوانه  
الصفة الاصلية والعلمية لا التعريف بالاضافة المقيدة او  
اللام المقيدة كما ذهب اليه جمع **قوله** وانما جعل المعرفة سببا  
قيل فعلى هذا جرى في قوله وما فيه علمية موثره على اصطلاح  
غيره او على الحق بزيادة العام من الخاص وفيه ان يكون تأثير  
التعريف مشروطا بتحقيقه في صفة العلم او بشوثة في العلم  
راجع الى ان الموتر هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير فليس  
فيه مجوز ولا تكرار باصطلاح الغير **قوله** لان فرعوية التعريف  
والتنكير اظهر لان الفرعية لمقابل التنكير والتعريف يذكروا في  
مقابلة التنكير لا العلمية **قوله** وهي كون اللفظ مما وضعه غير  
العرب لا غير **قوله** كان في الجمع اسم جنس بمعنى الجسد في لغة الروم

سمى به احدا واداة القياسى به نافع واو به عيسى **قوله** وانما  
جعلت شرطها تحقيق الاشتراط ما قاله الشيخ الرضى وهو ان  
الجملة في الاجمعي تقتضي ان لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب ووقوعها  
في كلامهم تقتضي ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه  
اولا مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعنا معها جاز  
ان يمتنع معها ما يعاقبها ايضا اعني التنوين رعاية لحق الجملة حين  
امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم قابلا  
لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان  
الطارى يزيل حكم المطر وعليه فيقبل الاعراب وبأ النسبة وخفف  
ما يشتغل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرحا  
واذربحان في كركان واذرباكان واما اذ الربيع الاجمعي في كلام  
العرب اولامع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين  
ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات **قال** وغرك الاوسط  
ذهب سيبويه واكثر الخاء الى ان الشرط الثاني الزيادة على الثلثة  
ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثلاثى خفيف ووضع كلامهم  
على الطول فكان الثلاثى ليس منه **قوله** وهذا اختيار المصنف  
ذهب الرمحشري الى ان نوحا كنهه وكانه قاس الجملة على التانيث  
المعنوي او غيره تخم منع ماء وجوز ولا يخفى انه فاعله بما يذكره  
الشارح قدس سرم قال الشيخ الرضى ما ذهب اليه ليس بشئ اذ لم  
يسمع نحو لو ط غير منصرف في شئ من كلامهم **قوله** لانه امر معنوي  
اي ليس له علامة لفظية **قال** وشتر قيل يجوز ان يقال  
امتناع صرفها لتاويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا  
يرجع اليه ضمير المونث وللمناقشة فيه مجال فلو مثل بلك اسم  
ابى نوح عليه السلام لكان اسما **قوله** لانه غرضه التنبيه على  
ما هو الحق عنده يجوز ان يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق



عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقدر انصرف نوح على انصرف  
شتر لان انصرف نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعنى المفضل  
دون عدم انصرف شتر ولان انصرف نوح جلي مما لا ينبغي ان  
ينازع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة **قال**  
الجمع اى الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان  
تجعل اللاحق فى الجمع للجمع اى جمع يقوم مقام سبيل يظهر تفسير  
الضمير فى قوله شرطه بما ذكر قدس سر **قال** صيغة منتهى الجموع  
مصدر مسمى مضاف الى الفاعل اى صيغة ينتمى لهما جموع التكسير  
بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها غير قابلة للتكثير فلا يرد النقص  
برحال بناء على انه بخصوصه غير قابل فان وزن فعال قابل ولذا  
يجمع حمار على حمير **قوله** وبعد الالف حرفان اولها مكسور او  
ثلاثة اولها مكسور فلا يرد النقص بهما رى وجمالات **قوله**  
لانها جمعت فى بعض الصور مرتين اى لانها صيغة جمع جمع وهو  
تعليل للعلية المستفادة من قوله لهذا **قوله** لتكون صيغته  
مصونة عن قبول التغير فتصير لازمة فيصح ان يرفع اصل  
هو الصرف **قال** بغيرها الباء للملازمة والغیر بمعنى النقي والمعنى  
بلاها بل لانها كما فى قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال  
بل لا بمال لانك كنت بما يغاير المال وهو خبر اخر لشرطه او صفة  
لقوله صيغة **قوله** منقلبة عن تأ التانيث اخر فعلى الاول يكون  
قوله بغيرها مقيد بحال الوقف وعلى الثانى يكون مقيداً بخلافه  
**قوله** جمع فاره لا فاره كما قيل لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع  
على فواعل **قال** قدس سره فى الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبل  
والحمار فاره بين الفروهة ويقال للفرس جواد انتهى الحاذق  
مرد يرك ويقال للفرس رابع ايضا **قوله** لانها لو كانت معها  
كانت على زنة المفردات ان قيل التاغير لازمة فينبغي

ان لا يعتبر تغيير الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير  
لازمة لكن لها اثر فى تغيير الاوزان كما فى وزن الفعل على ان  
التا فى وزن فعاله موضوعه مع الكلمة لعدم استعمال اشياء  
وفرازن وفيه نظر لان التا انما تكون لازمة فى فعاله اذا كانت  
للمنسوب كاشاعته فى جمع اشعثى لانها بدل من يا النسبة بخلاف  
ما اذا كانت للابحى كجوارب فى جمع جوارب وايضا عدم الاستعمال  
بلان لا يقضى بالوضع مع التا **قوله** ولا حاجة الى اخراج نحو  
مدائى بزيادة ولا بما النسبة كما قيل مع انه لو زيد يخرج نحو كرى  
مع انه غير منصرف فانه مفرد محض لا يصح الا معاملة الجمع معه  
**قوله** جمع فزير او فزراى هو معرب **قال** واما فزازنة  
فمنصرف قبل ليست اما للتفصيل لعدم التقيد ولا للاستيناف  
لسبق كلام اخر لان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال وانما  
لم يقل منصرف لان المنصرف صادر اسماً فيجوز اعتباره اسميته  
او ان المراد نحو فزازنة او ان المراد اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال  
فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه  
لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشاكله المسمى مع انه يجوز  
ان لا يكون منونا **قال** وحضاجر علما للضبع ليس منصوباً  
باعتى لان المنصرف به لا يخلو وقلى يخلو عن مدح او ذم او ترحم  
ولا يستقيم هنا شئ من تلك المعانى بل هو منصوب على انه  
حال من المستتر فى غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما هنيهة  
اليه غير اذا كان بمعنى النقي فانه حينئذ فى قوة لا وجاز فيه ما جاء  
فى لامن تقدير معمول المدخول وزيادة لانها عطف على المدخول  
لتأكيد النقي ولا يخفى ما فيه من ايهام ان امتناع صرفه مخصوص  
بجال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال التثنية ايضا  
وفى بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر محذوف وينبغي ان تكون



الجملة اعتراضية لاحالية فيضلو الكلام عن ذلك الايهام **قوله**  
بل الجمعية الاصلية الجمعية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية  
لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضاد  
في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية  
اشخاص رجال فلريات بشئ لان نوع ايهام منافيا للعلمية لازم  
لمعنى الجمعية كما ان الايهام المنافي للعلمية لان معنى الوصفية  
**قوله** نعم يجوز ان تبقى شاذية من معنى الجمعية في العلم كما يجوز  
ان تبقى شاذية من المعنى الوصفية فيه كما اذا سميت شخصاً ذا حمة  
بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الضنيع هي لانتى والضيعان  
هو الذكر والجمع ضياع عن كسر حان وسراحي انتهى قال في الصحاح  
حصاناً كفتار وضيع كعشار وضيغان بكسر كفتار يز ضيعانه  
مادة وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال **قوله**  
والالكان بعد التنكير منصرفاً الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون  
مثل احمر علماً اذا نكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى  
قوله علماً للضيع انه علم جنس شاذ للضيع لا الجنس هو الضيع  
انتهى هذا التأويل بناء على تسليم تانيث الضيع وقد عرفت  
ما فيه **قوله** لا يلائم ان الجمعية كالوصف ولا مكان اعتبار  
الجمعية المطلقة **قوله** وهو الاكثر في موارد الاستعمال او  
مذهب الاكثر **قوله** اعجم خبره عن وف **قوله** حمل على موازنه لانه  
دخيل والدخيل ميل الى المجانس وانما لم يمنع من الصرف اخر  
المعرب محققاً حملاً على موازنه من افعال علماً لان جميع ما يوازنه ليس  
ممنوعاً من الصرف كالكب والجر **قوله** لكنه من قبيل حكما الخ اعتد  
عن انه لم يبعد الحمل على الموازن من الاسباب وقد يعتد عنه  
بانه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع قال المصنف في  
شرحه يلزم هو لا ان يقولوا الجمع وما اشبه الجمع وقد قال بعضهم

بذلك **قوله** تقديره ان تقديره **قوله** فكانه سمي كل قطعة من  
السراويل سراويل هذه عبارة السيد قدس سره انما قال كانه لان السراويل  
لم يسمي بمعنى قطعة من السراويل بل جابياً بمعنى قطعة الخزة فيكون المفرد  
مفرداً وانما لم يجعل جماعها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد متحققاً  
لان السراويل مختص بالازار فلا يصح ان تكون السراويل بهذا المعنى  
مفرداً له ولقابل ان يقول ان سراويل منقول من المعنى الجمعي  
الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع اصلاً فجاز ان يكون  
منقولاً اليه من معنى الاقطاع لا من اقطاع الازار ان قبيل  
نقل الجمع الى الواحد في الاجناس لم يجز نعم جاز في الاشخاص كما بين  
اجيب بان ذلك في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع وبان المفرد اذا  
اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال  
ثوب شاذ مرجع شذمة وهي القطعة وفيما ذلك من باب اجزاء  
الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال  
اذا صح الاجزأ صح الاطلاق **قوله** واذا صرف لما كان عدم الصرف  
غالبًا والصرف مغلوباً كان لفظ اذا في الاول واقعاً موقعه وفي  
الثاني واقعاً موقع ان للمشكلة **قوله** فلا اشكال بالنقص به على  
قاعدة الجمع لا يخفى ان نفي جنس الاشكال بهذا المعنى لا ينافي اثبات  
الاشكال من وجه اخر هو ان سراويل اذا صرف كان ينبغي ان يصرف  
مصايح لانه يوازن مفرداً كما يصرف فرازه لانه يوازن كراهية  
ويمكن ان يدفع بان سراويل مفرد اعجم ولا اعتبار لموازنة الاعجمي  
او بالنسبة ولا بتقدير الجمع في سراويل مطلقاً صرف او لم يصرف  
وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فنظر الى التقدير منعه من  
الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه **قوله** على كل جمع منقول  
وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كخاص اسم امرأة وعييل  
مصغراً على مقصور كاعل فان الالف فيه ثابتة لحقتها **قوله**



في حالتي الرفع والجر اشارة الى انها منصوبة على الظرفية والعاميل  
 فيها المماثلة المستفادة من الكاف **قول** لان الاعلال المتعلقة  
 بحوم الكلمة ولان الاعلال سببه قوى وهو الاستشغال المحسوس  
 ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة **قول**  
 على وزن سلا وفصار مثل فزارفه المشبهة بكراهية **قول** وذهب  
 بعضهم الى انه بعد الاعلال يفهم منه ان من جعله غير منصرف  
 يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن  
 الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما  
 على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر والقول بان الفتح في حكم الكسر  
 لانه بعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو الجوز  
 والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده  
 واصل جوار جوارى بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جوارى  
 عند الحركة للاستثقال ثم جوارى بتعويض التنوين عن الحركة ليخفف  
 الثقل جذف الياء للتساكن **قول** وفي لغة بعض العرب اثبات  
 الياء وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق  
 ولو كان عبد الله مولى هجوتة • ولكن عبد الله مولى موالى  
 ويجوز ان تجعل الياء للتكسر والاصل موالى بتشديد الياء حذفت  
 الياء الاولى وزيدت الالف للاستيعاب ولا يخفى ما فيه من المبالغة  
 في الهجو **قول** وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة لاستبهة  
 في ان التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجب  
 الاسماء وهو المعروف هنا لا مطلق التركيب فصع التعريف جمعا  
 لا يقال فاذن لا حاجة الى اشتراطه بالعلية لان المركب المحمول  
 كلمة واحدة لا يكون الاعمالا لاننا لا نسل الخصم لجواز ان ينقل ولا الى  
 معنى جنسي كما انكر ذلك العبد ولو سلم فنقول - العلية شرط  
 لتحقيق وثبوت الاشتراط **قول** من غير حرفية جاز ان قلت

اعتبار

اعتبار هذا القيد فيما اراد بالتركيب من غير اعتبار في الاضافة  
 والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديدا لا لصاق بالكلمة لم  
 يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب ان يعد  
 بخلاف التركيب من الاسماء اسنادا كان او اضافيا ولما يوجد اثر  
 من الفعلين لم يجتز الى نفيه بوجه **قول** قياس من الزوال  
 والاخلال وليتقق سبب اخر حتى يترتب اثر المنع **قول** فيحصل  
 له قوة اي اللزوم **قول** وان لا يكون باضافة ولا اسناد  
 الباء **قول** الملايسة اي ان لا يكون ذلك التركيب ملائمة  
 الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة نقلت عن مركب اعربها  
 وبناوها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول اليه  
 فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لا متناع اعتبار  
 حكمه **قول** لان الاضافة اذا اولان تأثيرها اما في الجز الاول  
 وهو باطل لما عرفت واما في الجزء الثاني على قياس بعبدل وهو  
 ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب الحكائي **قول** فكيف يؤثر  
 في المضاف اليه اي اذا كان في طباع شئ اقضنا امر لا يجوز  
 ان يكون فيه اقضنا ما يصاده سيما في مادة واحدة حكما فان  
 المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة من قبيل المبنيات عند  
 جماعة من المصنف ومن قبيل العربات الحكيمة عند جمع ولا  
 يبعد حينئذ ان يحكم بعد ما انصرفه وان لم يظهر اثره كلفا  
**قول** كما نه انما قال كان لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم  
 لما يتضمن حرف العطف بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الاصل  
 الجائز المخالف ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما  
 معرب غير منصرف ومن هنا ينقذ جواب اخر هو ان المصنف  
 في منع الصرف **قول** من غير ان يقصد بل من غير نقل عن مركب  
 مستعمل في معنى فيكون علما على الارجال **قول** الالف والنون

لم  
 كيب



قيل الواو بمعنى مع وذلك اعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقوله  
 ان كانا نحو **قوله** لانها من الحروف الزوائد بالفعل فلو احتمل  
 لفظ نونه الاصلية جاز صفة كحسان لجواز ان يكون من المحسن  
 ويمنع **قوله** لمضارعتهما الفى الثانية في منع دخول  
 تا الثانية لما كان منع صرهما اذرا عليه وجودا وعدم ما جعله  
 وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجه الشبه لان  
 الوجوه الاخرى تساوى الوزنين صدر كسكران وجر وكون  
 الزايدتين في سكران مختصتين بالمذكر كما ان الزايدتين في جر  
 مختصتان بالمؤنث في نحو سكران صبيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر  
 في جر كذلك ولا يدور عليها منع صرهما الا ترى الى صرف نه مان  
 مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها **قوله** اما  
 كونها من يديين وفريعتها للمزيد عليه لا تظهر على هذا التقدير  
 وجه اشتراطهما انتقا التا الا ان يقال وجهه ان المجرى عن  
 التا اصل لما زيد عليه التا والاصالة تنافي الفرعية التي توتران  
 بسببها **قوله** واما مشابهما لالفى الثانية اى في منع دخول  
 تا الثانية ان قلت لابد في السبب من فرعية ولا فرعية على هذا  
 المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المشابة فان كان الاولى  
 فى فرع للطرفين وهو ظاهر وان كان الثانى فهو فرع لما زيد  
 عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقفه على المشابهة مع ان المشبه  
 من اعداد المشبهة فلا حاجة الى اثبات فرعية بغير الفرعية  
 المشبهة **قوله** والراجح هو القول الثانى لان وجه اشتراط الطائفة  
 الاولى انتقا التا غير ظاهر **قوله** لا الاسم الشامل ولا الاسم  
 المقابل للقب والكنية والمقابل للمل والمقابل للظرف اللازم  
 الظرفية **قوله** وافرد الضمير باعتبار انها سبب واحد او  
 مجموع وتثنية الضمير في قوله ان كانا باعتبار تعددهما في انفسهما

**قوله** او شرط ذلك الاسم فيه انه مخالف للشرط السابقه لكن يخلو  
 عن لزوم تناقض بين اعتبار دعوى الوحدة والتعدد كما في التوجيه  
 الاول **قوله** فشرطه العلمية منه من قال انها شرط وسبب ومنه  
 من قال انها شرط محقق للمشابهة لا سبب لانها كالفى الثانية  
 يقوم مقام علتين **قوله** او لم يمنع التا اولى بتحقيق سبب اخر  
 كما عرفت في التركيب **قوله** كمران وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم حركة  
 الفاء في الصفة لم يجرى كسر الفاء وجا فحقها وضمها ايضا لكن المؤنث  
 حينئذ مع التا **قوله** او في صفة فيه انه عطف باو على عاملين  
 مختلفين وليس على شرطه قيل الصواب الواو بدل اولى لان الا  
 والنون يوجدان في الاسم والصفة واجيب بان التردد ليس باعتبار  
 فردها وفردها لا يكون الا في احدهما ويمكن ان يجاب بان اول التثنية  
**قوله** لانه متى كان مؤنثه فعلى هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم  
 اجتماعهما وحكوا بالانصراف قد افاد به ان وجود فعل ليس مقصورا  
 لذاته بل المطلوب منه انتقا فعلانه فالعدول عنه الى ما ليس  
 مطلوباً غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير  
 وجود فعل فلهذا الوجه صنفين وقد اشار المصنف الى صنفه بقيل  
 ان قلت اذا كان المطلوب من وجود فعل عندهم انتقا فعلانه  
 كان الواجب عندهم امتناع صرف رعن لحصول المطلوب قلنا  
 لعل المطلوب عندهم انتقا موكدة مبنى على دليل لفظي والانتقا  
 المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا بوجود فعل **قوله** لانه صفة  
 خاصة له تعالى لقابل ان يقول اختصاصه به تعالى في الاستعمال  
 في الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس اما با  
 لان الاصل في الثانية التا واما بالالف وهو الراجح لان فعلا  
 فعلى اكثر من فعلا فعلانه فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا  
 بالاتفاق وعلى الثانى ينبغي ان يكونا غير منصرف اتفاقا **قوله** اللهم



الا ان يقال ان الثابت بالقياس لا يضر ولا يكتفى **قوله** ونزما  
 لما كان المراد منه ان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا يكون  
 ولا يكسر هنا الا لمشكلة المسمى **قوله** وهو كون الاسم على وزن  
 بعد من اوزان الفعل سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل او الاضافة  
 في قوله وزن الفعل محولة على النسبة لا على زيادة النسبة والامر  
 يرجع الى قوله فشرطه وذلك ان تحمل عليها وتحمل قوله فشرطه على شرط  
 التحقق على الاشتراط لان السببية ليست الا للفرعية ولا فرعية  
 الا فيما له زيادة اختصاص بالفعل **قوله** بالفعل بمعنى الخ في  
 اكثر نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل وضمير يختص راجع  
 الى الوزن او بالعكس وهذا العرب كما هو المشهور **قوله** وكذلك  
 يتر من يتر المال اى اسرف **قوله** وخضم من خضم الشئ اكله  
 يجمع ما فيه وشمل علما مرتجلا بالعبارة لموضع بالشام يقال  
 هو بيت المقدس **قوله** ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن  
 فعل مجهول من الخواص لم يأت في اسماء الاحناس الا ذيل له و  
 وقيل العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاحناس وان كان  
 قليلا كقوله عليه السلام انا كرم عن قيل وقال فيجوز ان  
 يكون منقولا من ذيل بمعنى اسرع واما ذيل علما القبيلة فيجوز  
 ان يكون منقولا منه ومن ذال بمعنى مشى مشيا مخصوصا  
 والتعبير بالدلالة على العلمية كما قيل في شمس بالضم واما الوعد  
 لغة في الوعد والدمم بمعنى الاست فسادان **قوله** ولم يذهب  
 الى منع صرفه الا بعض النحاة وذهب يونس الى ان الوزن المشترك  
 بين القبيلتين يوتر وذهب عيسى الى تأنيث اذا كان منقولا  
 من الفعل كقوله • انا ابن حبل وطلاع الثنايا •  
 ولولا ذلك لكون جلا ويرد بان كان علما فحكى عن الضمير  
 وهو لا يضر وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اى انا ابن رجل

ن

حلا انكشف امره او كشف الامور **قوله** او يكون انما لم يقل  
 بدله او يغلب كما قاله النحاة لان فاعل اذا جعل علما لم يذكر  
 منصرفا مع انه غالب في الافعال ولا يحى في الاسماء الاحادية  
 وعالم وساسم اسم سحر اسود ولا في اثبات الغلبة زيادة  
 مؤنة لا يقال في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة  
 لانا نقول لعله لم يجد فيه ما يجتر زنه عن ذلك المخذول  
 ان قلت هذا الوزن انما يصح سبيبا اذا كان له زيادة  
 اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته وزيادة الاختصاص  
 اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف  
 قياسية في جميع الافعال المنصرفه فصارت لا طرادها في  
 جميع الافعال دون الاسماء اشتد اختصاصا بالفعل **قوله**  
 او يكون غير مختص خصه بقرينة المقابلة لعل وجهه ان  
 الشق الاول اولى بالتأنيث والظاهرة اول منع الخلو وان  
 النسبة بين الشقين العموم من وجه لا فتراقهما في شتر واحد  
 واجتماعهما في نحو زينة وشكر ونحو استخرج معلوما ويجوز  
 وامرا واستبرق اعني وتباعه وتبوعه وافعل وانفعل **قوله**  
 اى اول وزن الفعل الخ لما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم  
 على وزن الفعل صح رجوع الضمير الى الوزن والى الوزن كما هو  
 المقصود **قوله** زيادة حرف او حرفين على الاول صح لفظة  
 في لان الصفة تنسب الى موصوفها بنى وهو شايع وكذا اولى  
 الثاني لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الخ هو العموم  
 من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص بنى وبالعكس اولان  
 المراد في موضع اوله **قوله** من حروف اثنتين او غير ذلك الحرف  
 لم يضر كقراق وهراق من اراق ما ضيا وارق امرا وكذا الوتصرف  
 في الوزن مع بقا الزايد سواء كان بالخذف كيسع او بالقلب كما على



او با لا وغامر كاستد او بالرد اطا ما كان كما اذا سميت بفعل محذوف  
 العين او باللام لاجل الجزم او الوقف الجارى مجراه لا يكون  
 في الاسماء فيقول في يقل واخش اسمين جاي يقول واخشى  
**قوله** غير قابل اي حال كون الخ حال من خبر اوله وانما لم  
 نجعله شرطاً للشق الاول لانه لا اختصاصه بالفعل لا يقبل  
 التا اصلا **قوله** ولو قال غير قابل للتا كانه اراد غير قابل  
 للتا بحسب الوضوح فلا يرد النقص باسوداد قياس موثقه  
 يكون على فعلا **قوله** ومن ثم امتنع امر وانصرف يعمل قيل في جعل  
 وجود الشرط ~~ملازمة~~ للشرط لما تقر من ان الشرط وثبت  
 بالنسب لا بالشرط قد يدفع بانه جعل اشراط هذا الشرط عملة  
 للملك بما امتنع امر وانصرف يعمل ولا يخفى ان هذا الاستدلال سبب  
 للملك المذكور **قوله** بالنسبة المحضة او مع شرطية لا بالشرطية  
 المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا تاثير علمية الاسم  
 الذي فيه الالف واللام والنون ليس الا لتحق السبب فيه  
 وهو المشابهة بالالف الثانية المدودة **قوله** بواحد من الجماعة  
 اي بمفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة **قوله** فانه اراد به  
 المسمى بريد والامر يصح توصيفه باخر لانه نكرة لما تبين اي  
 انه ليل ظهر بالان لئلا **قوله** استثننا عما بقي من الاستثننا  
 الاول اي استثننا بغير تعقيب المستثنى منه بالاستثننا  
 الاول فلم يلزم تعدد الاستثننا من امر واحد بلا عطف لان  
 الاول استثننا من المطلق والثاني استثننا من المقيد  
 ونظير ذلك ما يقال في توجيه طرفين من جبين اذا كانا  
 متعلقي بفعل واحد بلا عطف ولو جعل المفعول العدل  
 ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هي شرطية لكانا اظهر  
 دلالة واحصر عبارة ولعل النكته في الفصل اختلاف

تاثير العلمة في المعطوف والمعطوف عليه وفراة الاسلوب  
**قوله** كافي ثم واحد اتفق النخاة على ان العلمة موثقة  
 مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كمر ومع وزن الفعل سواء  
 كان الاسم غير منصرف قبل العلمة كاحمر او لا كما صبح ويزيد  
 واختلفوا في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف  
 قبل العلمة كثلث ومثلث فذهب اكثر النخاة الى انصرافه  
 لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة  
 الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصل واليه مال الشيخ  
 الرضى قائلا العدل امر لفظي وهو باق واما اخر وجمع واخو  
 اعلاما فغير منصرفه عند من اعتبارا للعدل الاصل ومنصرف  
 عند الكوفيين **قوله** ومما متضادان دفع لما يتوهم من ان  
 القاعدة المذكورة منقوصة بكرة جامعة للعدل والوزن  
 والعلمية فان العلمة موثقة فيها مع انفا غير منصرفه بعد  
 التنكير وقد يدفع ايضا بان العلمة غير موثقة معينة  
 لاستقلالها بمنع الصرف قبل ورودها **قوله** على اوزان  
 مخصوصة هي اوزان ثلاث ومثلث واخر وسحر وامر عند  
 تميم وقطام ايضا عندهم **قوله** اي لا يوجب شي من الامر  
 الدابر يعني ان المستثنى منه ليس بسبب المنع مطلقا  
 لصحة الحكم ولا السبب الذي هو واحد الامر لئلا  
 استثننا الشئ من نفسه بل مفهومنا مرد دابي بحسب  
 الشئ او احدهما او مفهومنا مسا وباله اعني ما هي  
 العلمة موثقة ولم يكن مشروطا بها وهذا المعنى وان كان  
 مختصا في احد ما لكنا اع منه بحسب التقدير وهذا القدر  
 كاف في صحة الاستثننا كما يقال في كلمة التوجيه **قوله** لا يوجب  
 فيه سبب وان كانت الاربعة مجتمعة كافي اذ رجحان **قوله**



وايضاً قد عرفت به بينه في النقص باخر على وزن افعال حيث  
 قيل انه معدول عما كان معه اللام والاضافة او من **قوله**  
 ولما كان قول التلميذ اظهر ان يجعل الاخصر في  
 اذ يلزم مرجح جعل قول من اصلا مع انه متا في للقاعدة  
 الحق عنده وامتناع نصب اعتبارا ببقدر اللام والقول  
 بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل اشتمال  
 بجبه **قوله** في مثل امر على حال من امر لانه مفعول  
 للمثالة **قوله** وكذلك افعال التفضيل وكذلك ثلاث  
 لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعال ضل  
 وكذا لا يعمل افعال التفضيل في الظاهر دون افعال ضل  
**قوله** حتى صار افعال اسما اي صار ملحقاته كافتل **قوله** اعتبارا  
 يجوز ان يكون مصدرا لا ذلك للاعتبار برفع محالفة **قوله**  
 لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بمعنى ان المعدوم يجعله كالن  
**قوله** وفيه بحث احزان قيل جاز اعتبار شمة من الوصفية في العلم  
 كما اذا سميت باحر من فيه حرة اجيب بان المقصود الاحر في وضع  
 الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك تراها مجردة عن  
 المعنى الاصل كزبد واما الاخصر قال الرضي قال الاخصر في كتاب  
 الاوسط ان خلافه في خواهر ما هو في مقتضى القياس واما  
 السماع فهو على منع الصرف **قوله** وهذا القول اظهر لان المعدوم  
 من كل وجه لا يؤثر **قوله** لما يلزم علة للنفي لا للمنفى **قوله**  
 فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد التقابل ولم  
 يرد التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام  
 والافصاف فالتقابل بينهما بالعرض **قوله** في حكم واحد اي في شأ  
 اثر واحد وتخصيله **قوله** وهو منع صرف لفظ واحد منعاً شخصياً  
 فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف اللفاظ وهو واحد اي بالنوع

الشيخ **قوله**

ولا في منع صرف احمر في حال الوصفية والعلمية لتعدد المنع  
**قوله** قلنا تقدير احد الضدين احمر نقول ليس في هذا المق  
 الا توهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لا تدافع بين الدلالة  
 على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص  
 لاختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص  
 ان يجوز استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجوز فذلك ليس  
 للمقابل ولذا ان تقرر الكلام على وجه ليس للشبهة فيه ليجأت  
 وهو ان الوجود اللفظي بازا الوجود العيني فلهذا ان يكون في  
 عالم اللفظ ما يميز في عالم العين او لا يكون فيه في بادى النظر  
 وهو تأثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص سواء كان  
 الضدان مجتمعين او لا وانما قلنا في بادى النظر لان الضدين  
 قد يوتران في امر واحد ككيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج  
 وذلك قد قيى فلسفى **قوله** كلفه شبيه به فان لزوم اجتماعهما  
 في التصور حالة تأثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في  
 التحقق **قوله** اعقاب غير المنصرف يعني ان اللام للعموم  
**قوله** اي بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر بطريق الاستع  
 لان الكسر بلا تأمين القاب البناء عند البصريين ويطلق على  
 الحالة الاعرابية مجازاً في الظاهر ان يقول بالكسر لعدم اختصاصها  
 بالبناء **قوله** اعني اللام والاضافة دون سائر الخواص كالنفا  
 والمفعولية قيل وجه ذلك انهما مغيران لمدلول الاسم بخلاف  
 البواقي **قوله** وحيث صغفت الخ قيل في توجيه عدم سقوط  
 الكسر ان التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام والاضافة  
 او انه محذوف لا يمنع الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انهم  
 صرحوا بان الحاجة في حواج بيت الله معاقبة للتنوين المقدر

بان الاضافة  
 بيا

رة

علية



## المرفوعات

**قوله** ان العلمية تزول باللام والاضافة وفيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة كالنفس والحسن كالمصافات قال قدس سره في الحاشية الصاف من الخيل الذي يقوم على ثلاث قوائم واقام الرابعة على طرف الخافرا قلا عن الصحاح **قوله** اي المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على الجنس لا على فرده فعلى هذا التفسير يكون جملة هو ما اشتمل منقطعة عن السابق وهو اما موقوف وقف الاسماء الغير المركبة المذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر او خبر محذوف والمبتدأ والتقدير المرفوعات هذه وهذه المرفوعات واللام لاستغراق الانواع ويحتمل على التقدير الاول العهد ما يفهم من السابق حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفيه تامل **قوله** لان التعريف انما يكون للماهية فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من المرفوعات وقال توحيديه وتذكره بالنقل الى خبره اعني ما اشتمل فان المبتدأ هو الخبر فتحوز مطابقة له كما يجوز مطابقة للرجع لم يأت بشئ الا ان يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية وانما صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول على بيان الطرد **قوله** على علم الفاعلية لم يقل على الرفع لان الخفاء في المرفوع ليس باعتبار ما اخذه فاذا اخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ المرفوع في تعريفه ولين تنزل عن ذلك فلا شبهة في ايهام الدور ولانه خال عن الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف **قوله** والمراد باشتغال الاسم علميا ان يكون موصوفا بها اي كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها

وتبعيتها

وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة المعلول للنسبة فالمرفوع ماله نسبة الى علامة الفاعلية بكونه ملامتها ملائمة الكل جزية وتضمنه له او ملائمة المطر وعليه للطاري والمراد بالاشتغال هو هذه الملائمة **قوله** اذ معنى الرفع المحلى انه في محل الخ الظاهر من العبارة ان الرفع المحلى هو هذه الحيثية وجينية لاشبهة في انصاف الاسم بها لكنها ليست علما للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع لما هو محله وان الاشتغال اسم من ان يكون محققا او اسم من ان يكون الاشتغال له ولما هو في الجملة لكان الامر ظاهرا **قوله** وكيف يخص الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتغال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكره أنفا **قوله** اي من المرفوع فان الكلام مسو له ومن ابتدائية اتصالية وياي عنه قوله ومنها المبتدأ **قوله** او مما اشتمل لقرينه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب من التاويل ويوافقه قوله ومنها المبتدأ لانه جزئية الفعلية ولانه لا يحذف بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولم بدالك اي راى ويرفع بانه نادر ولانه لا ينسج بالعامل وفيه انه قد ينسج نحو كفى بالله ويرفع بانه نادر غير مطرد والخ في زائد **قوله** التي اصل المحل لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد **قوله** ولا عامله اقوى لانه موجود بخلاف عامل المبتدأ فانه عدمي معقول وقوة المؤثره تقتضي قوة الاثر فالفاعل في المرفوعة اقوى من المبتدأ ولا يعارضه ما ذكر في المبتدأ لانه لا يفسر قوة رضعه بل يفيد فضيلة حاله **قوله** لانه باق ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه

ق



لقيامها مقام كماله **قوله** ولانه يحكم عليه بكل حكم ولانه يحكم عليه  
بمقدد فله استيعاب وهو فضيلة وكما **قوله** لا بالمشق  
حقه او حكما فان المصدر العامل في قوة ان مع الفاعل **قوله**  
اسند اليه الاسنادها هنا بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة  
خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محقة كانت  
او مفروضة **قوله** بقرينة ذكر التوابع بعدها لا يخفى بعدها  
عن التعريف **قوله** او شبهه او للتوابع لا للشك او التشكيك  
اي ما يشبهه في العمل او في الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل  
الظرف لانه فاعل عامله حقيقة **قوله** وقد راجله حاله  
بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من  
لفظة او **قوله** لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة  
لانه مقر الاسناد ولو اراد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية  
لكان ذكر قول قدم له فعن يوم الدخول واليه مال المص في الشرح  
**قوله** والمراد بتقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل **قوله**  
المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة انه جسد تعريف نوع من  
انواع المرفوع ويجب ان يكون المرفوع واجزاؤه من لوازم المرفوع  
والسبب في لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم في تقديم زيد على  
قام تعيين محل الفائدة وان مخاطب يقع في انتظاراتها وفي  
تقديم قام على زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها فلو قدم  
زيد في قام زيد لا نقرب الغرض من نقل عن الكوفيين جوازا  
التقديم واستدل باننا لو جعلنا زيد في قام فاعلا وجعلنا  
القام محمولا على التقديم والتأخير لم يوجب الى الاضرار وتغيير  
محل الموجود اهلون من اثبات المعدوم ولهذا قالوا ليس في زيد  
مزية الا انصب ولا يلزم عليهم نصب كذا اصنع لان الفعل  
لا يقع عليه وكذا حكم اخوانه **قوله** اي اسناد او اقفا اسارة

الى ان قوله على جهة قيامه متعلق باسند او صفة لمصدره قيل  
يحتل ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شئ لان الفعل لا يكون  
على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك **قوله** على طريقة  
قيام الفعل اي قيامه مدلوله يقال عملت هذا العمل على وجه  
عملك اي وعلى جهة اي على طرزه وطريقته وشكله **قوله**  
وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المرفوع المعلوم اي ذلك  
علامتها اخص لوازمها وذلك لان القيام بثبوت موجود لا يمر  
وانصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم  
لان مصدر المجهول لا يوجد أصلا ومصدر المعلوم قد يوجد  
لكل فيه تامل والمراد بالاسناد الذي هو على طريقة القيام بثبوت  
شئ لا مرثبو قائما مثل القيام ويشاكله في المعنى او في التغيير  
فتغييره تغيير القيام ان قلت ضل هذا يخرج الاسناد  
الذي هو نفس القيام قلنا للقيام افراد بعضها يماثل بعضها  
**قوله** واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان  
للمصدر المجهول لانه في قوة ان مع الفعل المجهول **قوله**  
كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما مالا الى ما ذهب  
اليه اكثر المتقدمين البصريين **قوله** وزيد قائم ابوه وقيل  
لو قال ابوه لكان نصفا فيما قصده لان ابوه يحتل ان يكون  
مبتدأ وفيه انه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم كما في  
زيد قام **قوله** والاصل ان يلى هو في اللغة ما يثبت عليه  
شئ وفي العرف القاعدة والمراد ما سبكه قدس سره ان  
قلت انما اثر هذه العبارة على قول الاو ان يلى مع انه  
اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا لان في لفظة الاصل  
لما الى ان قرء الفاعل من الفعل متميزة قاعدة لا يجوز عدما  
وانه ليس محمدا ولونه بل يثبت عليه بعض الاحكام كما يتبين



بقوله فلذلك جازا في فقيهه بزيادة تشويق الاستماع للحكم الملقى  
**قوله** في الفاعل وكذا الاصل فيما هو معناه ان يقرب من الفعل  
وتتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت عطا  
بالنسبة الى مفعوله الثاني وكذا الحال في المفعول بلا واسطة  
بالقياس الى المفعول بواسطة **قوله** اي ما ينبغي ان يكون  
الفاعل عليه الحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي  
قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك لاقتضاها عن مقتضى  
رجحان العباد ووجوبه ونظير ذلك ما يقال ان الماء بطبعه  
يقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك لاقتضاها عن مقتضى  
**قوله** ان يلي لم يقل ان يلية مع انه اخضر واشمل لشموله  
شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع المضمحل لزيادة التمكن  
في الذهن والاشارة الى ان الفعل اصلي في هذا الحكم وشبه  
الفعل ملحق به **قوله** لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة  
الى الفاعل مقوم لمزول الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل  
هنا داخل في قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم  
فكما ان الهيبة لدلالة على النسبة كانت جزءا للفعل كذلك  
الفاعل لدلالة على ما هو في قوام النسبة كما في عدد جزية  
**قوله** صيد ذلك دلالة ان كان السابق دل عليه دلالة لم  
ويذكر ايضا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو  
يضر بان ويضربون ويضربون فلذلك الدلالة للتعليل تفيد  
ان كون الولي أصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع الثاني  
والثالث اما للتفريع فتفيد ترتيب العلم بالجواز والامتناع فيما  
على العلم بالاصل السابق او للتعليل فيكون من باب الفاء  
واللام ولا يخفى ان امتناع المذكور وان كان يترتب على العمل  
المذكور ولكنه لا يتوقف عليه لثبوتة على تقدير شيئا ولها في الزم

فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه **قوله** لتقدم مرجع  
الضمير وهو بزيادة رتبة تقدم الشيء على امر رتبة كون الشيء  
بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم و  
حينئذ في حكم المتقدم لان ثبوت السبب في قوة ثبوت السبب  
فيكون من قبيل وضع السبب موضع السبب **قوله** خلافا  
للاختصاص وابي جنى بسكون الياء فانما جوز اتصال ضمير المفعول  
به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضا الفعل للمفعول به كافتضا  
الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل نعم يستدعي تقدمه  
على ما سوى الفاعل قال الشيخ الرضي الاول تجوز ذلك وليس  
للمصنف المنع مع قوله في باب المتنازع انه قيل تجوز الاحتلال  
قبل الذكر في باب المتنازع في العدة والضمير المضاف اليه غير  
عدة وقيل تجوز له الضرورة اذ لو لم يضر لزم اما حذف الفاعل  
وهو غير جائز او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبح  
اهون من ارتكاب المتنع مع انه مثل ما ذكره جاره هنا لان  
حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واطهاره بوجوب التكرار  
وقد يقال ان اعمال الثاني يقتضي الغا الاول في الاسم  
الظاهر فلما ظهر لم يظهر كونه ملحق **قوله** جرى ربه الى اخر  
الجملة دعائية والمراد بالكلب العاويات اما سرار الناس او  
حقيقتهما قال قدس سر في الحاشية عوى الكلب يعوى عوا  
صاح انتهى وقد فعل حمل اخبارية وفتح على سبيل التثاقل  
بان الله عاقد اجيب **قوله** لفظا تميزا اذا انتفى لفظ الاعراب  
**قوله** في ضمن الامثلة فان احضار الغرض مستغن لاحضار  
حينئذ خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد كافي  
التمثيلات **قوله** والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة  
او في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لا يقال الذهن من

هو



احد المتقابلين الى الآخر **قوله** فلا يرد مع ان التعميم بعد التخصيص  
 شابع **قوله** نحو ضربت موسى جبلي فان القرينة فيه اتصال  
 علامة الفاعل بالفعل ومن القرينة اللفظية الاعراب الظاهر  
 في تابع احدهما واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى  
**قوله** بعد الاستطراد توسطها بينهما الى اخره اي بعد الا  
 الواقعة بينهما في صورة التقديم الثابت والتاخير الذي  
 يحكم بامتناعه يعني ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا  
 بينهما اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل  
 بين اداة الاستئنا والمستثنى وذلك غير جائز والتاخير  
 الممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما لما سيذكره قدس سره  
**قوله** فللمخرج من الالتباس المحل بالمقصود مع رعاية النظر  
 الطبيعي لقابل ان يقول — التخرج عن الالتباس المحل يقتضي  
 امتناع تقدير المفعول على ثمة الفعل في نحو موسى ضرب عيسى  
 لا لتباسه بالاسمية التي تحل بالمقصود **قوله** فلما فاءة  
 الاتصال الاتصال اي للزوم خلاف المفروض **قوله**  
 مع جواز ان يكون عمر ومضروب الشخص اخر هذا اظا هرق المثال  
 المذكور ونظايره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا  
 كقولك ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح  
 ان يكون زيد مضروبا له **قوله** لا لفا لوقدم المفعول على  
 الفاعل مع الا كما ذهب اليه السكاكي وجماعة من القويين  
 اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا  
 فيما بعد المستثنى لهما الا ان يكون تابعا له او معمولا لغير  
 عامله او مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه على ما هو  
 المتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة **قوله** لاحتمال  
 ان يكون معناه ما ضرب احد احد الامر زيد كما ذهب اليه

جماعة من القويين اما عند اكثرهم فلا يجوز استئنا شيئا باداة  
 واحدة بلا عطف والمجوز ان يستند لوا بقوله تعالى وما نراك  
 اتبعك الا الذين هم اراد لنا بادي الراي اي ما نراك اتبعك احد في  
 حالة من الاحوال الا الذين هم اراد لنا بادي الراي اي بل روية قوية  
 وقدير بان الظرف مما يكفيه راحة الفعل **قوله** واذا اتصل  
 به وكذا اذا اتصل بصلته او صفته ضمير المفعول عند من لم يجز  
 الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبى نحو ضرب زيد الذي  
 ضرب بعلامه واكرم هذا رجل ضرب بعلامها **قوله** وجب تاخير  
 لم يقل وجب تقديمه اي المفعول لانه ذكر احوال الفاعل **قوله**  
 لقيام قرينة مقام الفاعل في الدلالة على ما هو المرام واللام  
 للموقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث **قوله**  
 لان تقدير الخبر لا يلا بالسيايل عالم بصدور الفعل جاهل بخصو  
 ص صدر عنه الفعل فليس ان عنه فالجواب المنطبق على السؤال  
 تعيين الفاعل لا ذكر المبتدأ وحمل شئ عليه لانه هو المقصود في  
 الجملة الاسمية ولان الفعل موصوف كما عرفت وعند وضع الفعل  
 يولى بالفاعل كما يولى عند وضع المستند اليه بالخبر ولان المثال  
 غير متزود في الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد  
 فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضى ان زيدا في المثال  
 المفروض مبتدأ لفاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان  
 السؤال عن القائم لاعتن الفعل والمناسب لتقديم السؤال عنه  
**قوله** يزيد مرفوع والاصل على زيد لان البكا يتعدى بعلى  
 لكنها تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارفين الروي قدس  
 سره ان يزيد منادى مجذوفا والجملة الندائية معترضة  
 وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الصانع والمخبط لما  
 وقع في شدة ونقته بسبب موكله بان يزيد مناسب ان يركب عليها



وذلك في رخصا ونعمة **قوله** بقربنية السؤال المقدر المدلول عليه  
 بلفظ المبني للمفعول فإنه منتزعا للالتباس والردود وهو منتزعا  
 للسؤال نزل السبب منزلة المسبب **قوله** لخصومة اللامر  
 للاجل كما هو الظاهر وحينئذ يراد بالخصومة خصومة غيره  
**قوله** متعلق بضرار وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي  
 براحة من الفعل لا ببيئته المقدر لان هذا اليك بكا فوته  
 لا بكا الخصومة مع الفاعل ليست سببا قريبا للبك **قوله**  
 ومختبضا عما تطيح الطوايح حكاية حال ماضية قد يورث الماضى  
 بصورة الحال اذا كان الاثر هائلا لا سراة في الخيال مع بقاء اثره  
**قوله** والمختبضا السائل من غير وسيلة اى بغير علة وسابقة  
 حتى يقال اختبضا فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها  
 بالعصا ليستقط ورقها والطوايح جمع مطبخه على حذف  
 الزايد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال مطبخان على  
 القياس ويجوز ان يكون جمع طايح للنسبة مثل ما دافق  
 يقال طاح يطوح وطاح يطوح اى ذهب **قوله** كلوايح جمع  
 ملحقه من الالفاح استأكر دن يقال رباح لوائح اى للسحاب  
 ولا يقال ملحقا **قوله** وما مصدرية لا فلما امكن من  
 الموصولة بمعنى التى اهلكها الطوايح من الاموال **قوله**  
 وما متعلق بمختبضا قال قدس سره في الحاشية وتعلقه  
 ببيئته المقدر مما ياباه سلبية الشغل لانه لما بين سبب  
 انضراعه ناسب ان يبين سببا لا خباط ايضا انتهى مع ان  
 تقليل البكا باهلاك الطوايح يزيد مما يلزم لان علة البكا  
 هلاكه باى سبب كان وايضا الطوايح بصيغة الجمع مما لا يحس  
 ان يجعل سببا لهلاكه **قوله** اى في كل موضع حدث الفعل  
 ثم فسر لرفع الابهام فائدة ذلك ان التفسير بعد الابهام وقع

في النفس وذلك المفسر اما فعل صريح او حرف يودى معناه مثل ان  
 الدالة على الثبوت بشرط ان يكون خبرها ماضيا فافها مع خبرها  
 نصير في قوة ثبت المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة نحو لو ذات  
 سوار لطنتى فان لو للسوار وجوابها محذوف والتقدير لسئل  
 على ويحتمل ان تكون للمضى وهذا مثل يضرب لمن يتأذى ممن دو  
 واصله ان رجلا شرب في الطنة امة **قوله** فحذفت الجملة انما يقع  
 جملة لانا نفهم نسبة تامة ونعم غير صالحة لافادتها لافا حرف  
 غير مستقل بالمفهومية **قوله** واذا تنازع من قبيل تجا  
 الثوب **قوله** واقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالفعل  
 العاملا على طريقة تغليب الاكثر على الاقل والاصل على  
 الفرع **قوله** في اكثر من فعلين نحو كاصليت وسلمت وباركت  
 وترجمت على ابراهيم وحينئذ يكون الاخير كالثاني والبواقي  
 كالاول عند المبرزين والاول هو الاول والبواقي كالثاني عند  
 الكوفيين **قوله** اقتصارا على اقل مراتب التنازع واوطأ **قوله**  
 معمول للفعل الاول اتفاقا فلا يجري فيه النزاع بين الفريقين  
 سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر  
 اذ هو يستحق قبل الثاني او هو طالب والاسم مطلوب والمزام  
 مفقود او هو موثر والاسم قابل والمانع مرتفع **قوله** ومعنى  
 تنازعا فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه لو قوعه بخصومه  
 او بجمومه ظرفا لنسبتهما وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل  
 حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى ان  
 ذلك التوجه اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور السا  
 على التحقيق بمرتين اذ لا نزاع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجد  
 كل منهما مضمولة ولا حال التصور لانه هو مبدء التحقيق **قوله**  
 ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع اى لا يأتى من حيث

التنازع

نه  
ر  
ذينا

يق



انه واقع في ذلك الموضع ان يكون معمولاً لكل منهما ليتصور التنازع  
ولا يخفى ان منطلقاً في حسبي وحسبتهما منطلقين الزيادة  
منطلقاً لا ياتي عن وقوعه معمولاً للفعل الثاني بل هو ياتي عن  
ذلك تشنية المفعول الاول والتخالف بين المفعولين وان الضمير  
المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع ياتي عن وقوعه  
معمولاً لفعل ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما **قوله** لانه حرف  
لا يصح اتماره اي استتاره كاستتار الضمير هكذا قالوه وفيه  
ان الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضي نعم لو كان بـ  
انا هو او كان الواجب هو الايتان بالضمير الغائب لكان الامر  
كذلك فالانساب ان يقال لا يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال  
فلان الضمير لا يتصل الا بعامله او بما هو كجزء عامله والليس  
عاملاً ولا جزأه واما بطريق الانفصال فلانه في صورة التنازع  
فيه وكل من الفريقين التزموا الفاعل العامل الا في  
المفعول لصورة ملجئة الى ترك اللفظ فيه ولا يظهر اللفظ  
الا بال حذف او بالاضمار والتخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان  
الفعلان موافقين في اقتضا الرفع اما اذا كانا متخالفين  
فيقتضي الاضمار كقولك ما ضرب الاني وما اكرمت الا اياك  
ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة  
التعيم **قوله** مراد المص بالتنازع ان لا يلائم المناسبات لما هو بصدد  
وذلك لانه بخلاف ما يقتضيه الاصل السابق على رأي  
البحرانية فاجتمع الى الاستثنا وبواضحة على رأي الكوفية  
فيكون من تفاريع الاصل السابق واما ذكر اقتضا المفعول  
فليتم البحث **قوله** ولهذا خصه بالاسم الظاهر ان قلت  
حكم الاسم الظاهر الواقع بعد احكام الضمير المنفصل فلا بد  
من تخصيص الظاهر قلنا لعل المراد جواز القطع بالاضمار

قياساً لكن لما لم يستعمل الا بطريق الحذف كان ينبغي ان يحذف  
ولا يجاب بان ادعى المملة الكلية لصحة المملة على تقدير عموم الاسم **قوله**  
واما على مذهبه غيرهما فلا يمكن قطعه اي بالطريق المذكور قال  
الشيخ الرضوي يلزم البصريين متابعة الكسائي في ما ضرب واكرم الا  
زيد اذ لا يستعمل الا كذلك **قوله** فقد يكون الظاهر بحسب اللفظ  
انه جزاء وحسب المعنى انه بيان اقسام التنازع وحينئذ يكون الجزاء  
قوله فان اجملت او المقدر الذي جاز اعمال كل منهما او فقتار كما في  
بعض النسخ **قوله** وليس هذا قسماً ثالثاً من التنازع المذكور لانه  
تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه افراد ظاهر وتنكيره ايضا **قوله**  
مختلفين حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر  
في قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه  
بقوله اذا تنازع الفعلان لان العامل نفس الضمير فيكون هذا  
التركيب مثل هذا زيد قائماً في ان العامل فيه فعل توهي **قوله**  
لقربه اي لقرب الطالب من المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبى  
وورود استعمال الشايع عليه ان قلت اذا كان القرب مرجحاً  
كان ينبغي ان يوفق بجواب الشرط عند اجتماع اداتي الشرط والقسم  
لا جواب القسم مثل والله ان ايتني لا كرمك قلنا القرب مرجح  
عند تساوي مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم واداة الشرط  
في مرتبة لان القسم اقوى من اقتضا التصور **قوله** لجواز الاضمار  
قبل الذكر في العدة بشرط التفسير اعل ان الغرض من التفسير  
ان كان مختصراً في رفع الالباس وازالة الحيرة كما في ضمير الشايع  
وضمير نعم رجلاً ويرى رجلاً فلا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر  
لان المفسر نص في كونه مرجحاً وان لم يكن مختصراً فيه بل كان مذكوراً  
لكونه فاعلاً او مفعولاً الى غير ذلك فتم من منع وان كان في  
العدة لان المفسر لا يتعين ان يكون مرجحاً فلا نزول الحيرة به



ومنهم من يجوز في العدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف الفاعل  
اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد حاد بعده ما يفسر في الجملة  
وان لم يكن نصا فيه **قوله** ولله التكرار بالذكر وليس من باب  
التكرار اظهار المفعول في نحو حسبي وحسبتهما منطلقين  
الريان منطلقا لاختلاف اللفظ افرادا ونشئة دون الحذف  
ظرف لا ضرت **قوله** لا يجوز حذف الفاعل هذه مقدمة مشهورة  
قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف وكذا على المصدر والفاعل في  
نحو ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو اسع بهم وابصر حيث حذف بهم  
وهو فاعل عند س وفي نحو ضرب واكرموا القوم بحذف الواو  
واليا في الاول والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين وقد  
اجيب عنهما اما عن الاول فبان المصدر قد يترك منزلة لمجهول  
فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرًا واما عن البواقي فبانها من  
باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيًا والمحذوف في باب  
التنازع محذوف وفيه مجتث لان المحذوف في باب  
التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل ضرب واكرم  
زيدا منزلة منزلة اللازم فلا يمكن من باب التنازع لعدم اقتران  
المفعول ولزم وجود الفعل بلا فاعل في ما ضرب واكرم الا زيدا  
فلا قرب — ان يعتذر عن البواقي اما عن مثل ما قام  
واكرم الا انا فبان من عداد المستثنى وزيد ومن تزيا بزي  
قوم فهو منهم واما عن نحو اسع بهم وابصر فبان ليس مما ذهب  
اليه الجمهور وبانه في زي المفعول للزور الحار وكون فعله في  
صورة ما يلزم استتار فاعله واما عن الاخيرين فبان الضمة  
والكسرة بمعنى الواو واليا فكان الفاعل غير محذوف في لسان  
جزية مكان الكل **قوله** خلافا للكساي اصله بخلاف قوله  
الاضمار قول الكساي خلافا **قوله** وحاز الجملة اعتراضية ذكرت

بيان قول الفراء **قوله** روى عنه تشريك الراضين قبل من نوا  
العلتين على معلول واحد وذلك غير جائز وذلك لان العوامل  
التيوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم **قوله** ورواية المتن  
غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضوي الرواية الصحيحة عنه بخلاف  
ما في المتن وهي ما ذكره قدس سره ولك ان تجعله موافقا للرواية  
الصحيحة بان تقول معنى اضمار الفاعل في الاول اتصاله به  
ويكون معنى جائزا انه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء  
فانه لا يجوز بل يقول بما نقل عنه او بان نقول جازا ان الفعل  
الثاني فقد في جميع المواد خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك فيما اذا  
انفقوا في طلب القاعدة فانه يشترط ان استغنى عنه شرط استغنى  
عن الجزاء المتقدم ما يبدل عليه **قوله** لانه لا يجوز حذف احد  
مفعولي باب حسبت لان مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين  
لانه متعلق بالحساب والعرف لوضوح احد مفعوليه لزم حذف بعض  
الاجزاء للمفعول واحد واعترض عليه بانه يجوز في السعة وغيرها  
وان كان قليلا لان كلامهما في الظاهر مفعول براسه ومنه قوله  
نعال ولا يحسب باليا الذين يجلبون بنا انا من قصده هو  
خير الهوى بخلاف هو خير الهوى **قوله** ليل يلزم الاضمار قبل الذكر في  
الفقطة اعترض عليه بان العلة المجرى للاضمار قبل الذكر في  
الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق هنا مع ان امتناع الا  
قبل الذكر في الفضة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز  
الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل عن المبتدأ والخبر  
بالاجنبى وهو قبيح **قوله** على المذهب المختار والوجه المختار  
على اتفاق الطائفتين ولما كان المحذوف جهتا مرجوحا حمل قوله  
نعالى ها ومارق واكتابه على اعمال الثاني والا لزم حمل افصح الكلام  
على الوجه المرجوح **قوله** الا ان يمنع مانع اى اضرت في جميع الاوقاف



الا وقت منع مانع **قوله** وهو انه لو اضرم مفعدا خالف المفعول  
 الاول وتاويل المفعول الاول بكل واحد بعيد قد لا يقصد **قوله**  
 ولو اضرم مثني خالف المرجع قال الشيخ الرضي جاز مخالفة الضمير  
 للمرجع اذا ارتد بس المخالفة بينهما قال الله تعالى فان كانت واحدة  
 وقبله ان كن نسأ والضمير للدولاد فيجوز حسبني وحسبتهما  
 ايما الزيدان منطلقين وفي التقرير مع بحث للفرق بين الاصل  
 والفروع **قوله** ولا يخفى انه لا يتصور النزاع اى مبنى على ان  
 تاويل المفعول بكل واحد مما لا يعيابه **قوله** ولما استدلت ليقال  
 لقايل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب افعال الاول والا  
 لزوم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لا لنا  
 نقول الحذف بضرورة انكسار الوزن **قوله** لا دغ  
 معيشته المعيشة زندقا وانجبه بان زندقا في كندر والمراد  
 هو هذا **قوله** وقول امرى القيس صرح باسمه تنبيها على  
 قوة الاستشهاد وضرون اكواب عنه وقوله كفا في بدل او  
 بيان لقوله **قوله** على تقدير توجه كل من كفاي اى ان قلت  
 هذا اذا كان لما اطلب معطوفا على كفاي اما اذا كانت الجملة  
 حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا  
 الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بتقييد الشرط  
 ولا الاخير ان للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التأسيس مع  
 ان واو العطف والاعتراض ينبوع ذلك لان نفي السعي  
 مستلزم لنفي الطلب ان قلت السعي الطلب البليغ فيكون  
 اخص من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد  
 بالسعي هاهنا الطلب مطلقا لان الكناية تحتاج الى الطلب  
 لا الى الطلب البليغ **قوله** لا يستلزمه عدم السعي وجعل تقييد  
 الشرط جزاله **قوله** وثبوت طلبه المتا في لكل منها اما منافاة

لعدم السعي فلما مر من ان المراد من السعي الطلب واما منافاة  
 لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية **قوله** فعلى هذا ينبغي  
 ان يكون ان قلت يلزم مع عدم رجحة الاستدلال بقوله ولكننا  
 اسعى قلنا لا نسلم انه معطوف على اجز الجوار ان تكون الجملة حالية  
 او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم  
 يطلب في الزمان الماضي فليلا من المال ولا محدا لكنه يطلب  
 في الحال والارزمنة الالية المحب الموثل ولو سلم فنقول  
 صحة الاستدراك باعتبار توصيف المحب الموثل او باعتبار استمرار  
 طلبه في الارزمنة الالية وبيان ذلك انه لما قال طلبه المحب كان  
 لمنوهم ان يتوهم انه طلب محب اما في بعض الارزمنة الماضية  
 اذ من شأن العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب ما يعني  
 فدفعه بقوله ولكننا اسعى اى لكن يجوز ان يناقش في الوجه  
 الاول بان القرينة على اعتبار المحب البيت الالى وهو مقيد بالمو  
 فالمناسب تقدير المحب الموثل لا تقدير المحب مطلقا كشدة  
 اتصاله بالفاعل لقيامه مقام الفاعل واشترائه معه في  
 الاحكام **قوله** كل مفعول فيه اى المنظور في التعريف الحبس  
 لا الزد فلا يصح لفظه كل فاعله اى لا يستلزم بالطر **قوله**  
 حذف فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقي فلا بد من النقص  
 بانبت الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف  
**قوله** واقيم هو اكد الضمير المستكن لبيان توهم اسناد الفعل  
 الى قوله مقلمه فستلزم دخول الجملة المعطوفة على جملة صفة  
 عن الضمير **قوله** الى فعل اى الى الماضي المجهول يعنى انه  
 اراد بالعلم اشهر اوصافه او اراد بالشخص حبسه ويجوز  
 تقدير معطوفاى الى فعل ونحوها **قوله** ولا يقع اى لا يصح  
 وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والالكان لا نسب ان



يقول لم يقع وان لا يخصص الحكم بالمفعول الثالث من باب  
اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل  
**قوله** المفعول الثاني نقل ان المتأخرين يجوزوا وقوعه  
موقع الفاعل وقالوا الامتناع في ان يكون المسند الى امر  
مسند اليه بشئ اخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه لذلك  
**قوله** والمفعول والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف بعطف  
المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان  
الامتناع في المفعول الثاني والثالث امر من الامتناع في  
هذين الفعلين وان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل  
فيكون فيه مبالغة في رد من جواز قيام مقام الفاعل  
**قوله** بل لا مقييل باللام ايضا لا يقع لانه ليس من ضروريات  
الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه  
**قوله** لان النصب فيه مشعر بالعلية على تقدير اللام الدالة  
على العلة لا يقال ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل  
لان النصب فيه مشعر بالظرف فيه لانا نقول ربما يحصل  
الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز ان يناقش بجواز  
اشعار القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع مقام  
الفاعل لكونه جواب لردون الجر وتحكم ولقائل ان يقول  
ايضا انه ليس جوابا عن سوال نشأ من الفعل المذكور كيف  
ولو كان كذلك لكان معمولا لمقدر لا المذكور فعق قولهم ان  
المفعول له جواب لما انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السوال  
عن الكمية فاذا قيل لك ل ضربت قلت ضربت او ضربت للتأديب  
**قوله** تعين خلافا للكوفيين وبعض المتأخرين فانهم ذهبوا  
الى انه اول اسند لالا بالقرأة الشاذة في قوله تعالى لو نزل  
عليه القرآن بالنصب وقرأه ابي جعفر المديني ليجزى قوما بسا

كانوا يكسبون وقرأة عاصم وكذلك ينبغي المومنين على اضرار المصدر  
**قوله** لشدة شبهه بالفاعل قبل بناء الفعل المجهول له ويكون  
اسناده اليه حقيقة والى غير مجاز ولا يصار الى غير الحقيقة مع  
امكانها وفيه ان معنى قوله لا يصار الى المجاز مع امكان  
الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالجمل على المعنى  
الحقيقي متعين لان المتكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم  
بالمجاز فلا يظهر ان يقال ان الاسناد الى سواء مجاز عقلي ولا  
يمكن المجاز العقلي مع وجود ما هو له ان قلت باى علاقة  
ينسب الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة  
قلت النسبة الى الاخر ظاهر واما النسبة الى الاولين فلا  
هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو محل للفعل  
وقابل له وكان الاولان محلين للافعال وهي مؤثرة فيها نوع  
تأثير حتى يوفى بها كاتا مشبهين بالمحل القابل اما النسبة  
الى المصدر فلا تثار الفعل وذلك لان قولك سير بزيد سير شدي  
في قوة فعل سير شدي **قوله** ادلافايدة فيه والفاعل محل  
الفايدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها ولهذا لا يقع  
الزمان والمكان المهيمان مقام الفاعل لدلالة الفعل عليهما  
فعلى هذا وجب تقدير قوله فالجميع سواء باستدركه **قوله**  
شبيه بالمفاعيل بلا واسطة وانما فيه تباين ذلك لان الظرف  
وان كان معه في مفعول فيه عند المم فلا يظهر في المفعول  
بالتشبيه **قوله** وان لم يكن فالجميع سواء قيل لوقال والبوا  
سواء لكان احضر واظهر يعني ان البوا في سواء في جواز وقوعها  
موقع الفاعل وامتناع وقوعها موضع وفيه ان حال البوا في  
قد علمت على تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد التصریح  
بردمه قال ان البوا في على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصریح



يريد من قال ان المفعول به اذا وجد مع الفاعل لم يتبين  
 فقال واذا وجد الخ **قوله** اي جميع ما سوى المفعول به  
 وهو الزمان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة  
 ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعيناً لان  
 يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلت صورة الجر لما كانت  
 منافية لحال الفاعل اعني الرفع منه ان يكون في درجة المفعول  
 بلا واسطة **قوله** سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى  
 ان هذا القديم مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم  
 يرد الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم  
 ان لا يكون لترتيب الجزأ على قوله وان لم يكن معنى **قوله** لان فيه  
 معنى الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من  
 باب اعمت اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولاً للاعلام فاعل  
 العلم **قوله** واما عند عدمه الخ ان قلت يجوز رفع الالتيك  
 يلزم والمفعول الثاني في مركزة قلنا خوفاً الالتيك سابق  
 لان التاخير وان دل على انه مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك  
 صالحاً لان يكون مفعولاً اولاً وهو اول بان يقوم مقام الفاعل  
 امكن ان يقع الحيرة والاستنباه وكثيراً ما يجتزى عن خوف  
 اللبس **قوله** ومنها المبتدأ اعطى على قوله فيها الفاعل  
**قوله** او من جملة المرفوع بيان لمأصل المعنى لان من  
 للتبيين ويحتمل ان يريد التبيين بتقدير المضاف اي من جملة  
 افراد **قوله** على ما هو الاصل فيها اي في باب المبتدأ والخبر  
 وهو ان يكون المبتدأ مسنداً اليه دون ما اذا كان مسنداً افانه  
 مبتدأ ايضاً اليه للضرورة ولهذا المكن في اقام ابوه زيد  
 مبتدأ الاحتمال ان يكون خبراً لزيد وهذا لم يكن وليس لهذا القسم  
 من المبتدأ خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالتعالي مع فاعله فلا

المبتدأ

معنى

معنى لتقدير خبر مسند اليه لا تكلفه كثير من الخفاة **قوله**  
 واشتراكها في العامل المعنوي وهو هنا خبر يد الاسم عن العوالم  
 اللفظية للاسناد اي اسناده الى شئ او اسناد شئ اليه **قوله**  
 هو قيل اي بصيغة الفصل له التعليل المحر هنا دون الحديث  
 السايقين مع ان المحر مستفاد من مقام التعريف للزور اطر  
 وانعكاسه امالا لانه اكتفى في بعض الحدود بدلالة صورة التصريح  
 على صون الاكتفاء ولا اراد التصريح بالمحر ليكون رداً على من زعم  
 ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة الفصل تفيده حصر  
 المسند لاحصاء المسند اليه ولو سلم ذلك فمضى لتأكيد المحر لان المسند  
 اليه اذا عرف باللام يفيده حصر على المسند ولو سلم انها لا اصل الحصر  
 فنقول ان اسم الفعل مبتدأ عند المم فكيف يصح الحصر على زعم  
 اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدأ الذي اتفق عليه ومن الجواب  
 ان عمل عليه ليصح التعريف **قوله** الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل  
 الصفة كما يقتضيه مقابلة للصفة لجواز ان يكون هذا القسم  
 من المبتدأ صفة **قوله** او تقدير او تاويلاً وذلك فيما يصح اسم  
 موضعه **قوله** نحو وان تصوروا وسوا عليهم انذرهم امر لم يند  
**قوله** المحر قد قيل انما يصح لفظ الخبر يد مع انه يقتضي سبق وجود  
 لان امكان الوجود واحتماله قد يترك منزلة الوجود كقولك ضيق  
 في البر **قوله** اللفظية من قبيل نسبة الجزئ الى الكل **قوله**  
 اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلاً يعني ان العبارة ظاهرة  
 في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام اطلت  
 معنى الجمعية فصار الجنس متعيناً او باعتبار ان سلب العموم  
 كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام وما  
 القول بان العبارة ان جملة على العدول افاد عموم السلب فغير ظاهراً  
 وانما اكد التقي بقوله اصلاً رداً على من يقول زعم ان المراد بالعوامل

وان كانت



اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كجاء اب واخوانه ليلا ينتقص  
التعريف بقوله مجسدة زينة وذلك لان الذهن لا ينتقل من احوال  
اللفظية الى احوال النواسخ **قوله** وكأنه اراد بالعامل اللفظي  
ما يكون موثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان الموتر لفظا موثر  
معنى وذلك ان تقول ايضا ان الحرف انما آتت كالمعروف وان  
الجر داء من ان يكون حقيقيا او حكما ان قلت ينبغي ان لا يجوز  
العطف على اسم ان ينأى كونه مرفوع المحل بالابتداء قلت  
لعل جواز ذلك مبني على توهم ان اسما كان مبتدأ ولا يجاب بان  
ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة فايدتها التوكيد  
اما اوله فله خول اسما في احد المبتدأ واما ثالثا ثانيا فلانه  
غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على اسم لا التي لنفي الجنس  
مع انها متغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف  
ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب من لا واسما لان القضية  
سائلة لا معدولة الموضوع **قوله** وثاني قسمي المبتدأ قد اشار  
به الى ان المبتدأ مشترك معنوي لا ان لفظ المبتدأ مشترك  
لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي ولا يلزم استعمال اللفظ المشترك  
في معنيين **قوله** او الصفة لفظا اول لا نقصا للحقيقي ومن  
قال انها لمنع الخلود والجمع لم يأت بشئ لان استحالة اجتماع  
القسمين بين واما امتناع ارتفاعها فلو ثبت كان بالاستقرار  
اعتراض عليه بان التعريف ينتقض بقاءه في اقام ابوه زيد  
لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما ذكرنا واجيب  
عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها لم يكن صالحا لكونه مبتدأ لها  
ولا يخفى ان التعريف لا يرد على ذلك **قوله** او حارة مجراها  
كفرشي فانه في قوة منسوب الى قريب **قوله** الواقعة بعد حرف  
النفي والالف الاستفهام الاول حذف الحرف والالف ليكون اخضر

واشمل فيه خل انما وغير وهل وغيرها من كلمات الاستفهام **قوله**  
ونحوه فذكر الالف للأصالة ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا ينأى  
التعريف **قوله** كهل اخا ابن ومي وكيف وكروا بان التمثيل يهل  
وما ذكرناه ظاهرا ولما التمثيل من لا يصح بان يقول من قام ابوه  
لان قابر صفة صلحة لان تكون خبرا لمن وما يصلح ان يكون خبرا  
لا يصلح ان يكون مبتدأ ولعل التمثيل بقوله من صار ب زيد على ان  
من مفعول بصار ب وقس عليه ما **قوله** او ما يجري مجراه بتقدير  
المعطوف او من باب عموم المحارز وذلك ان تريد بالظاهر معنا  
اللفظي اي البارز **قوله** لم تجز تشنيته على اللغة المشهورة  
**قوله** كون الصفة مبتدأ لم يجنبوا عن التباس المبتدأ با  
في مثل زيد قائم فلم يجوز وانا خير المبتدأ فاجيب بان جوب  
الوجهين مخالف لاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد في اقامة  
زيد فاعلا خلافا لاصل وهو جعل المبتدأ مسندا وفي جعله  
مبتدأ خلافا لاصل اخر وهو تغيير النظم الطبيعي للمبتدأ والا  
المذكور ليس فيما اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل  
فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورد  
التشويش والالتباس **قوله** اي هو الاسم المجرد وذلك ان  
تقول اي هو المرفوع المجرد انما لانه ذكر اقساما المرفوع فلا  
يصح التعريف على يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا  
بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد  
به ان كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار وهو ما اذا  
كان مركبا اول لفظا يراد به نفسه كالحسق وضرب ومن وان كان  
الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه  
مصرح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنه بالاسم ويمكن ان  
يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربط

سب

لفاعل

لتباس



فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو وربط الاسم الذي اقيم  
 مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم بقي امر الجملة اللهم الا ان  
 يراد بالاسم الحكمي لفظ يعبر واحدا ويصح التعبير عنه بالاسم  
**قوله** فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد وكذا لا يصدق على  
 يضرب في زيد يضرب **قوله** اي ما يوقع به الاستناد وقد اشار  
 به الى ان الباب متعلقه بالرفع المضمن لا بالاستناد لانه بنفسه  
 متعلق بالمسند فلا حاجة الى الباب **قوله** ولان تقول  
 المراد به المسند به الى المبتدأ بقرينة انها ركنان متلازمان كما  
 اشار اليه بذكرهما معا في العنوان او جعل الباب بمعنى الى قال  
 قدس سر في الحاشية وكان التكنة في تغير العبارة ان لا يشبه  
 بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وحينئذ يظهر لقوله به فائدة  
 والا لا حاجة اليه انتم قد بينا وجه عدم الاحتياج اليه وعلى التقديرين  
 يخرج به القسم الثاني من المبتدأ كما يخرج به في يضرب زيد لكنه كن  
 فيه ان ضاربا في زيد ضارب وفي زيد ضارب ابو يخرج به عنه  
 لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدأ مع انه خبر اللهم الا ان يقال  
 الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن لما  
 لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري الاعراب على الخبر القابل للاعراب  
 او يقال المراد بالاستناد الى المبتدأ ان يكون استنادا الى المبتدأ  
 نفسه كما في زيد جسم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظر  
 لان ضاربا لم يسند اليه شي اصل لان الاستناد هو النسبة التامة  
 ونسبة ضارب الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في  
 زيد يضرب ابو ويضرب في زيد يضرب ويضرب في زيد ابو يضرب  
 مع انها ليست احدا **قوله** اي تجري به الاسم ان قيل القرينة  
 عدى فلا يؤثر فالوطا ان يفسر لا مبتدأ يجعل الاسم في صدر الكلام  
 حقيقا او تقديم الاستناد اليه واستناده الى شيء قلنا العوامل

في كلام العرب علامة لتأثير المتكلم لاموثرات والعدم الخ  
 يجوز ان يكون علامة مع ان ما جعله او لما مراعتا فلا يصح  
 ان يكون موثرا **قوله** ليسند اليه شي في القسم الثاني  
 من المبتدأ او يسند اليه شي في القسم الاول من المبتدأ وانما  
 قال ذلك ليخرج القرينة الذي يكون للعد **قوله** فمن المبتدأ  
 عامل في المبتدأ والخبر يطلب طحا السوا **قوله** وقال  
 اخرون قوي عند الشيخ الرضي وهناك قولان اخران فكانه  
 قدس سر لم يبين بينهما **قوله** لان المبتدأ اذان والخبر حال من  
 احوالها غالبا فلا يرد النقص بقول المنطلق زيد ان قيل  
 هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم  
 اجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في  
 المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المحمول وانما اعتبر  
 الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي طاري والاعتبار  
 بالطاري دون المطرق عليه وبان الفعل محتاج الى الاسم  
 والاسم مستغن عن الفعل فالاداء في الجملة المركبة منهما تتم  
 الناقص بالكمال **قوله** ومن ثم اشار بطريق الاستعارة  
 الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج منه شيء مشبه بالمك  
**قوله** جاز في داره زيد انما لم يقل في داره رجل اذ احدا بينا  
 في اصالة تقديمه لوجوب تأخير اعلم انهم اختلفوا في جواز  
 في داره قيام زيد منعه بعضه لان ما اضيف اليه المبتدأ  
 وجوزه الا حش لان المضاف اليه شديدا لا تصان بالمبتدأ  
 فله حكم المبتدأ وقد جاز في اكله **قوله** وقد يكون المبتدأ  
 نكرة انما لم يقل عليه مواضع لزم تقديم المبتدأ على الخبر  
 وعكسه مع انه المناسب للاصل الذي مده انقا ليليلز  
 الانتشار بينه وبين الاصلين الاخرين ومما تعرف المبتدأ

ر

ن

قش

..



وافراد الخبر المفهومين من لفظة قد في قوله قد يكون المبتدأ  
 نكرة وفي قوله والخبر قد يكون جملة وليلا يلزم تقديم ما يبتنى  
 ابتداءً ما على المبتنى عليه كما يظهر عند التفصيل **قوله** والمطلوب  
 المهم القول بان الحكم على الطبيعة الاستفادة من المعرف بلا  
 الجنس مهم دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من المنكر غير ظاهر  
**قوله** بوجه ما لفظه ما زائدة او صفة لما كان التخصيص  
 محضاً في امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول اذا  
 تخصصت بمثل واحد مومن اخذ لان لفظة ينبي عن عدم  
 الاختصاص **قوله** يقل اشتراكها واحتمالاً لها او يرتفع **قوله**  
 وحيث وصف بالمومن تخصص بالصفة التخصيص المفرد  
 بالصفة مصحح واما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور  
 ففي كونه مصححاً منافسة لانه لو كان مصححاً لزم الابتداء بانسان  
 لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وباع منه اعني جسمها  
 نامياً اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الراجع للاشتراك  
 باللفظ والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه ان قلت  
 اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة في باب هو قلنا  
 من باب التخصيص بالعموم اذ لا يستلزم ما عن هذا الحكم فالعموم  
 فيه اظهر من عموم مرة خير من جملة لاحتمال خروج المدوران  
 قلت لول يوصف الصمد بالمومن لم يصح الابتدائية لعدم  
 صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان  
 الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فتكون نظير  
 كل رجل كما في النار ان قلت فرق بينهما كل رجل جاء من  
 قبيل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة  
 الموصوفة يتم قلنا الصفة جاءت لتتحقيق المصحح بالمتصحيح  
**قوله** فان المتكلم بهذا الكلام يعلم فيه ان هذا التخصيص عند

المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار والاختصاص المصحح  
 هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص  
 منتف في مثل اجل في الدار فينبغي ان يتنع الابتداء به مع انه  
 صحيح **قوله** فتعينت وتخصصت يعني ان المراد بالتخصيص  
 هاهنا التعيين لقطع الاحتمالات او تقليها فلا يرد  
 ما قيل بالتخصيص من ان لا تخصص هاهنا لان التخصيص  
 ان يجعل لبعض الجملة شيئاً ليس لساير امثاله **قوله** فانه  
 لا تعدد اخلاصة هذا الوجه جار فيها اذا اريد بالنكرة  
 نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد **قوله**  
 نحو ثم خير من جملة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التامة  
 تقتضي التفصيل على الطبيعة الجارية فيم الحكم كل فرد اولان  
 فرداً من جنس اذا فضل على فرد اخر من جنس اخر من غير خصوصية  
 علم ان التفصيل بينهما باعتبار الاندراج في الجنس فيم الكل  
 اولان العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب ان  
 يراد الجميع حذر من الرجوع بلا مرجح كما قالوا في الامر الاستغراق  
 في المقام الخطائي **قوله** لتخصيصه بما لا يحفي ما فيه من  
 التكلف لانه جعل بمنزلة ما في تخصيصه خفاً اذ يستعمل  
 موضع ما اخبرني ان الكلام محمول على التقديم والتأخير  
 كما قالوا انا عرفت **قوله** وما يتخصص به الفاعل قبل  
 ذكره قيل معنى تخصيص الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل يصي  
 في حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كما لا يتفرع عن اصفا  
 الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام  
 كذلك لا يتفرع عن الاصفا اذا كان الحكم مقدماً فلا يخل النكرة  
 بالافهام **قوله** وقد يكون خبراً لا بالنسبة الى الكلب امّا  
 بالنسبة اليه فشر **قوله** فيقدر وصف يجوز ان يكون من



باب التخصيص بالصفة وذلك ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا  
 حاجة الى التقدير **قوله** علم خبرها بخلاف ما اذا قيل قايما جل  
 فان قائم يحتمل ان يكون مبتداً ولذلك خص بالطرف وفيه بحث  
 اذا قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتدا وذلك ان تقول  
 التخصيص بالطرف لسمته **قوله** لتخصيصه بنسبته الى  
 المتكلم فيه ان هذا لا يجرى في كل دعاء اذ ليس معنى ويليك ويلي  
 لك لان الويل الهلاك ولا ويلك لك لعدم القادة معنا  
 الهلاك لك والقول بان المراد بالويل دعاء الشر اطلاق لاسم  
 المسيب على السبب فيكون التقدير دعاء الشر لك بعيد فالأول  
 ان يقال يتكرر سلام لرعاية اصله حيث كان مصدرا منصوبا وانما  
 اخر الجار والمجرور لتقدير الام وليتبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر بها  
 ذهب الوم الى اللعنة **قوله** اذا اصله سلمت سلاما قيل فيه  
 انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من  
 سلام عليك كسجنت من سجن الله فعنى سلمت قلت سلام  
 عليك فعنى مصدر قول سلام عليك فاذا يكون معنى سلام  
 عليك قولي سلام عليك بل معنى مصدر سلمت الله اى جعلك  
 سالما فالاصل سلمت الله سلاما فلا يكون تخصيصه بالمتكلم بل  
 الغائب ان قلت يرد على اختياره ان لا معنى له كرك عليك بعد  
 استيفاء سلامه فقلنا التقدير بحسب الاصل سلمت الله  
 من دون ذكر عليك فلما حذف فعله مع متعلقه وقصد  
 الله وامر زيد لفظ عليك نعم يرد على ترقيقه انا لا نسل بطلان  
 قولي سلام عليك لان قولي مبتدا وسلام عليك بيان او بدل  
 مفعول وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلنا  
 فيه تكرر الخطاب قلنا الخطاب الثاني لتعيين الخطاب بالمرأة  
 من اللفظ الصالح لان يراد به كل من خطب فلا يكون تكرارا نعم

له ان يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن ترقيقه بوجه  
 اخر على ما قيل وهولن ومراخذ المفسر في المفسر ضلوا له وهو  
 في المفسر يحتاج الى التفسير مرة وهكذا فقص واجيب  
 عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليك وهو ليس عين المفسر  
 ولم يخرج الى التفسير لانه معرفة وبان سلمت معناه قلت سلمت  
 الله اى جعلك الله سالما وذلك ان تقول ايضا ان السلام  
 الماخوذ في المفسر مصدر سلمت الله كان سجن الله الماخوذ في  
 تفسير سجت بمعنى قلت سجن الله مصدر سجن بمعنى فخره  
**قوله** وعدل الى الرفع لقصد الرفع وان لا ان نصب يرد على  
 الفعل والفعل على الحدث **قوله** اى سلام من قبلى في  
 التفسير تأمل **قوله** مدار صحة الاخبار عن النكرة على  
 الفائدة الضابطة في تجويز الاخبار عن المبتدا والفاعل سواء  
 كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فان كانت  
 جاهلا بها صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها  
 لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة **قوله** وهذا القول  
 اخذ لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه  
 يومئذ ناضرة وهل من مزيد **قوله**

• فيوم علينا ويوم لنا • الى غير ذلك مما لا يعد وارجا  
 الى المخصصات المذكورة تكلف **قوله** ولما كان الخبر المرفوع  
 فيما سبق مختصا بالمفرد قد عرفت ان الخبر المرفوع يجوز ان  
 يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر فقوله والخبر قد يكون جملة  
 لم يقيد بكونها خبرية فكانه تبع جمهور النحاة في ان الانشائية  
 ولو كانت قسمية يصح ان تكون خبرا للمبتدا ومنهم من منعوا  
 متمسكين بما لا طائل تحته وقد منع السيد الشريف هو لا  
 متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدا والانشائية



ليس حالاً من احواله الا بما ويل مثلاً اذا قلت زيد ضرب فطلب  
 الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه  
 متعلقاً للطلب او لكونه مقولاً في حقه واستحقاقه ان يقال  
 فيه ذلك **قوله** ولم يذكر الظرف فيه لم يذكر الشرطية ايضا لان  
 الشرطية عند اهل العربية قيد للجرا كما هو المشهور والجرا اسمية  
 او فعلية ولو بالاخرة **قوله** والجملة مستقلة لا شئها على  
 الفأية ومحلها فلو لم يكن فيها رابطة لم يكن للقائمة اصلاً فكان  
 ذكره لغواً بخلاف ما اذا كان فيها رابطة فانه وان لم يكن محللاً للقائمة  
 لكنه يصير محللاً للقائمة التي تضمنتها الرابطة فان الشئ كما يتصف  
 بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به مبرحاً وذنماً وغير ذلك  
**قوله** فلا بد في الجملة وكذا لا بد في المزداد اذا كان مشتقاً او  
 وهو يتاويل المشتق نحو هذا القاع عرج كنه القاع المكان المستوي  
 والعرج شجر ينبت في السهل والمعنى هذا المكان المستوي غليظ وكنه  
 تأكيد للضمير قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقاً من عايد  
 واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميراً حتى قلوا معنى قولهم كان  
 زيد اخاك كان زيدا خاك هو ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان  
 واجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل بدلالة كان على الزمان  
 ودلالة خبره على المعنى فتثبت الدلالة على معنى مختص بزمان  
 فصار بمعنى الفعل فلا يمكن بد من الضمير **قوله** من عايد خبر  
 لا وليس متعلقاً باسم لا والا انتصب الاسم لشبهه بالمضاف  
**قوله** كاللحم في نغم الرجل لانه للبعد **قوله** ووضع المظهر  
 موضع المضمحل ان كان في معرض التقييد جاز قياسياً والا فمندس  
 يجوز في الشعر ان كان بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقاً  
 وعليه قوله تعالى ان الذين امنوا وعلوا الصلوات اتانا لانضيق اجراً  
 احسن علواً لانضيق اجراً **قوله** وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ

المظهر ان كان

قيل لا حاجة الى العايد اذا كان الخبر عين المبتدأ كما في المثال  
 المذكور وقولك مقول من يدق **قوله** اذا كان ضميراً او ذلك الخ  
 قياسي اذا كان مجزئاً بل في جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزاً من  
 المبتدأ الاول لان جزئيته تستعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور  
 للتحقيق وهو صفة ان كان المبتدأ الثاني نكرة كما في السمن منون  
 بدرهم وكذا ان كان معرفاً باللام نحو ابراهيم بن سنان وربما لان  
 التعريف غير مقصود كما في قوله **قوله** ولقد امر على السمن بنسبتي  
 ويجوز ان يكون حالاً من الضمير الذي في الخبر فالعامل فيه الخبر  
 وحديثه ينبغي ان يقدر منه مؤخراً لئلا يحتاج الى القول لجواز تعدد  
 الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفاً وسماعاً ان كان غير ذلك وذلك  
 في الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير المرفوع قال **قوله**  
 سر في الحاشية الكرد وازده ستر وارمض اشئ الكراشي عشر  
 والوسق ستون صاعاً والصاع اربعة امداد والمدم **قوله**  
 وما وقع ظرفاً او جارياً مجزئاً وهو الجار والمجرور لانه يوافق في  
 الاحكام ولهذا اجل بعضه الظرف والجار والمجرور اصطلاحاً فيجوز  
 ان يراد بهذا الاطلاق كما هو ظاهر الشرح **قوله** اي الخبر الذي اخ  
 هاهنا فوايد اولها انهم قالوا ان ظرف الزمان لا يقع جارياً على  
 اسم العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجنه اي ما قيل  
 لان العين لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقاً متعلق  
 بالمحصل والاستمرار عندهم وذلك معنى وان المعنى اي ما يقوم  
 بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدث فالوجه ان  
 يقال لان الزمان لا تعلق بمحصل العين واستمرارها لعدم الفاعل  
 لان الارزمنة الجزئية ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة  
 في تخصيص بعضها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفاً لبعضها  
 وفيه ان كون الارزمنة ظرفاً لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفاعل

م

الا



لجواز ان يكون السامع جاهلا لكونها معها مثلا يفيد قولك الرمان في  
 الخريف وثانيها ما قاله الشيخ الرضي وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا عن  
 معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة واكثرها  
 وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصور يوم والسر شهر لانه  
 باستغراقه اياه كانه هو لا سيما مع تنكيره المناسب للخبرية ويجوز  
 وجع بمعنى خلافا للكوفيين فان في عندهم للتعبير وان كان معرفة  
 لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق فالاعقاب نسبة او جره  
 بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلما كيد امراجه ودعا  
 الناس الى الاستعداد له حق كائن افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر  
 وثالثها ما قاله وهو ان رضى وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع  
 راجع نحو انت منى مكان قريب اى مكان منى مكان قريب او انت منى  
 ومكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح واربعا ما قاله وهو  
 ان كلا من ظرفي الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان متصرفا وموقفا  
 محذورا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او  
 البعيدة نحو دارك فرسخ ومنزلك منى ليلة ومنى متعلق بمذلول  
 الخبر اى بعيدة او بعيد هذا القدر واما انتصاب نحو ادنى خلقك او من  
 خلقك فرسخين وميلا ويومنا وليلة فعلى التمييز عند الجمهور وهو  
 تمييز عن النسبة اى بعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان كما ان المآلى  
 امتلا الانا مآلى وقيل انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه على  
 المصدر اى بعد فرسخين **قوله** فالذكر الفاعل تضمن المبتدأ معنى الشرط  
 فان ما في ما وقع موصولة او موصوفة **قوله** على انه اى كانيون وان  
 عليه **قوله** مقدم اى مؤول جملة جعل التقدير بمعنى التاويل لتصحيح  
 الكلام لم يعرف عن ظاهره لم يجمع نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء  
 في الجملة قيل في توجيهه ان الباء آيدة دخلت على التمييز نحو زيد  
 طيب باب اى ابا والمعنى ان الظرف مقدر من حيث ان له جملة او من حيث

انه جملة اى مفروض انه جملة لبيان ان الجملة او ان الباء دلالة لصاق والمعنى  
 ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الجملة  
 يقال قدرت هذا بذا اى الحقته به والمصطفى ان الظرف ملحق بالجملة  
 الحاق الجزى بالكل واحسن التوجيهات ما في الشرح **قوله**  
 بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا  
 كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال  
 الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهار  
 ذلك العامل لقيام القرينة على نفسه وهذا الظرف مسند وكما  
 قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فصناه ساكن غير متحرك **قوله**  
 لانه من متعلق اتفق الفاعل على ذلك وفيه بحث لان في  
 مثل زيد في الدار للظرفية وهي نسبة لا تقتضي الاظرفا ومظرفا  
 اما المظرف فمدخولها واما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار  
 امر اخر ان قبيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لانه هو  
 والحكم فيه ليس الابطح هو قلنا لانسل ان الحكم ليس الابطح هو  
 لانه لذلك من دليل مع ان يقدر الفعل لا يصح الحكم هو هو لا  
 يتاويل **قوله** والاصل في العمل هو الفعل والقياس على نحو الذي  
 في الدار وكل رجل في الدار ان قبيل تقدير الجملة في المناظر للضرورة  
 ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر ان الذهن من النظر المستقر  
 معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل  
**قوله** والاصل في الخبر لا افراد ليتوافق الركنان ولا يخفى ان  
 عدم افادة الزمان والتقوى يقوى الافراد **قوله** وجان تاخير  
 للتساع وعدم التضييق كما هو شرب العرب ولهذا كان لغتهم  
 اوسع اللغات **قوله** لكنه قد عجب الاحكام الخمسة كما تكون في الشرح  
 تكون في النحو وغيره **قوله** مشتملا استمال الدال على مدلوله سواء  
 كانت دلالة بنفسه او بما يجاوره من امر متقدم عليه نحو ازيد



قائرا وامرمتا فرغته غوغلام من جاك **قوله** على معنى وجب  
له صدر الكلام اي صدر داله او صدر نفسه مسامحة كاستفهام  
وغیره من القسم والتمني والترجي وضرب الشان ولا مرابتدا والشرط  
ولو بنوع تضمن مثل الذي ياتين فله درهم وبالجملة ما يغير اصل  
الكلام ويجعله نوعا اخر وانما اقتضى التضمن لان السامع ينبغي  
الكلام الذي لم يبتدأ بالغير على اصله فلو جوز ان يرجي بعده ما يغير  
لمزيد السامع اذا سمع بذلك المغير اهورا جمع الى ما قبله بالتغير  
او مغير لما سيجي بعده من الكلام فيشوش ذلك ذهنة **قوله**  
وهذا مذهب سنن للاشارة الى انه المختار لم يسل الم بالمثال  
المتفق عليه نحو من جاك **قوله** وذهب بعض النحاة بل غير  
سبويه قيل لان من زيد معناه التاجرام الحياط مثلا  
والوصف متعين للخبرية والمقدمة الاولى متنوعة لصحة  
الاخبار بالكف في الجواب وكذا الثانية بصحة الاخبار عن الحياط  
بزيد **قوله** لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر  
نقل عن ابن الحاجب في دونه انه متعرفة لانه في قوة ان يامر و  
او خاله ونظير الانعام في هذه المسمايات على المتكلم لا يوجب  
لها تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سنن جواز كون المبتدأ نكرة  
والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام او افعال  
التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مرت  
برجل افضل منه ابوه **قوله** او كانا معرفتين الضابط في  
جعل احدهما مبتدأ والاخرى خبرا ان ما زعمت ان السامع  
يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى تجعله خبرا **قوله** ولا قرينة  
لو وجبت قرينة معينة للمراد لم يجب التقدّم مثل ابو حنيفة  
ابو يوسف اذا المقصود تشبيه الثاني بالاول ومنه قوله  
لعاب الاقاي القائلات **قوله** او متساويين قيل

لواريد به التساوي في التعريف والتخصيص كان له غنى عن قوله  
او كانا معرفتين لكنه لم يكف به لذهاب الوم الى التساوي  
في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوم غير مبرور عنه  
لثبوت في التساوي في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكف  
لفوات التفصيل **قوله** او كان الخبر اخذ فيه ان الخبر لا يكون  
فعلا بل مع فاعله وهي جملة ودفع بان المراد فعل صورة كاجل  
اي في اي زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد قاما  
الزيد ان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة الى لفظ له  
للاحتراز فالاولى ان يقال سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية  
للكل باسم جزية المتقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا  
او كان الخبر بعد الا او معناه نحو زيد الا قائم لوجوب تقدم  
المبتدأ قلنا ذلك المبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام  
لاشتماله على النفي او معلوم حاله بالمقايضة على ما سبق لتكرار  
العمل بحال الا او معناها **قوله** او بالبدل او الفاعل بنا على  
ان السامع لا يحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر مرجعه  
او خلاف الاصل **قوله** واذا تضمن الخبر المفرد اي نفسه  
اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقدير متعلقه نحو ان غلام  
زيد راكب تفنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل  
**قوله** كاستفهام قيل الموجب لتصدر الخبر مختصرا في الا  
**قوله** لتصدر في جملة اعلان ما يقتضيه صدر الكلام بكيفية  
ان يتبع صدر جملة من اجل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني  
تلك الجملة ولا ما صار من تمامها كالكلام المعبرة بمعناها  
كان وسائر ما عرث معنى من المعاني في الجملة التي يرد خلفها  
فلا يقال ان من تضمن به امر به واما جواز قولك الذي ان تقر به  
يمن بك فلان الموصول لا يوشى في صلته معنى **قوله** سعيه



يتنع معها تقديمه اما حكمه بامتناع تقديمه للزوم تقديم  
 الشيء على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التمرة فلو قدم  
 التمرة عليه لزم تقديم الشيء ذلك المحذور **قوله** في المبتدأ  
 نفسه اما اذا كان في صفة فلا يجب التقديم نحو على التمرة زينا  
 مثلها لجواز تأخير الخبر بان يتوسط بين المبتدأ وصفته  
 لجواز الفصل بين الصفة والموصوف **قوله** مثل تعلق الخبر  
 بالكل اما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والتعلق من باب تعلق  
 المفعول بما مله لعدم اطراده في مثل غلام رجل مثله اذا جعلت  
 مثله مبتدأ **قوله** او خبر عن ان بشرط ان لا يكون ان بعد اما نحو  
 اما انك خارج فلا صدقه فانه لا يجب تح تقديم الخبر لعدم  
 الالتباس لان الجملة التامة لا تقع بين اما وقاتلها **قوله**  
 اذ في تأخير خوف ليس دون تقديمه فانه متعين لان يكون  
 خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون  
 مما في خبر ان المكسورة معني لصدورها ولما في خبر ان  
 المفتوحة معني لانها موصولة ولا يجوز تقديمها في خبر  
 الموصولة عليه فتعين ان يكون خبرا اما لان المفتوحة مع  
 اسمها وخبرها اولا لان المكسورة معها والثاني باطل لانها جملة  
 تامة غير مؤولة بمفرد فتعين الاول **قوله** بالمكسورة لجواز  
 ان يكون المذكور بعدها خبرا اخر لها او ظرفا لخبرها **قوله** لا يمكن  
 الذهول عن الفتحة وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر الكلام  
 موقع ان المكسورة **قوله** او في الكتابة لم يعمد دفع لبس الكتابة  
 بالتقدم نعم يعمد بالزيادة نحو **قوله** وقد يتعدد لفظ قد  
 للتقليل والتحقيق **قوله** وذلك التعداد اما بحسب اللفظ  
 والمعنى جميعا ذلك التعداد اما غير واجب كما في مثال المتن او  
 واجب كقولك ما علم وجاهل وح يجب العطف وتوجيهه

ان يعطف اولا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على  
 فهم السامع وليس في المعطوفين ضمير المبتدأ لان المبتدأ مفكوك  
 تقديرا فكان ذلك قلت في المثال المذكور احدهما عالم والاخر جاهل  
 ولهذا جاز ان لا يجعله مما نحن فيه لان الخبر عنه متعدد حقيقة  
 فعلى هذا جاز ان يكون قوله قدس سره من غير تعدد الخبر عنه اخر  
 عنه ويؤيده قوله فيما بعد ويستعمل ذلك على وجهين **قوله** فانما  
 في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين  
 الخلاوة والجمومة لا اثبات انفسهما كما قيل بنا على ان الطعين امتزجا  
 في جميع الاجزاء وانفس احدهما بالآخر فعلى هذا القول يكون في كل من  
 الحلو والحامض ضمير المبتدأ وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ  
 وليس في شيء من الجزين ضمير ان قلت يلزم خلو الصفة عن  
 الضمير قلنا جاز اذا لم تشد الصفة الى شيء ان قلت  
 فينبغي ان لا يشي ولا يجمع ولا يثبت شيء من الجزين عند تشيئة المبتدأ  
 وجمعه وتانيته قلنا اجزا تلك الاحوال على الجزين كاجزاء الاعراض  
 عليهما فان حق الاعراض اجزاؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاجزاء  
 اجري اعراضه على اجزائه ففقس عليه سائر الاحوال اعلم انك اذا  
 اخبرت عن شيء باحوال اجزائية المتصلة جاز ان يجعل المجموع في حكم خبر  
 واحد كقولك للابلق هذا ابيض اسود فانه في قوة هذا ابلق فلك  
 حكم هذا حلوحا من وجاز ان تجعل كلامنا خبرا مستقلا باجرا او  
 الجزاء على الكل وحسينه يكون في كل من الجزين ضمير المبتدأ قيل  
 هذا الوجه متعين بشهادة مطابقة المبتدأ افراد او تشيئة  
 وجمعا وفيه بحث لان مطابقة ما يجوز ان تكون كالمطابقة  
 في المثال المذكور اتفاقا لان الضمير يجوز ان يكون واجعا الى الابعاض  
 الاستفادة من الكل لا الى نفسه فيكون ما قيل هما عالم وجاهل ويصح  
 الاخير بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز مع افراد المبتدأ تشيئة الضمير



وجمعه بحسب تعدد الابعاض **قوله** اي من قال قدس سر في  
 الحاشية المزجاة مع بين الخلاوة والموصنة **قوله** وفي هذه الصورة  
 ترك العطف اولي ان قلت هذه الصورة مثال اخر لا يجوز فيه  
 العطف أصلاً مثل هذا جايغ نايغ قلنا انه من باب التاكيد  
 حقيقة فليس من باب تعدد الخبر **قوله** وجوز العطف باعتبار  
 تقدم العطف على ما حققناه **قوله** ولا يبعد اخذ يويده ما قالوا  
 من امتناع تعدد الفاعل **قوله** معنى الشرط الاضافة ببيان  
 اولامية **قوله** وهو سببية الاول للثاني بل لزوم الثاني للاول  
 ليس معنى الشرط سببية الاول للثاني بل لزوم الثاني للاول  
 كما في جميع الشرط والجزا فلا يرد نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن  
 الله لكن الشارح قدس سره ضم بما يوافق كلام المتن في بحث  
 كل المجازاة **قوله** او الحكرية فان الحمل الخبرية كثيرا ما يورد ولا  
 يراد منها بل يراد الاخبار بها **قوله** فلا يرد نحو وما بكم من  
 نعمة فمن الله توجيه الورود ان كون النعمة ملصقة بهم ليس سببا  
 لكونها من الله وذلك ظاهر ان قيل الامر بالعكس لان كونها  
 من الله لكونها ملصقة بهم قلنا فيه بحث لان من المعلوم  
 استناد المصوق الى ايجاد الله تعالى واعطائه اما استناده  
 الى كونه صادرا منه ومعلولا له فغير معلوم **قوله** فينبشبه  
 المبتدأ الشرط لما كان المبتدأ دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط  
 في حوازي ترك الفاء في خبره وفي حوازي كون الصلة والصفة  
 ماضية اريد بها المصن لكنه قليل وفي حوازي كون الظرف  
 صلة او صفة له **قوله** وذلك الاسم الموصول قيل تعريفه  
 يقتضي الحصر يعني حصر المستند اليه في المستند وذلك لا يستقيم  
 لان المبتدأ داخل عليه اما والمتضمن لمرق الشرط كمن وما  
 من هذا الباب ولا حدان يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس

يكون للحصر لا للتعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف بلام  
 الجنس اذا اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضي الحصر مطلقا  
 ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قيل كالاسم الموصول  
 والحق ان التعريف بموتة الضبط يقتضي الحصر والتعيين  
 فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدأ المعنى الشرطي ان لا يكون  
 ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط لما سيجي حكمها وان قوله ذلك  
 اشارة الى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على تضمنه صحة  
 دخول الفاء ولا يخفى ان مواد النقص ليست مندرجة في ذلك تأمل  
 يظهر **قوله** بفعل او ما قوة كاسم الفاعل والمفعول الواقعي  
 صلة للامر الموصولة **قوله** وفي حكم الاسم الموصول المذكور  
 الاسم الموصوف به لانما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف  
 والمضاف اليه **قوله** او النكرة الموصوفة بهما ينبغي ان يقول به  
 لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باومفرد **قوله** الذي  
 ياتي الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء  
 الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير نادر **قوله** او في الدار  
 ليست لفظا او للترديد بل للتخيير بين العبارتين **قوله**  
 فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائكة  
 قيل الموصول ليس عاملا لا يريد ان كل موت تفرون منه  
 بل كما ذكر موت فرمنه الشخص مما لا مادة كالموت بالقتل  
 فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء مبينة على العموم اذ به بصيرتها  
 باسم الشرط في العموم والابصار فتكون الفاء ايدة او يكون الموصول  
 خبرا قلنا قال الشيخ رحمه لا يجب العموم في الموصول  
 كما في اسم الشرط لما ذكرنا في وجه المخالفة نعم الاغلب في العموم  
**قوله** لان صحة دخوله عليه ولا دخول الفاء بملاحظة مشابهة  
 المبتدأ الكلمات ومقتضاها المصدر ومقتضاه امتناع دخول



النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخوله ان لا لها لا تغير معنى  
الكلام **قوله** والشرط والخلاف فلا يرد ما قيل ان الجزأ قد يكون  
انشأ **قوله** لا لها لا يخرج عن الخبرية لانه وان يدعى ان ليس  
هنا مانع آخر **قوله** قيد بعضهم الذي الحق ان بهما سيبويه  
نقل عن المص قال في الايضاح منع سيبويه من دخول القاء  
في خبر ان بعيد من جهة النقل والفقه اما النقل ففقد  
استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله الذين ينفقون اموالهم قل  
ان الموت الذي واما الفقه فبعيد منه وقوعه في مخالفة  
الواخحات **قوله** فوائده ما فارقته قال لي الكمال بالمد والفتح  
وشمن ودشمن واشتن **قوله** بقيام قرينة اللام للوقت لا للاجل  
لانه معص لا مقتضى وداع والدواعي مذكورة في علم البلاغة  
**قوله** وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه أصلا لانه ركن  
أصيل في الكلام نحو الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اي  
اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح والذم خبر مما لا يعتد  
به **قوله** ليعلم ان حاصل الكلام انه صيغة لما قبله في المعنى  
لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان في الاقنأ  
وتغير الما لوف زيادة تشبيه وايضاظ للسامع للاصفا اليه  
وذلك انما يكون لشدة لاهتمام به وشدة الاهتمام لمدح او ذم  
او ترجم يعنى به زيادة اعتناء فكانه اراد انه امتاز من بين  
الصفات بالمدح او الذم والتمج ولو ذكر المبتدأ لم يبق في  
صوت الوصف فلم يتبين انه في الاصل وصفا لغير **قوله**  
في مقول المستعمل الخ قيل الاستئلال ماه نوديون وبانك  
كردن وكلاما مستقيم **قوله** الهلال ماه نوناسه شب  
وبعد القمر **قوله** لان مقصود المستعمل تعيين شئ الخ اخر  
لا تعيين الهلال بالاشارة **قوله** وليلا يتوهم نصب الهلال

برايه او اري وذلك لان الاصل في المفردات الوقف **قوله**  
خرجت فاذا الخ القاء للعطف جملة على المعنى اي خرجت فقاجات  
كذا وقيل جواب الشرط ولعله اراد لها الذم وما بعدها لما  
قبلها الى مفاجاة السبع لازمة لخروجي وقيل زيادة وفيه  
انه لا يجوز حذفها **قوله** على المذهب الصحيح انما قال ذلك  
فيه خلافا قيل ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع وفيه انه لا  
في مثل فاذا السبع بالباب وجعله بدلا نقسف وقيل ظرف  
زمان خبر بما بعده بتقدير مضى اي في وقت خروجي حصول  
السبع وانما قدر المضاف لان الرمان لا يقع خبرا عن الجنة  
وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اي  
فقاجات وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن  
الظرفية لانه مفعول به لفقاجات اللام الا ان يقال ان فاجات  
ينزل منزلة اللام ولو قيل ان الظرف غير مضاف الى الجملة  
كافي الوجوه الاخر والعامل فاجات لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية  
لجواز ان يقال معناه فقاجات وجود السبع زمان الخروج **قوله**  
فيما التزم فقال الزمته الشئ فالزمه اي قبل ملازمته  
**قوله** اي في تركيب الاظهر بحسب اللفظ ان يقال اي في خبر  
والا لزم خلوا الجملة عن العائد بحسب الظاهر لان الضمير  
في موضعه وغيره راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب الظاهر  
لان الذهني ينساق من الخبر الى كونه واقعا في التركيب فيغني  
غنا الضمير **قوله** وذلك في اربعة ابواب لا يقال هناك  
قسم اخر وهو ما اذا كان ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجبا لحذف  
لانا نقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس  
الا الظرف والتقدير ليس الامر غاية الامر لفظي فليس هو من باب  
حذف الخبر والزم غير مسدود **قوله** فلا يجب حذفه لعدم دلالة







عندئذ لا نه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول  
مع بعض صلته **قوله** اي ضمني زيد اضربه اي ما ضمني اياه  
الا هذا الضرب المقيّد **قوله** اي ان هذا المبتدأ لا خبر له كما  
في القسم الثاني من المبتدأ **قوله** لكونه بمعنى الفعل ويؤيد  
امتناع تأكيد بكل وامثاله وامتناع توصيفه **قوله** اذا المعنى  
ما اضربه زيدا الا قاما لا يخفى ان استفادة المصدر على هذا  
التقدير غير ظاهرة **قوله** وثالثها كل مبتدأ الخ قال  
الشيخ الرضا الظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب  
قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لا فلها بمعنى مع  
ولو اى بمع كان خبرا فلذا ما هو بعناه وفيه ان المعطوف  
لا يصبح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال اعرابه منقول عن الواو  
لان مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل الخ  
ما بعده بل يكون منصوبا **قوله** وكل رجل وضعته قال  
قدس سر في الحاشية الضمنية في اللغة العقار التي هي الارض  
والقل والمناخ وها هنا كناية عن مصححها اعني الصنعة انما  
الصنعة كاردية كرون صراح ان قلت لا يجوز جمع الضمير  
في ضميته الى كل لفظ موصوف فساد المعنى ولا الى رجل لانه ليس  
مقصودا قلنا المقصود واضح فان المعنى ان كل رجل مع  
ضميعة ذلك الرجل قيل في توجيهه التقدير كل رجل مقرون  
هو وضميته على ان تكون ضميته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز  
سدها مسد الخبر وفيه انه يلزم ثلثة امور حذف المؤكد وجواز  
الرفع والنصب في ضميته كما في حيث انا وزيدا وعدم الانهاج  
كما في القاعدة المذكورة لان ضميته ليست معطوفة على المبتدأ  
ويمكن ان يجاب اما عن الاول فبان حذف المؤكد مع المؤكد  
جائز واما عن الثاني فبان المفعول معه لا بد له من فعل غير

الدلول عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف على  
المبتدأ انظر الى الصورة **قوله** اي كل رجل مقرون مع ضميته  
كما تقول زيد قائم وزيدا لم يقدر كل رجل وضميته مقرونان  
كما هو الظاهر لان الخبر متفق فحله بعد المعطوف وليس بعد  
المعطوف لفظ فمستد مسد الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف  
سدا مسد الخبر لانه من تمة المبتدأ اميل لهذا الخبر حيث  
حيثية كونه خبرا عن زيد وحيثية كونه خبرا عن ضميته فهو  
من حيث انه خبر عن زيد جاز ان يقال وضميته سادة مسد  
ويكفي في النيابة حيثية واحدة **قوله** واربعا كل مبتدأ يكون  
مستمرا ومتصفا للقسم فان تعيينه له يدل على تعيين الخبر  
فتحوامانه انه لا فعل كذا لا يجب حذف خبره **قوله** نحو لمرك  
لا فعل كذا قد يستعمل لمرك في قسم السؤال نحو لمرك افعلن  
**قوله** اي من المرفوعات اشار به الى ان قوله خبران واخواتها  
مبتدأ المحذوف الخبر بقرينة ما سبق فقوله هو المسند  
ابتداء كلام ويحتمل ان يكون المسند خبرا وقوله هو صيغة  
الفصل انما قيل ومنها لانه في الاصل خبر المبتدأ فله الفصل  
بما هو مشعر بابا على حدة **قوله** اي اشباهها استعير الاخوات  
للاشياء والنظائر لما بينها من التقارب كما بين الاخوات  
**قوله** لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون لصنف تلك  
العوامل عن علي بن **قوله** لانها لما شابهت ولان اقتضاها  
للجزم على سواها الاولى ان يعمل فيها **قوله** بعد دخول احد  
هذه الحروف في لفظ احد لصدق على كل افراد المعرفة ان  
قلت المعرفة ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم  
صدقه عليها لانها ليست بعد دخول احدها وان كان كل من  
خبران واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها لانها بعد



دخول احدها قلنا المعروف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير  
 المضاف اي خبر بامان واخواتها او يجعل قوله ان واخواتها مجازا  
 عن هذا المعنى وانما لم يجعل كلامه على توزيع يتضمن تعريفاً كل واحد  
 لان المقام مقام التعريف وان المناسب للتوزيع اخبار ان  
 واخواتها بصيغة الجمع **قوله** لا يراى اثر فيها لفظاً ومعنى اما  
 لفظاً فبالعمل واما معنى فلا شهاب معانيها الى معانيها فان تأكيد  
 الحكم لا ينسحب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير لا ينتقض  
 التعريف **قوله** يمثل يقوم ونحوه المبتدأ الذي بعد ان المكفوفة  
 بما او بعد ان المخففة الملقاة **قوله** حق يرد انه يجوز ان يقال  
 اين يزيد ومن ابول ولا يجوز ان يقال ان اين يزيد الا الاستفهام  
 ينافي التحقيق **قوله** الا في تقديمه حق العبارة ان يقال  
 الا في التقديم لا نه استثناء عن وجه الشبه ووجه الشبه يجب ان  
 يكون مشتركاً بين المشبه والمشببه والقول يرجع الضمير الى  
 المتكلم بعيد **قوله** والاصل ان يتقدم كما مر في قوله والاصل ان  
 يلي **قوله** الا ان يكون ظراً استثناء مفرغ والتقدير الا في تقديمه  
 في كل حال من احوال الخبر الا اذا كان ظراً ويجوز ان يكون استثناء  
 من معنى الكلام والخاص ان اخبار هذه الحروف مخالفة لغير  
 المبتدأ في جواز التقديم في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفاً  
**قوله** وذلك لتوسعهم وذلك لان كل محدث لابد ان يكون في  
 زمان او مكان فصار الظرف مع التسمية كالتقريب المحرم للشخص  
 يدخل حيث لا يدخل غير من الاجنبى واجرى الجار والمجرور  
 بجراه لمناسبته للظرف اذ كل ظرف في التقديم جار ومجرور  
**قوله** خبر لا تنى الجنس اذا دخلت على النكرة وانما علمت  
 على ان لا تنى شأبان في افادة المبالغة فان المبالغة  
 النفي وان المبالغة الاثبات فيكون من باب حمل الظاهر على  
 الظاهر ولا لا يقتضيان ان فيكون من باب حمل النقيض على

النقيض **قوله** انما عدل قال المصنف ليس تمثيل النخلة  
 بلا رجل ظرف حسن لان ظرف في الظاهر صفة اسم لان  
 خبر لا يحذف كثيراً والمثال ينبغي ان يكون ظاهراً فيما يمثل له  
 وفي مثالنا لا يحذف ظرف الا الخبر لان المضاف المنقح بلا  
 لا يوصف الا بنصوب واعترض عليه بان ذلك مذهب  
 جماعة منهم واما الآخرون فقد جوزوا الرفع حملاً على المحل كما في  
 نوابح اسم ان **قوله** على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز  
 ارتفاع صفة حملاً على المحل كما ذهب اليه جماعة **قوله**  
 لان الظرافة لا تنقيد بالظرف وغوه من الحال كقولك  
 للابلق هذا ابيض اسود والحاصل اني كوني غلام رجل جامعا  
 للظرافة وكونه في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا  
 القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمنع  
 الاقتصار هاهنا على فيها قلنا امتناع الاقتصار على  
 الاول كاف في ذلك **قوله** لدلالة النفي عليه لان النفي  
 يقتضي نفياً ولما لم تكن هاهنا قرينة خصوص حمل على امر  
 شامل ولا ان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي المستفاد من  
 لا رفع الوجود الرابطى سواء كان الظرف الوجود او غير  
**قوله** اي لا يظهر ونحو الخبر الخ قال الاندلسي لا ادري  
 من اين هذه النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقاً اذا لم تقم  
 قرينة واما اذا قامت قرينة فعند بيئيم يجب الحداف وعند  
 المجازيين يجوز **قوله** او المراد الاصح هو الاول **قوله**  
 فيقولون الخ فيكون ح لا من اسم الافعال وزيفه المم  
 بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب  
 الاسم بعدها يلائمها على فساد هذا القول **قوله** واما  
 بنو تميم الخ وذلك لدخولها على القبيلين الاسم والفعل **قوله**



اي عمل ليس المفهوم من المثال او من قوله المشبهتين بل ليس  
 لان تشبيهها بليس يشتركونا عامليين عليهما وبصحة  
 اجرا حكمها عليهما وذلك ان نقول الضمير راجع الى التشبيه  
 الموجب لعمل ليس **قول** قليل اذ على خلاف القياس **قول**  
 على مورد السماع قالوا وهو الشعر **قول** من صد قال  
 قدس سر في الحاشية الصدود الاعراض والبراح الزوال  
 والضمير في نبراتها الحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فلا  
 زوال لها عنها **قول** اي لا برح لي لقابل ان يقول  
 هب ان لا ليست لنفي الجنس لكن لا يجوز ان يكون برح مبتدأ  
 لا يقال — يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا حاجة لاسم لا  
 الى تخصيص فانه كاسم ليس لانا نقول — يجوز ان يخص  
 بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما او بالعموم عموما احد  
 خبر منك ولا يخفى ان المعنى على العموم قال — الشيخ الرضي  
 النكرة في سياق غير موجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع  
 ما او لا وليس او مع الاستفهام والني ويحتمل ان يعرف  
 عن الاستفهام بالقرينة فنقول لا رجل بل رجلان هذا  
 اذا لم ينتصب اسم لا اما اذا انتصب او انفتح فانه حينئذ  
 في العموم فلا نقول لا رجل بل رجلان **قول** ولا يجوز ان  
 تكون لنفي الجنس قال — الشيخ الرضي الظاهر ان لا لا عمل عمل  
 ليس لا شاذ ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوبا  
 بخبر ما فالاول ان يقال لا في لبراح لنفي الجنس ويجوز في ما  
 بعدها مع ترك التكرار لكنه يشذ والتكرار انما يجب مع الفصل  
 بينها وبين معمولها ومع المعرفة **قول** والمراد بفعل المفعولية  
 علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث الفاعلية له **قول**  
 فلا يبطل طرد التعريف بمسلمات في مررت بمسلمات **قول**

المنصوبات

او حكا كما في المشبه بالمفعول فان المشبه بالشئ يلحق به ومن  
 عداده **قول** لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اي لصحة  
 اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة  
 وذهب اليه جمهور النحاة لقابل ان يقول — ان المفعول المطلق  
 لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور كان مفعولا اما بعين ذلك  
 الفعل او بغيره ويحتمل على الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل  
 والمفعول والنسبة لا تكون بين احد المنسبين وعلى الثاني  
 ان المصدر لا يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا لا مفعولا  
 حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل اخر وهكذا  
 فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا مختصا  
 بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات موتا وطال الفلام طولاً **لظا**  
 ان يقال — انه ليس مفعولا بحسب اللفظ كما قال القابل هو مفعول  
 بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لفائدة ثم يسند اليه ذلك  
 الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا  
 فلنظيره عن القيود التي يعتد بها غير من جنسه ولا يخفى انه  
 فيظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود فلا وطان يقال —  
 انا مختار الشئ الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل  
 بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس سر  
 في حواشي الرضي بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعني المفعول  
 المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل  
 وصيغة المفعول ما خوذة من الفعل اللغوي الذي هو **الفعل** **بأثر**  
 كان او اثر او لا يعني بكونه الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد  
 يشير اليه قدس سر حيث يقول والمراد بفعل الفاعل **قول**  
 بخلاف الفاعيل الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة وقال —  
 الشيخ الرضي يجوز ان الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال مفعول

هر

المصدر



مع قيد مصنوعه اذ الجي في حيزه راجعاً فعل مع قيد الركوب الذي  
هو مصنوع راجعاً ويقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه  
وكانه اثر والتخفيف في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال — ان  
المفعول ما يتعلق به الفعل او بالذات والمحال ليست كذلك  
لان تعلّقها به بواسطة انها مبينة طنية فاعله او مفعوله وكذا  
المستثنى لان تعلّق به بواسطة انه مخرج عن امر يقع معمولاً  
سبيل الاتفاق ومن هاهنا من ان تعلّق المفاعيل بالفعل بالذات  
وتعلّق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل النصب في المفاعيل  
اصلاً في غيرها تبعاً **قوله** فانه لا يصح اخذ لا يصح اطلاق  
المفعول اللغوي عليها فلا ينافي اطلاق المفعول العرفي على خمسة  
ان قلت من ضرورات صدق المقيد صدق المطلق فكيف  
يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا  
مطلق هذه المقيدات معنى يشتمل به وله اوفيه ومعه لا المفعول  
كما في زيد حسن العلام **قوله** اسم ما فعله فاعل حقيقة او حكماً  
فدخل فيه ضرب من ضربها على صيغة المجهول **قوله** بحيث يصح اسماً  
اليه اي على تقدير ان كان مثبناً او سوا كان بطريق النفي والاثبات  
فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضرباً شديداً **قوله** لان يكون  
موثراً فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول الامثلة  
الاتية **قوله** وانما زيد لفظ الاسم قبل انما زيد ليخرج ضربت  
الثاني في ضربت لانه شئ فعله المتكلم اعترض عليه بان لا حاجة  
الى ذلك الاسم لانه ذكر احوال الاسم فلو قال ما فعله كان في قوة  
اسم فعله وبانه ان اراد بفعل ضربت قوله والمتكلم به اعجب عليه ان  
الفعل لا يتناول القول بل يقابل في ظاهر اصطلاحهم ولما لم  
يكن داخل في مفاعله لم يرجع الى اخراجه بقوله اسم ولو سلم التناول  
فهو باعتبار انه مفعول اسم فلا يخرج به وان اراد به فعل مصنوعه

الذي هو الضرب كما هو الظاهر ارجح عليه ان فعل مصنوعه لا يصح  
ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول يقضي وبم لا يحرون  
صفات المدلولات التضمنية على دوالها كما يقال ان ضرباً في  
ضربت ضرباً بما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال — انما تحتها  
الشئ الاول ونقول الفعل مساو للمفعول قطعاً والاخر ج  
مثل قلت قولاً وضربت باعتبار انه مفعول ليس اسماً لان  
الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف  
فاحتج الى اخراجه بقيد الاسم **قوله** لان ما فعله الفاعل  
هو المعنى لقابل ان يقول — لو لم يرد لصح ايضا لانهم يعرفون  
صفات المدلولات المطابقة على دوالها كما في سائر حدود  
المفاعيل **قوله** ويدخل فيه المصدر وكلها وغيرها مما في حكمها  
كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على  
الفعل وانما سمي به لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل  
اليه لا خرج منه على مذهب البهريه او محل رجوعه الى الفعل على  
مذهب الكوفيه وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب  
المصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدراً وحيث اما ان  
يبدل على الحدث نحو الويل او لا يبدل لكن يصدق عليه نحو ضربت  
انواعاً او رايته الفا **قوله** وهو انم يعني ان الفعل الاصطلاحي  
المدكور انم وذلك التعميم اما باعتبار كونه مذكوراً وهو ظاهر  
او باعتبار كونه فعلاً كما افاد بقوله او اسماً معطوفاً على مقدره فالفعل  
المدكور كما يشتمل المقدر والاسم التام فيه معنى الفعل **قوله**  
بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه لم يرد اشتغال مفهوم الفعل  
على مفهوم الاسم والاخر ج مثل جلست جلسته وضربت شيئاً اذا كني  
به عن الضرب بل اراد ان يحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المشوب  
تحقق مدلوله وانه ذكر من حيث انه بيان للجزء متحد معه ولا يخفى



دخول المثالين وخروج كرهت كراهتي لان الكراهة التي هي  
مدلوله للفعل معايرة للكراهة التي هي متعلقة في التحقيق  
لتقدم وتأخر بينهما وكذا يخرج ضربته تأديبا لان الضرب وان  
كان هو التاديب بحسب التحقيق لكن لا يترك التاديب من حيث  
انه هو الضرب بل ذكر من حيث انه علة لا يقال قيد الاتحاد  
يجزى ايضا كرهت كراهتي فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار القيد  
السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تمة السابق وتوابعه  
فلا معنى لا اعتبار به دون اعتبار اصله **قوله** للتاكيد اي  
لتاكيد ما هو المستحق حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب  
المهل لول عليه بضرب لا لتاكيد الاسناد والزمان ايضا فلوقيل  
انه لتاكيد الفعل كان مسامحة وفائدة دفع توهم السهو ودفع  
توهم التجوز وعليه حمل قوله تعالى وكل الله موسى تكليما اي كلمة  
بذاته لا بغيره بان امره بالتكليم لموسى عليه السلام **قوله**  
ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم المصدر المعرف بلام الحسنى  
ان كان للتاكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفهم التنوع والعدد  
وان كان للتنوع وجب ان يقال بدل قوله على بعض انواعه على  
الزيادة غير العدد **قوله** ان دل على بعض انواعه او كلها سواء  
كان النوع مفهوما بخصومه او بعمومه سواء كان مفهوما  
من الصيغة مع ذكر موصوفها نحو عمل علاصا لها او بدونه  
نحو عمل صالحا او مرة لامر العهد او من الصيغة نحو ضربته وضربته  
او من المادة الدالة على الحدث نحو التفتيح او غير الة اخلة  
عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا وكل الضرب او حصه  
ونحو ضربت اي الضرب وقدمت خير مقدم فان ايا واسم التفضيل  
بعض ما ايضا فان اليه وذلك ان نقول انما صيغتان  
لمصدر متدرى قد و تأخير مقدم والضرب اي الضرب اي

الذي

اي الذي ينبغي ان يسأل عنه اي ضرب هو **قوله** ان دل على  
عدده اي وحدة او كثرة بعمومها او بخصوصها سواء كان العدد  
مفهوما من الصيغة واللفظ دال على الحدث حقيقة نحو ضربت  
او محاذا نحو ضربته سوطين او اسواط اي ضربت ضربتين او  
ضربا بسوط وهو محاذ عن الضرب لعلاقة الالية ولا يخفى  
انه للتنوع ايضا او مفهوما من الصفة نحو ضربا كثيرا او من  
العدد الصريح مع ذكر مميزات خوفك ضربات ونحو قوله تعالى  
فاحبله ويم ثمانين جلد او بدونه نحو رايته الفاي الفرفرة  
ولك ان تقول انه صفة مصدر محذوف اي رايته روية  
الفاء **قوله** لانه دال انما هكذا قيل والظاهر في العبارة ان يقال  
لانه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد في نفسها بخلاف  
فردتها شخصيا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز تشبيهه  
اخويه وجمعها لارادة الفرد منها **قوله** او العدد لا يكفي في  
قصده تعدد المصدر بخلاف الامثال من غير تكرر ما يقابلها  
فلو قام زيد دائما ولم يجلس في تلك الاوقات كان ذلك مقبلا  
واحدا **قوله** وقد يكون قد ها هنا للتقليل لانه وان كان  
قليل في نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا كان بلفظة او للتكثير  
محاذ كما في قوله تعالى قد نرى قلب وجهك **قوله** بغير  
لفظه وج كان ابلغ واكد عما كان بلفظه **قوله** اي مغفرا  
للفظ فعله وهو اما مصدر قد مر امثله ومنها الضمير الزايع  
الى مضمون عامله او غير عامله نحو تدريسه اي الدرس والتجبي  
الضرب الذي ضربته ومنها اسم الاشارة المشابهة الى غير  
مضمون عامله نحو اعجبني ضربتي وضربت ذلك **قوله** مثل ضدت  
جلوسا قد يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقيام  
والجلوس للنائم **قوله** نحو انبته الله نباتا فانه مصدر فعمل



منصوبا بانبت اما لانه في ضمنه لان معنى انبت جعله نباتا وانه  
مطابق كذا ولانه جعل بمعنى الانبات وفيه تأمل وقيل انه بمعنى  
التنبيت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس من هذا الباب  
لانه بمعنى انبات **قول** وسيبويه يقدر له عاملا فيه ان الاصل  
عدم التقدير وان التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى لا تقرونه  
شيئا اي ضا قليلا **قول** كقولك لمن قدم خير مقدم وحينئذ يكون  
خبرا او دعاء وكذا اذا قيل لمن ميمى الى السفر ورج يكون دعاء **قول**  
حكم ما اضيف اليه لما ذكرنا من ان بعض ما اضيف اليه **قول**  
اي سماعيا موقوفا يعنى ان العلم يوجب حذفه ليس الامن  
طريق السماع بخلاف الحذف فان العلم يحصل من طريق  
الاستدلال بثبوت الضابط فيكون قياسا استدلاليا قليلا  
سماعيا مصدر فعل محذوف اي يسمع حذفه وجوبا سماعيا وكذا  
قياسا اي يقاس على حذفه وجوبا قياسا وذلك لشبوت  
الضابط الذي هو العلة الموجبة للحذف **قول** مثل سقيا الخ  
كلها دعاء دائما وبلا من التعريف ايضا كذا لان الالحاد منه فانه قد  
يكون خبرا **قول** وجد عادعا عليه بالذل وتقيج الحال والجمع  
باله الالهة قطع واحدة من المذكورات فلو كان بدل الواو  
لفظة او كما في الرضى لكان أظهر **قول** وبعضهم بان وجوب  
الحذف الخ قال الشيخ الرضى اى ان هذه المصادر واما لها  
اذا بين فاعلمها او مفعولها بالاضافة او برف الجر ولم يقصد  
لها بيان النوع وجب حذف نواصبها بمعنى قياسا واذا لم  
يبين لم يجب وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسجس  
الله ولبيك وسعديك وسحقا له اي عبدا وحمد الله واما  
انتصاب مثل قولهم حدثت حمدا فلم ينع على المصدر بل هو مفعول  
به على جعل المصدر بمعنى المفعول ويجوز ان تكون الاضافة

في حمده لبيان النوع اي الحمد الذي ينبغي كافي قوله تعالى وقد مكروا  
مكرهم **قول** منها لم يقل هي كذا وكذا لان المواضع لا تنحصر فيها  
ذكر فان منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ نحو اقعدوا  
والناس من قيام وقد تنوب الصفة مقام خوارق اعدا  
والناس قيام **قول** ما وقع مثبتا الخ انما شرط كون  
المصدر مثبتا بعد نفي او كونه مكررا لان المقصود من مثل هذا  
الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزوم  
له ووضع الفعل على التجرد فينا فيه وصفا وان لم ينافيه  
استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام وان ارادوا زيادة  
المبالغة جعلوا المصدر بنفسه خيرا نحو ما زيد الاسير وزيد  
سير سيرا لينحى عن الكلام معنى الحدوث راسا لعدم صريح الفعل  
وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعني لزيادة المبالغة  
رفعوا بعض المصادر التي يجب حذف عاملها نحو احسنه وسلم  
عليك **قول** فانه اخذ ذلك لفوات الحصر الذي قصده بوجوب  
الحذف وكذا الحال اذا كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفي **قول**  
داخل فيه صفة لنفي ولا ظهر ان يقال صفة لكل من نفي ومعنى  
نفي **قول** على اسم مبتدأ او منسوخ ابتداء اي بالعامل قال  
الشيخ دخول النفي على الاسم ليس شرطا لجواز ان يكون في نحو ما  
زيد الاسير وما وجدتك الاسير البريد انتصاب المصدر على  
انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوبا بكان ووجد فالش  
ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو المصدر خبرا عنه  
الامجاز **قول** لا يكون خبرا عنه الا بتاويل او مبالغة **قول**  
لانه لو كان الخ ان قلت هو ليس مفعولا لانه مرفوع قلنا قد يكون  
مرفوعا ان قلت فتفوت فائدة تدوين علم الاعراب  
قلنا اذا تعين مواضع الرفع والانتصاب لا تفوت ولا يخفى انه لو



اعتبر الشرايط في المصدر كما اعتبرها بعضه سلم عن تلك الشبهة  
 لكن ما ذكره قدس سره انشبا بالمقام **قول** اي في موضع  
 الخبر لا يحق ان العبارة لا تنفي الابتكاف **قول** نحو كتب  
 اليك شكستن شكسة شذن **قول** وانما جمع بين الضابطتين  
 لا يحق انما قد يجمعان نحو يا زيد الاسير اسيرا وحنيذ شينغي  
 ان يقال ان الحذف اوجب **قول** الاسير البريد بيك **قول**  
 ومنها ما وقع تفصيلا انما وجب حذف الفعل ها هنا لدلالة  
 الجملة المتقدمة على المصدر الذي ينتقل ذهن منه الى غلأ  
 التي هي مصادر وقيام مقام عواملها **قول** لا اثر مضمون  
 جملة انشائية او خبرية نحو زيد يكتب فقرة بعدا وبيعا ويشترى  
 طعاما فاما بيعا او الا انما قال مضمون جملة ليخرج نحو له سفر  
 يصححة او يغتنم اغتناما لا ليخرج نحو له سفر سفر اقربا  
 او سفر ابعيد الا ان السفر القريب والبعيد ليس من اثار  
 السفر بل من انواعه **قول** متقدمة بيان للواقع او احراز  
 اذا جوز تقدير التفصيل نحو اما متنون منا او تفردون فداشدا  
**قول** مصدرها اي المصدر المفهوم منها **قول** وبآثره غرضه  
 اي غايته وانما سمي غاية الشيء اثر الا انها تحصل بعده كالاشر  
 الذي يكون بعدا موثر **قول** اي لان يشبه به امر اي لان  
 يشبه تاب منابه امر فانه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر  
 لا المفعول المطلق لا يقال فاذن يخرج عن الضابط فاذا ذكر  
 المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت عادتهم على  
 حذفه ولزوم مصدر في موضعه فعلى هذا لو ضم قوله ما وقع  
 للتشبيه بموضع مصدر وقع لان يشبه امر سلم عن المناقشة  
**قول** نحو لزيد صوت صوت حسن قال ش يحجب في مثله الرفع  
 على انه بدل او وصف لكونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال

الموطية حاله لان في وصفه معنى الحالية وله ان لم يجعله تأكيداً  
 لفظياً لانه يفيد ما لم يفيد الا قال الشيخ الرضي لا يمنع  
 عندي ان يكون تأكيداً واذا ترك المصدر وان بالوصف نحو له  
 صوت حسن فالاول لا يقع ويجوز النصب على حذف الموصوف  
**قول** الله علاجا لبين في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة  
 الشيخ الرضي وله اقال ولا به من شروط اخر وهو ان يكون الاسم  
 غارضا غير لازم لمدل على معنى الفعل المقدرا على الحدث فيخرج  
 نحو لزيد زهد زهد الصلحا ولا يحق انه لا يخرج نحو له حركة  
 في المعقولات حركة في المحسوسات بخلاف اشترط كونه علاجا  
 فانه ايضا يخرج **قول** مشتق على اسم انما اشترط ذلك  
 ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتما لها على الاسم تدل على  
 نفس الفعل وباشتما لها على صاحبه تدل على ما لا بد للفعل  
 منه اعني الفاعل قال سيبويه هذه الدلالة تفتي غنا  
 التقدير وحسنه الشيخ الرضي ان قيل لم يجعلوا الاسم  
 المذكور عاملا قال بعضهم اجيب بان المصدر عنه لم لا يعمل  
 الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ويمتنع ذلك في مررت به فاذا  
 له صوت لانه قطع بوقوع الصوت وان يصوت قطعا بوقوعه  
**قول** واحتمل به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حار  
 قال الشيخ الرضي الاول في مثله لا يقع بان يكون وصفا او  
 بدلا وضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل  
 ملحوظا مما لا بد للفعل منه وقد اجازوا النصب فيه على الحال  
 او المصدر لكن لا يجب حذف العامل **قول** فاذا له صوت صوت  
 حار جاز ان تصاب على الحالية على احدنا وبلي الوصف كما سنده  
 وذو الحال الضمير المستكن في قوله له واجاز غير سيبويه رفعه  
 على انه بدل او عطف بيان او وصف اما على حذف مضاف اي مثل



صوت حار كما ذهب اليه الخليل ويجوز التعريف بان يقال  
صوت الحار لان مثلاً لا تتعرف بالاضافة وورد عليه سر  
بانه لو حاز الحار هذا قصيد الطويل اي مثل الطويل واما على  
انه جامد ما ولد بالمشتق اي منكر فاذا عرف كان لا او عطف  
بيان لا غير **قول** من صات اخ يعني ان صوتاً جامعاً مصدر  
بمعنى التصويت يعني بانك كرون فلا حاجة الى القول بانه اسم  
بمعنى اوان وانه استعمال المصدر كالمعطى بمعنى الاعطى  
ان عامله لصوت من التصويت وصراح بانك كرون قيل هو  
اسم استعمال المصدر **قول** ما وقع مضمون جملة او  
خبر لوقع على انه بمعنى كان وهذا اظهر معنى **قول** لا محل  
لها غيره اي لا احتمال للجملة من المصادر غيره فمحتمل مصدر  
ميمي وغيره مفعوله **قول** نحو له على الف درهم له خبر وعلى  
متعلق به او على العكس ولكل وجه لقطي او مضمون ومن  
هذا القبيل قول المجيب انه اكبر دعوة الحق اي دعاً الى الصلاة  
ومنه ايضا ان زيدا لقايم فتسا لان قسماً بمعنى التاكيد وهو  
الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام **قول** اي اعترف  
اعترافاً قال الشيخ الرضائي الجملة المتقدمة في هذا القسم وما  
يقال به عاملة لتأديتها معنى الفعل **قول** ويسمى هذه التسمية  
من المتأخرين **قول** لانه انما يوكه نفسه وذاته كما يوكه ضرباً  
في ضربت ضرباً نفسه الا ان يكون الموكه ها هنا مضمون المفرد  
اعني الفعل في مسئلتنا توكه مضمون الجملة الاسمية **قول** ما وقع  
مضمون جملة لها محتمل غيره احترز به عما اذا وقع مضمون مفرد له  
محتمل غيره نحو القمري في رجوع القمري فان الرجوع محتمل  
القمري وغيره وهو مضمون مفرد **قول** من حق بحق اذا ثبت  
يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحققته وكان على يقين

فالمقصود حينئذ اثبات كونه على يقين ودفع كونه على شك  
فانه محتملان الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز  
ان يكون صفة مصدر محذوف اي قولاً لما قاله الشيخ الرضائي  
من ان جميع الامثلة الموردة للموكه لغيره اما صريح القول او ما  
في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق ونحو  
لا فعله البتة اي قطعت بالفعل وجرمت به قطعة واحدة  
ليس فيه تردد بحيث لا يجرى مرة اخرى فيكون قطعاً او اكثر  
بل هو قطعة واحدة لا ينشئ فيها النظر وكذا قولهم اضله البتة  
اي جرمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول  
المقطوع به وكان الامر فيه في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة  
التي لا ترد فيها فتقول — التقدير الاصل في مثل هذا المصدر  
ان تجعل الجملة المتقدمة مفعولاً لها قلت بياناً للمفرد  
فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم  
بجملة فمن مقوله **قول** ويسمى هذه ايضا من المتأخرين  
**قول** ويجعل اليه ذهب المصنفون يف لفوان حسن التقابل  
لان اللام في تأكيد التسمية للصلة لا للاجل اللهم الا ان  
يصرف عن الظاهر ويجعل للاجل كما قال قدس سره وعلى  
هذا ينبغي ان **قول** اصله البتة لا التي من التلبية لانها  
ما خذوة من لبك **قول** فحذف الفعل اي كل ذلك لينزع  
المجيب بالسرعة من التلبية فيتنفرغ لاستماع المأمورية حتى  
يمتثل به **قول** ويجوز قبل اصله لباً مفرد وهو من داضيف  
الى الضمير قلبت الفه بآكله وليس بشئ لبقاً يا به مضاً  
الى المظهر **قول** المفعول به قال المصنف انما سمي به لانه وقع  
الفعل به او متعلق به ولك ان تقول ايضا لانه اثره الفعل به  
او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب



وجود الحال **قوله** ولم يذكر أي الاسم لك ان تقول لاحاجة  
اليه لانهم يجرون صفات المدح والمطابقة على دوالها  
كما ذكر وفيه مناقشة لان اسما الاستفهام مثلا قد تكون  
مفعول به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولها  
المطابقة بل من صفات مدلولها الضمنية **قوله**  
والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه فعلقته به تقيدا او اثباتا  
والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى  
قال المصنف المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بالاميل  
اليه ولا يخفى ان خروج التثنية ظاهرا لا يقال — ينتقن  
التعريف بعمر وفي اشترك زيد وعمر ولا نسبة الاشتراك  
اليه اسنادا والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق  
بغير الفاعل وعمر وفاعل حقيقة وان لم يسمى فاعلا لفظا واما  
قولك ضارب زيد وعمر فليس عمر وما قصد جهة فاعليته بل  
قصد جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع  
**قوله** ولا تقولوا اي لا يقال — لا يصح اخراجه لانه  
مفعول به لانا نقول — لاشد انه مفعول به مطلقا في  
اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في  
المطلق وقد مر بذلك الشيخ الرضوي **قوله** فان المفعول المطلق  
عنه فعله فيه تأمل **قوله** فخرج به مثل زيد في ضرب زيد  
لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن في صحة اخراجه تأمل **قوله**  
فلا يراد فعل المورد نظر الى انه مفعول به لكنه مرفوع **قوله**  
وقد يتقيد المفعول به وكذا اسماير المفاعيل سوى المفعول  
معه لمراعاة اصل الواو فالحاق الاصل للعطف وموضعها اثنا  
الكلام **قوله** واما وجوبها فيما تضمن وكذا فيما اذا كان مفعولا لما يلي  
الفاصل في جواب اما ولم يكن له منصوب سواء كقوله تعالى البيتين

فلا تفتقر **قوله** كوقوعه في خبر ان وكوقوع فعل موكد بالنون  
لان تقديمه لدليل في ظاهر الامر على ان الفعل موزن بكونه  
مما فيتناول في الظاهر **قوله** تخصصها بالذكر اي  
ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضي الحصر **قوله** لوجوب  
الحذف اي اشار قدس سرم في الحاشية اي تعريف الامور  
الاربعة بامثلة ما حيث قال اخاك اخاك اي الزمه نحو اخد  
له اخيه ونحو اتا في زيد الفاسق الجنيت ونحو مررت بزيد  
المسكين نحو مررت بنفسه الواو اما للعطف ومعناه الحث على  
الفرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعناه وقربه ولسانه عنه  
**قوله** واقصد واخير الكراي عما انتم فيه التزمه على تقدير  
الفعل انك اذا نظرت عن شيء ثم جئت بما لا ينبت عنه بل بما  
يؤمر به اسبق الذهن الى نحو اقصد ارايت او ما يقصد هذا  
المعنى وليست هو هذه ضابطه لوجوب المحذوف لجواز ذكر الفعل  
معها واما يجب اذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك  
خير لك اي حسبك ما فعلت من هذا الامر واي خيرا لك واما  
اوسع لك اي تنجح واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل  
عند الزمخشري انه امر قاصدا اي وسطا واما عند سر  
فلا ولعله سمع ذكر فعله اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب  
الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله  
العلامة النفاذ ان من ان ليس لها من حيث الفاقران  
الاستعمال واحد بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار  
لا يجوز ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحاشية لا يستلزم  
وجوب حذف امر **قوله** وسلا عطف منار على مثال **قوله**  
او اهلا لا احبب اي كما جاز ان يكون صفة مكان جاز ان يكون  
المراد اهل الشخص في مقابلة الاجانب جمع الاجنبى فكانت قلت

ك

ع



آتت اهلك واقاربك **قوله** وطيت الوطى كوفتن راء قال  
 قدس سرع في الحاشية السهل تقين الجبل والخرن ما غلظ  
 من الارض **قوله** بوجهه او بقلبه فيه انه يخرج نحو  
 بآله قيل نداء الله تعالى مجاز لتشبيهه بمن له صلوح  
 النداء ولا يخفى ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان  
 القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى ان يقال المراد  
 بكونه مطلوب الاقبال كونه مسئول الاحابة **قوله** مثل  
 يا سمآ ويا حبال اخذ لك ان تقول ان نداء هؤلاء من باب  
 التحنيل لشبهها بمن له صلوح النداء **قوله** منزلة من له  
 صلاحية النداء السرعة امثال الامر **قوله** فان المندوب  
 ايضا قال بعضهم اخ هو الخولى ويؤيده قولهم في المرائع  
 لا تبعد اى لا تقلك كاتم من صنم بالميت يصوره حيا فكهوا  
 موته فقالوا لا تبعد اى لا بعدت ولا هلكت **قوله** فالاول  
 ادخاله مع ادخاله مع ان فيه ضم نشر **قوله** مناسب ادعو  
 الانشأى لان الجملة الندائية انشائية فالاول تقدير  
 دعوت او نادت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيها  
 بلفظ الماضى **قوله** واحترز به عن نحو ليقدر زيد لم يقل عن  
 نحو اطلب اقبال زيد كما قال بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا  
 يكون زيد مطلوبا اقباله بل مخبر عن طلب اقباله **قوله** او  
 للمنادى بان يكون حالا من ضمير اقباله **قوله** وناصبه الفعل  
 المقدر وهو ينصب المصدر اتفاقا نحو يا زيد عاظا والحال  
 ايضا عند المبرد نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال القيام **قوله**  
 وعند المبرد جرف النداء منه مسد الفعل فيه ان القول بانه  
 ساد مسد الفعل يستدعى بحسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه  
 مجازا والظاهر ان سيبويه يجوز هذا المجاز **قوله** ابو علي اخ

رد بان الهزة من ادوات النداء واسم الفعل لا يكون اقلا من  
 حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان  
 اسم فعل لم يدون المنادى لكونه جملة واجيب عن  
 الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها لا تقا حوز فيها ما لا يجوز  
 في غيرها الا ترى الى الترقيم وعن الثاني بانه قد يستتر نحو  
 ان يعنى انضج وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل  
 به كلاما كجملة القسمية والشرطية **قوله** ويبقى على ما يرفع  
 به اى بالضرورة لا بالامكان العام لا يقال فينقض الحكم  
 بالعلم الموصوف بانه مضافا الى علم لان ذكره فيا بعد بمنزلة  
 الاستثناء **قوله** لقلنا باعتبار المحل فان محلها اثنان  
 مفرد معرفة ومشتقات بخلاف حال النصب فانها ثلثة او  
 لقلنا بحسب التحقيق والاستعمال وفيه خدشة **قوله**  
 ولطلب الاختصار اذ بالقياس الى ما علمت تعين مواضع  
 النصب من غير حاجة الى تحصيلها **قوله** على الضمة لفظا  
 او تقديرا كما في المقصور والمنقوص والمبني قبل النداء مثل  
 يا هذا يا هؤلاء ويا انت وجوز ايضا يا اياك نظر الى كونه  
 مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر  
 على قدر الضرورة كما قال

سلام الله يا مظهر عليا . وليس عليا يا مظهر السلام .  
**قوله** التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء يعنى  
 انه من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشئ **قوله** او الفعل مسند  
 عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسندا الى ضمير المنا  
 او الفعل مسندا الى الجار والمجرور **قوله** هو ارجاع الضمير الى  
 الاسم غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان  
 المنادى لكنه حال عن التكلف الذي في رجوع الضمير الى المنادى



**قوله** اي لا يكون مضافا الى معنى ان المفرد مقابل للمضاف  
 لكن اريد المفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف ايضا اما  
 اخراج المنادى المجرور باللام او المفتوح بالالف بتلك الالة  
 فعبارة **قوله** وهو كل اسم اخذ قال الشيخ الرضي ما حاصله  
 يرجع الى ان شبه المضاف اسم يجيء بعده امر من تمامه  
 وذلك الامر ثلثة صروب اما معموله نحو يا طائعا حبيلا  
 يا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الال  
 على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد  
 سواء كان علما نحو يا زيدا وعمرا اذا سميت شخصانية لك المجموع او  
 لم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين  
 كاربعة فهو كمنسة عشر الا انه لم يركب وانما قيدنا المعطوف  
 بما ذكرناه لانه لو لم يكن كذلك لم يكن شيئا للمضاف لجواز جعله  
 مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة وانما نفت  
 فانه لدلالة على معنى في المتبوع بمنزلة جزيه ويشترط  
 ان يكون ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا يجعل  
 وقوله **الا يا خلة من ذات عرق**

وانما اشترط ذلك اذ لو كان النعت مفردا جاز جعله مفردا  
 معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا نحو يا رجل الظريف  
 بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى  
 مفردا معرفة والجملة او الظرف وصفا لانه الجملة والظرف  
 لا يقعان صفة للمعرفة وفي جعلها صلة للذي يفوت  
 الاختصار الذي هو المطلوب في النداء الا ترى الى ترخيم  
 المنادى في السعة وحذف صيغة النداء فانهم مضطرون الى جعل  
 النعوت بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف  
 ولهذا جعلوه في باب لامضارعا للمضاف فلا يقال لا طريفا في

الدار بل يقال لا طريفا فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس  
 المعنى على تعقيب النداء **قوله** معرفة قبل النداء يقال  
 يلزم اجتماع التعريفين وهو مستنع لانا نقول  
 المستنع اجتماع التي تعريف لا يقال يلزم ذلك الاجتماع  
 في المنادى المضاف المعرفة لانا نقول صورة الاضافة  
 ليست بصفة في التعريف مع ان محل الدخول مختلف لوقوعه  
 موقع الكاف الاسمية اعم ان الاسماء المظهرة مما لا خطا  
 فيه اذ هي كلها غيب الا انه لما سري اليه الخطاب بواسطة  
 حرف النداء جرى مجرى المصنوع الذي وضع للخطاب وصار في  
 حكمه وانما عد لوانا من الاصل الى الظاهر لئلا يتسارع  
 الى فهم كل واحد من الحضار انه هو المخاطب والمدعو **قوله**  
 وكونه مثلها افراد او تعريفنا انما اعتبر بما لتقوى جهة النداء  
 لا يلزم بنا المضاف وما في حكمه والندوة الغير المعينة **قوله**  
 وانما قلنا ذلك ان قلت مشابه المشابه للشئ لا يلزم  
 ان يكون مشابها لذلك الشئ لجواز الاختلاف في وجه  
 الشئ قلنا المشابهة هاهنا بمعنى المناسبة والمناسب  
 للشئ مناسب لذلك الشئ قطعاً ولو بالواسطة ولو قيل  
 ان المشابهة بمعناها فنقول المقصود من ذلك تغليب  
 جهة الاتحاد لتقليل ما به الامتياز وجعله كانه هو الكاف  
 الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكاه في مبينة لزوم بناؤه  
**قوله** ويا زيدا ويا زيدا وان قيل العذر اذا شئ او جمع  
 لزوم فيه اللام بعد لا عن تعريفه الزايل بالتكثير فكيف يصح  
 هذا المثال لان الجيب بان لفظة يا قامة مقام اللام **قوله**  
 وتخفيف حصر لفظة يا بالاستغناء **قوله** وهي لام التحصين  
 معدية لا دعوا المقدر لصغفه بالامارة **قوله** دالة على انه



مخصوص هذه الالة ان تكون لامر يعنى به وذلك الامر المعنى  
به يجوز ان يكون اعانة او تعجيبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم  
تقع تلك الالة حالة النداء الامع احد الثلاثة **قوله**  
ليلا يلبس بالمستغاث له متعلق بما يتعلق به لامر المستغاث  
وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا الله من امر الفراق  
وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اى استغثت من  
امر الفراق **قوله** لان علة بناءه اى اى قيل دخوله الحار على  
غير المنصرف يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبنى اجيب  
بان علة بناءه فى غاية الضعف وبانه مدخوله اللام مضافا  
عما هو مدار الشبه وهو با وخارجا عن الافراد وفيه ان  
البدل مبنى مع بعده وان الافراد هنا فى مقابلة الاصناف  
لا فى مقابلة التركيب فلا يبعد ان يجاب بان حرف النداء واللام  
اذا اجتمعا كانت الغلبة للام لقرنهما كما فى المتنازع **قوله**  
واجيب اى او بان قوله مثل يا عبد الله من تمته القاعد  
وقد يجاب عن لام التمديد ايضا بانه قليل **قوله** ولا لام  
قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة فى اخر المستغاث فلا  
يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة المندوب واو اويا او الف **قوله**  
يا طالعا جلا فيه انه لم يعتد باعتماده على موصوف مقدم لم يصح  
عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف يعود للهم  
الا ان يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر لكن ببقى شئ وهو ان  
طالعا جلا اذا ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف  
يصح ان يكون موصوفة نكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف لما  
وقع موقع الموصوف لم يتنع ترقيقه **قوله** وهذا يوقفت لنصب  
رجلا اى يقال يا رجلا بالنصب حال كون رجلا غير معين لاجال  
كون رجلا لغير **قوله** مثل حسنا وجهه ظرفا قال قد من سر

٢٠١

فى الحاشية وانما قد تاه بقوله ظرفا ليكون نصا فى كونه نكرة  
لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه  
الظرفى انتهى اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين  
وجب وصفه بالمعرفة الا اذا كان منعوتيا بجملة او ظرفا  
فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا يجعل القدوس  
بل يقال قدوسا وذلك لانه كره وصف الشئ بالمعرفة بعد  
وصفه بالنكرة وان كانا ذلك قيل **النداء** ونواجع المنادى  
المبنى لم يقصد بكونه غير المبهم الذى جنى به للتوسط اعتمادا  
على ما سبكه **قوله** لان نواجع المنادى المعرب غير البدل  
والمعطوف الا فى حكمها **قوله** تابعة للفظه فقط سواء كان  
منصوبا او محمورا نحو يا زيدا وعمرو ولا يجلوا على محله النصب  
كما انجبى ضرب زيد وعمرو **قوله** ووقيدنا المبنى بكونه على ما يرد  
به هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور فى تابع  
المستغاث بالالف قيل وكذا لا يتصور الرفع فى تابع العلم  
الموصوف بآين اذا كان مفتوحا وذلك ان تقول ان اللام  
فى المبنى للبعد اشارة الى ما فهم من قوله ويبنى على ما يرفع به  
فلا حاجة الى التقييد **قوله** او مشبها بالمفرد الظاهر انه  
لا حاجة فى ادراجه فى المفرد الى هذا التقييد لانه مفرد حقيقته  
لانه ليس بمضاف نعم فى اخراجه عنه يحتاج الى تحمل كاشير اليه  
**قوله** فانما لما اى فاعتبر حكم المفرد ليتحقق العمل بالشبه  
بالاصنافه اذا كانتا منادى **قوله** ويا زيدا الحسن وجهه  
ويا هؤلاء العشرة رجالا **قوله** اى المعنوية صرح فى شرح الفصل  
به **قوله** لان التاكيد اللفظى اى وذلك لان الثانى عن الاول  
لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشرا لما باشر الاول **قوله**  
ويا زيدا زيدا نص فى التاكيد وفى جعل اى على ذلك بدلا وجعل

فع



سبويه اياه عطف بيان نظر لانها يفيد ان ما لا يفيد الاول  
 واذا وصلت الثاني فابوع ويضم الثاني على انه يؤكد لفظ  
 موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصفية كافي قوله  
 تعاط بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان  
 العلم لا يوصف به **قوله** والصفة قال الاصمعي لا يوصف  
 المنادى المضموم لشبهه بالمضمر وارتقاء العالم وان تصابه  
 في مثل يازيد العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه  
 التساوي في جميع الاحكام **قوله** وعطف البيان ذهب الشيخ  
 الرضي الى انه بدل حكمه حكم المبدل عنه **قوله** والمعطوف  
 مجزئ المستع دخول يا عليه لم يقل والمعطوف المعروف باللام مع  
 انه اخصر ليشير الى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول  
 يا عليه ولينجز عنه نحو يا محمد والله لتعين الرفع **قوله**  
 ترفع ولا يبنى الصفة كافي لارجل ظرف لان النفي متوجه الى  
 الصفة دون النداء والرافع هو حرف النداء لشبهه بالرافع في  
 كون اثر كل عارض مطرد او لم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى  
 لمكان البناء **قوله** الظاهر والمقدر مثل يافتي ويا هو لا فان  
 صفتها تقديرية مفروضة كاذبة اليه الشيخ الرضي والظاهر  
 ان يقال ان طولا ضاهيا محليا لانه مفرد معرفة معربا لو وقع  
 موقعه لضم كان له نصبا محليا لان مصافا لو وقع موقعه  
 لكان منصوبا **قوله** والمعطوف المستع دخول يا عليه يعني  
 ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله يختار **قوله**  
 مع جويزه النسب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية **قوله**  
 لان المعطوف مجزئ انظر ابو عمر والى جانب اللفظ ونظر  
 الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فحمله مرفوعا تنبيها على  
 الاستقلال اه قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان المتبوع

غير المضموم يعني هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على  
 الاستقلال مع غاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان  
 المتبوع مضموما **قوله** ان كان كالحسن قال الشيخ الرضي كلام  
 المبرد لا يدل على ما نسب اليه لانه قال ان كانت اللام في العلم  
 اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لها فيه ولا  
 يفيد ان التعريف بل يلح بها الوصفية الاصلية فكانه مجزئ عنها  
 وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابى عمرو لان اللام اذا  
 تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد انتمى ان قلت يجوز ان  
 يراد بقوله كالحسن ما يشبهه في كونه علما اذا لام قلنا كلامه في  
 شرحه باني عنه اذ قسم بما قسم به الشارح قدس سره **قوله**  
 اي كاسم الجنس في جواز نزاع اللام عنه علما كان او غير علم فدخل  
 فيه الرجل وخرج عنه الصبي اذ اردت تحقيق الحال في صحة  
 نزاع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا  
 مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن  
 او مصدرا كالفصل وذلك للمح الوصفية وقصد مدح او ذم بها  
 لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في مجد وعلى المجد والعلو وكذا ان كان  
 اسما له معنى جنسي يقصد به مدح او ذم كالاسد والكلب ولا خفا  
 في جواز نزاع اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعا مع اللام  
 يجوز نزاع اللام عنه لانها كعص حروف الكلمة وهي اقسام منها  
 ما يكون في الاصل للجنس ككثر استعماله لو احدى لخصلة مختصة  
 من بين ذلك الجنس ووجب ان يكون معها لام او اضافة ليفيد  
 الاختصاص وهو العلم الغالب والاتنا في هذا القسم يتصور ان  
 يكون له معنى جنسي ثابت عرف ثبوت للمعنى العلمي ومنها ما لا  
 له معنى كالثريا والبراق والعيوق اسما الكواكب المخصوصة  
 ومنها ما يتصور له ذلك لكن لم يثبت كافي اعلام الاسبوع من



الثلاثا والاربع والخميس فالها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع ولحق  
ومنها ما يتصور له ذلك وثبت لكن لم يعرف بثبوت المعنى العلمي  
كالشئ للكوكب فاننا لا ندري ما معنى الاشترافيه وهذه الاضمار  
الثلاثة اعلام غالبة عند من لكن بحسب التدبير للحاق بها هو  
الغالب فان الغالب في الاعلام اللازمة لامان ان تكون اجناسا  
صارت اعلاما بالغلبة **قوله** مثل ياتيم كلم نظر الى ان تيمنا في  
نفسه غارت وجوز الشيخ الرضى فكر نظر الى الخطاب العارض  
**قوله** غير ما ذكر صفة او بدل **قوله** اي حال كون كل منهما مطلقا  
وحال كون كل منهما تابعا لمفرد او مضافا **قوله** اي العلم المنادي  
المبنى على الضم فخرج عبد الله وزيدان وزيدون اذا جعلت  
علما **قوله** فحقوقه بالنقصه وجذف الالف خطا في ابن  
وابنة وحذفوا العلم كالحا مع تلك الصفات في غير الندا  
جذف تنوينه والالف في ابن خطا **قوله** التي هي حركة الاصلية  
اي سهل ذلك كون الفتحة حركة المسحقة في الاصل **قوله**  
واذا نودي الخ فيه اننا متى العلم وجهه المعرفين باللام جذف  
اللام بالتوسط فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدا  
وقد يجاب بان اللام فيها جبر نقص التعريف التام بل  
بالتكثير لا بالتعريف فيجرب بان بقوله المعرف باللام **قوله** اي  
اذا اريد الخ كثيرا نطلق الافعال الاختيارية ويراد مبدؤها  
اي الارادة **قوله** قيل مثلا انما قال مثلا لان قصد نداء المعرف  
باللام على اطلاقه لا يستلزم قول يا لها الرجل واخويه جضوها  
ولكن ايضا في تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا لها الرجل واخويه  
الكلام الذي وسط اي او هذا او ايهذا كما قيل في كل فرعون موسى  
ان المراد لكل ظالم عادل **قوله** يتوسط اي هي موصوفة قال  
الاضمار هي موصولة جذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة التحقير

المنادي ويؤيده كثرة وقوعها موصولة ونكرة ووقوعها موصوفة  
وانما لم تنصب مع انها مشبهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر  
صلتها تبنى على الضم **قوله** مع ها التنبية المشار الى حرف الندا في  
التنبية لان الندا ايضا تنبيه فاجبر بقرها التنبية ما فات  
ببعد حرف الندا **قوله** بتوسط هذا ليس نصا في الوصله وان  
قد يقصد نداءه بخلاف اي فانه نص فيها ولذلك قد يقتصر  
على هذا ويؤتى بتابعه كما يؤتى بتابع تابعه فيقال يا هذا الرجل  
وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان  
المعطوف في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف باب هذا الا  
بندى اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها ولا يؤتى بتابعه بل  
يؤتى بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لا متتابع وصف  
ايها الا بندى اللام **قوله** بتوسط الامرين معا السرف في توسط  
تلك الامور ان يتبع الندا على ما قصد نداءه وبيان ذلك ان  
الندا لا يتبع الاعلى ما هو معلوم الماهية فلا يقال يا شئ الا  
اذا قصد التحقير فاذا كان المناسب ان لا يكون الواسطه معينة  
والوقوف الذهني عند ثم المناسب ان يكون ذلك المبهم خاليا لما  
يرفع ابهامه بحسب الوضع لتشتد الحاجة الى المعين ثم الانسب  
ان يكون ذلك المبهم مبهما يكون طالبا للمعرف باللام فيقع الندا  
عليه فلهذا وسط تارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب  
وصفه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا اريد تعيين جفس ما  
اليه وتارة بام اذا قطعت عن الاضافة وايدل مما اضيفت اليه  
ها التنبية لما عرفت فالها ح مبهمة بخلاف ما اذا لم تقطع  
او ابدل مما اضيفت اليه التنوين فالها معينة بما اضيف اليه  
وهي حينئذ لرفع ابهامها بالمعرفة باللام او بوصفه باسم  
الاشارة الذي يرفع ابهامه بالمعرف باللام وانما وصف اولها



الاشارة لما فيه من التدرج في التعيين وتكرار المبهم الذي  
 يورث زيادة شوق **قوله** لانه المقصود بالنما بحسب  
 الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى المتنوع **قوله**  
 لانها توابع منادى معرب اندفع بتقدير المنادى ما يقال من ان  
 تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمر وبالرفع  
 والنصب وقد يرفع في المثال المذكور ليس تابع المعرب واحد  
 فان زيدا باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد وفيه اثبات  
 للمعرب باللام ايضا اعرابين اما الرفع فظاهرا واما النصب فلانه  
 منادى معنى فيكون منصوب المحل **قوله** يانه اختص هذا اللفظ بشيا  
 كما اختص سماء سبحانه بشيا منها قطع مزية في النداء وغيره  
 حذف الحار مع بقا أثره فيه وحذف حرف النداء وتقويين اليمين  
 واخرنا بتركها باسمه سبحانه نحو اللهم وقد يراى في اخره يا خوالهم يا  
 ولا يوصف اللهم عند من لا لا توصف الاسماء المختصة بالنداء  
 سماعا نحو يا فلان يا نومان اي كثير النوم ولا يقال رجل نومان  
 ونحو اللهم فاطر السموات محمدا على نداء مستأنف **قوله** وعوض اللام  
 عنها فلهذا لا يجزى بينهما الا قليلا نحو قوله معاذ الله ان يكون كطسه  
**قوله** فلا يقال اخذ وقد يقال في غيرها نحو قوله كطينا ريسعها  
 لاهه الكبار يضم الكاف اي الكثير **قوله** خاصة اي خص  
 خصوصاً **قوله** من اجل ذلك الى اخره وان كانت جديله بالوصل عنى  
**قوله** في قولهم في الغلامان اخذ ايا كما ان بتغيا الى شرا وفي رواية  
 ان تكسبا في شرا **قوله** في ذلك خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب **قوله**  
 اي في تركيب او فيما قصد ذكر المنادى مصنافا ثم ذكر المضاف  
 اليه **قوله** صورة اما ان الاول مفرد صورة فظاهرا واما ان  
 الثاني مفرد فلانه تكرار الاول بعينه واما عدى فانه مجهول  
 بحسب الظاهر **قوله** اما الضم في الاول قيل النصب في الثاني

حينئذ ليس على انه تأكيد لانه خرج عن العملية بالاضافة اذ القصد  
 الى المضاف يغير القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من المفرد  
 فلا يكون عين الاول فاذا كان الاول توطئة كان الثاني بدلا واذا  
 كان مرادا كان الثاني عطف بيان **قوله** ويتم الثاني تأكيد  
 لفظي وانما جئنا بتأكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه ليلا  
 يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا  
 بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة لانه لما كرر الاول  
 بلفظه وحركته بلا تنوين صار الثاني كأنه هو الاول فكانت  
 لفصل الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع امتناع الفصل  
 بين ان واسمها الا بالظرف وانه قال . ولا للمباهم ابد واء .  
 مع ان حرف الجر لا يدخل الا في الاسم **قوله** وذلك مذهب سق  
 والخليل **قوله** او مضاف الى عدى المحذوف ليلا يلزم التقدير  
 والتاخير والفصل **قوله** لانه اما تابع مضاف بالاضافة  
 كاذب اليه سق وتأكيد لفظي والتأكيد اللفظي في الغلب  
 حكمه حكرا الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكان ان  
 الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس  
 بمضاف **قوله** او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد  
 والسيدي **قوله** يا يتم يتم عدى لا ابا لكر قال الجوهري  
 ولا ابا لان هو مخرج ومعناه انك ما جئت شجاع لا تحتاج الى من  
 ينصرك ويقوم بامرك وقال الان زهرى هوشتم لاستم فوقه  
 اي لسبب يا بن سيد **قوله** فتح التا وهو الاصل كما هو المشهور  
**قوله** وسكونها وهو اكثر **قوله** اكثفا بالكسرة وقد  
 يضم وذلك في الاسم الغالب عليه بالاضافة الى الياء للعمل بالمراد  
 منه للقرأة الشاذة رب احكم بضم الباء **قوله** وقبلها الفا  
 او ما للحقة ولا ممداد الصوت ورفع المناسبات للنداء قيل



هي لغة طي فانه يبدلون اليا الواقعة بعد الكسرة الفاق قال  
في بقي وفتي بقا وفتا وفي جارية وماضيه جاره وماضاه  
**قوله** وقد حاشا اذا الخ قال الشيخ الرضي اما فتح يابني  
والاصل يا بنيا فليس بشاذ كما شذ في يا غلام لا اجتماع  
يا اي **قوله** ويكون المنادي يعني ان اليا في قوله وبالهاء  
للملا بسة والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة خبرا  
وقوله وقفا اما حال او ظرف ولان ان تقدر فعلا معطوفا  
على الفعلية اي يوقف بالهاء وقفا قال وبالهاء وقفا قال  
الشيخ الرضي اذا وقفت على يا غلاما فالهاء لبيان الالف واذا  
وقفت على يا غلاما يسكون اليا وصلا فالوقف عليها بالسكون  
اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على حذف ياره  
وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاصي باسكان الضاد  
واذا وقفت على يا غلاما بفتح اليا وصلا جاز الاسكان  
للووقف وجاز الحاقها بالسكت مع ابقاء الفتح **قوله**  
باب ادال يا بالتا لانها منتاسبان في انهما تترادان في اخر  
الاسم ولما كانت اليا بدلا من التا غير متحصنة للتانيث  
طولت التا لكونها يوقف عليها بالهاء لا فقا عوض عن زايه  
بخلاف بنت لا تاتاه عوض عن اصل ان قلت كيف  
جاز الحاق تاء التانيث المذكرا حبيب ان التا في يابيت تاءت  
مع ان التا في المذكور غير من يز خو حامة ذكر وشاة ذكر **قوله**  
لمناسبة اليا يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل  
منه فيكون في المبدل شايبة من المبدل منه **قوله** وقد جالضم  
وعليه قرى يابيت بالضم **قوله** لاجرايه مجرى المفرد المعرفة  
لانه اسم في اخره تاء التانيث خوشبه **قوله** وبالف  
عطف على محذوف اي بغير الف والالف **قوله** فانه غير

علم

جائز قد جمع الفز زوق بينهما في قوله هما ساي في من قوتنما  
**قوله** اي واقع يعني ان الجواز وقوعي **قوله** في سعة الكلام  
هذا الصيغ يتبادر اليه الذهب ويويده مقابلة الجواز للض  
ولان لا تقيد وتجعل الجواز شاملا للضرورة واما وقع  
ترخيم المنادي في السعة لكون المقصود في هذا هو المنادي  
له في قصد سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود مع ندرة  
الاستبان لان الانسان في حال ندائه اكثر انتباهها لاسمه  
منه في غير حالة النداء **قوله** اي لضرورة شعيرة اشار الى انه  
مفعول له لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل  
الجزا لانه صفة الترخيم والضرورة والاضطرار صفة الترخيم  
فلم يتجدد فاعلها وحذف اللام مشروطا بخاد الفاعل والجل  
على عدم الاشتراط كاذهيب اليه بعينه بعيد لانه يخالف مذهب  
المصنف ولان ان ترفع ضرورة على الخبرية اي الترخيم في  
غيره اثر ضرورة نحو قوله وبارمية اذى تساعقا الاصل  
اذمية **قوله** وهو حذف الاظهر ان يهيم بقرين الترخيم  
على حكمه لانه المقصود **قوله** اي ترخيم المنادي  
والرخه بالمعجمة كالرحمة بالمهمله صيغة ومعنى ويقال  
كلام رخم اي رقيق والترخيم التليين والحذف **قوله**  
اي اخر المنادي فخرج حذف يا غلاما لانه ليس اخر المنادي  
بذليل اعتبار الاعراب فيما قبله ودخل فيه حذف الكلمة  
الاخيرة في بعبلك بدليل اعراب **قوله** اي لمجرد  
التخفيف فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا نحو يدي  
لان حذف اخره للزوم احد الامر من اما تقدير الاعراب اذا  
سكن الاخر واما اجرا الاعراب على حرف العلة اذا حرف ذلك  
ثقل في اخراجه ان الترخيم حذف في التركيب والحذف في غير حالة

ور

الترخيم



الافراد **قوله** لا لعلة اخرى من قال انه حذف في الاخر بلا علة  
 او على سبيل الاعتباط اراد هذا المعنى والاعتباط في اللغة  
 ذبح الشاة بلا علة **قوله** ارجاع الضمير المرفوع الى  
 الترخيم مطلقا لانه ذكر المقييد مستلزما لذكر المطلق **قوله**  
 والضمير المجرور الى الاسم كان الترخيم لا يوجب في غير الاسم  
**قوله** او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى لان  
 ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى **قوله** ان لا يكون  
 مضافا له قال ان يكون مفردا لان اولي لانه اظهر في اخراج  
 شبه المضاف اذ سبق منه جعل المفرد في مقابلة المضاف  
 وشبهه **قوله** قيل اكتفى بذكر المضاف من المشبه به اذ هما يتحدان  
 حكما **قوله** لانه ليس اجزاء المنادى نظمه الى المعنى هذا  
 ظاهرا ان كان المركب الاضافي علما فان الجزم بمنزلة ذاي زبير  
 واما اذ المركب علما فبينا انه ان المضاف من حيث انه مضاف  
 لا يتم بدون المضاف اليه **قوله** ولا من الثاني خلافا للكوفي  
 نحو قوله مخه واحظكم بالكرم **قوله** لانه ليس اجزاء  
 هذا ظاهرا ان المركب الاضافي علما اما اذا كان فلات  
 المركب الاضافي براعى حال جزية قبل العملية في استقلال  
 كل من الجزين باعرابه **قوله** فامتنع الترخيم فيما يقدر غاية  
 اللفظ والمعنى **قوله** ولا جلة بعض العرب رخم الجلة بحذف  
 عجزها نحو يا تابط **قوله** ولزيادة على الثلثة لم يلزم نقص  
 الاسم الذي في حكم العرب انما قيد به لجواز النقص فيما ليس  
 في حكم العرب نحو ما ومن واما نحو يد فالخذف فيه شاذ والشاذ  
 لا يعيابه **قوله** بلا علة موجبة انما قيد به لجواز النقص  
 بالعلة الموجبة كعصا **قوله** ولما بتا تانيث قد كثر الترخيم  
 فيه ولهذا عومل اخر غير المرحم منه في بعض المواضع معاملة

عكره اى المرحم

المرخم

المرخم اعني فتح التاء واذا وقف على ذلك المرخم الحق اخره ها السكت  
 فيقال في ياطح ياطحة وذلك لانهم يلحقون ها السكت باخر  
 ما ليست حركة اعرابية ولا مشبهة بها وقليل ما يوقف على  
 السكون وقد يعني عن الها في الشعر الف الاطلاق نحو  
 قفى قبل التفريق يا ضبا عاه **قوله** زيادتان قيل لابد وان  
 يكونا بالمعنى فخرج نحو عصب **قوله** في حكم الواحدة صفة  
 لزيادتان ومن قيل فلات في السعادة **قوله** في انما زيدا  
 معا وان كانا كل واحد للمعنى مغاير معنى الاخر كزيادتي مسلمان  
 وسلمان عليهما وهاتان الزيادةتان سبعة اصناف زيادة  
 التثنية كما مر وزيادة جمع المذكر السالم نحو مسلمون وسلمون  
 عليهما وزيادة جمع المؤنث السالم نحو مسلمات ومبراتا نحو مروا  
 وعثن وخراسان ويا النسبة وشبهها نحو كوفي وكوفي والفا  
 التانيث ومرة الاستملاق مع الالف التي قبلها **قوله**  
 او كان في اخره حرف صحيح اصلي لم يقيد الشيخ الرصم به بل قيد  
 بكونه غير تانيث حيث قال كان عليه ان يقول غير  
 تانيث ليجزى نحو سعادة فعلى هذا يكون التشبيه بينه  
 وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما في اسماء وافراهما  
 في نصري ومختار **قوله** وهو اعم انما علم لان ترخيم مثل  
 مدعو ومري جذو الحرف الاخير والمدة السابقة **قوله**  
 في حكم الصحيح في الاصل او في صحة اجزاء الاعراب عليه موافقة  
 ما قيل من انه مثل ولو وظي ملحق بالاسم الصحيح لصحة  
 اجزاء الاعراب عليه **قوله** او واو او يا ساكنة احترز عن  
 نحو كهون على وزن سفر جل عظيم السحاب ومشرق على وزن  
 مدرج اى مقطوع شرافة وهو ورق الزرع اذا طال وكبر  
 حتى يخاف فسادة فيقطع **قوله** حركة ما قبلها من جنبها



فخرج نحو سؤور وعلق نبت يتعلق بالشجر **قوله** فانه لا يحذف  
 الا خلافا للاختصاص فانه يحذف المدة ايضا **قوله** لان نحو بنون  
 لم يحذف زيادة بنون جمع ابن لانها غير ثابتة الواحد فكانه  
 ليس جمع المذكور السالم كسؤور **قوله** اما في الاول لما كانت  
 علة الحذف في القسم الاول مغايرة لعللة الحذف في الثاني  
 كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل حذف حرفان في ما قبل اخي  
 مدة **قوله** وبلغت عن النقد قال قدس سر في الحاشية في  
 الحاشية النقد صفار العنم انتر قال في الصراح نقد بنحيتين  
 نوعي اذ كوسفند كوتاه دست وباع دست روى نقده لكي يقال  
 له لتلك **قوله** وهي خمسة عشر قالوا اذا رخت اثنا عشر  
 واثنا عشر واثنى عشر واثنى عشر حذف عشرة منزلة  
 المؤن في اثنان قال المصنف وفيه نظر من جهة ان الثاني اسم برآ  
**قوله** يا خمسة وفي الوقف قلب الها تأو كما انك لو سميت رجلا  
 مسلمين ورخت وقفت قلبت تأ المسلمة بالها فحذف واحد  
 اي فالحذف حرف واحد اتيها هنا بالجملة الاسمية  
 بقرينة الفاء لكون هذا الحذف كثيرا مستمرا ان قلت استمراره  
 تجدد وهو مستفاد من المضارع لاسم الاسمية قلنا هذا  
 اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فتشوبى  
 والشارح قدس سر نظر الى الافراد كما هو المتبادر والمنااسبة  
 المضارع لما في الذي الواقع جزا في الشق السابق فنقد المضارع  
 والفاء الجزائية تدخل على المضارع المثبت **قوله** وهو في حكم الثابت  
 لان قيل انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف لعللة  
 موجبة وليس المحذوف ها هنا لعللة موجبة فينبغي ان يجعل  
 المحذوف في يدوم اجيب بان المحذوف هنا لعللة قياسية  
 مطردة فاجعلوه لا المحذوف للعللة الموجبة **قوله** فيبقى الحرفان

الا في مواضع منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حذف حرف ليس منه  
 فيقال في اعمون قاصون اعلى وقاص ومنه اسم يبقى بعد المحذوف  
 منه حرف اصلي السكون كان مدغيا في ذلك المحذوف وقبلة الى  
 نحو اسحار بكسر الهزة او فتحها وهو ثبت فسيبويه يفتح الآخر وغير  
 يحذف الكسر ايضا وان لم يكن اصلي السكون يرد الى اصل حركته  
 ان لم يمسكنا ان يجوز وان لم يكن يلمس مسكنا فالخاء يبقون  
 الساكن على سكونه نحو يا بحر والفاء يرد الى اصل حركته وهو الكسر **قوله**  
 فيقال الفاء فصحة اي اذا كان كذلك فيقال ان عاطفه عطف  
 الفعلية على الاسمية الماولة بالفعلية كانه يجعل المنادى ثابتا  
 بجميع اجزائه او المحذوف ثابتا فيقال يا جارا ويا نمود ويا كرو ومثل  
 بثلاثة امثلة لان التغيير في الاستعمال الا قبل اما بالحركة فقط او  
 بالحرف او بكتبيها **قوله** وفي ياكرو وان قال قدس سر في الحاشية  
 كروان طائر ضعيف طويل العنق انهم قال في الصراح هو طائر  
 يقال له الجباري واثر اشواط كبريد كرى يري كراوي جماعت  
 كروان بالكسر ايضا جماعت على غير القياس فلا جرم قلبت باللام  
 لم يأت في كلام العرب اسم ممكن اخره واو قبلها ضمة الا وقلب  
 الواو ياء والضمه كسرة نحو الساري والاولى والمنادي في حكم  
 الممكن لعروضه بآية **قوله** وقد استعملوا صيغة النداء في  
 المندوب لان في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فينقل  
 الى المندوب لما فيه من معنى الاختصاص وكثيرا ما حمل العرب  
 بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر معنى عام  
 ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه ومن ها هنا نظير وجه اعراب  
 المتفجع عليه بيا واما المتفجع عليه بواقامه غير ظاهر لانه ليس  
 منادى عنده ولا منقول منه ولا منصوبا بفعل التفجع لانه يتعدى  
 بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب باعنى او احسن ويلمز



ويلزم حينئذ ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب **قوله** **٧**  
 للمفعول به قياساً **قوله** يعني بالما كانت يا أشهر صيغ الناصب  
 انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفي هذا التصريح إشعار بان  
 بآ اصل في هذا الباب **قوله** المتفجع عليه التجمع دردمند شدن  
 صلته اللام فالظاهر المتفجع له ولعل على معنى لام الاجل كما يقال  
 في المجد عليه او التقصير معنى البكا وفيه انه لا يشمل المتفجع  
 عليه وجود **قوله** بيا او واو الباء للاتصاف صفة للمتفجع  
 عليه وليست للسببية والاستعانة **قوله** مما زانه الى ان الباء  
 متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الامتياز ودخول الباء  
 في المقصور اعراب من دخوله على المقصور عليه **قوله** وجاز  
 لك جاز ان لا يلحقه سوا الا ان مع يا او واو قال الاندلسي  
 مع يا ليلا يلبيس بالنفا قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال ان  
 دكت قرينة حال النذبة كنت محيرا مع يا ايضا والا لوجب  
 الالتفات معها **قوله** اي اخر المندوب وقد يلحق في اخر غير  
 المندوب **قوله** فان خفت اللبس قال الشيخ الرضي المتحرك  
 بالحركات الاعرابية لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واخر  
 الرجل في التسمي بجزب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البناءية الا  
 اللبس والمصنف تبعاً مارة من جنبها ولا يعتبر بحركة البناء  
 لكن وبها قال سيبويه تقول في نذبة يا غلام باسقاط الاضافة  
 يا غلاما قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال يا غلامي لحصول اللبس  
 بنذبة يا غلام بالضم **قوله** واغلامك لما لم يكن المندوب مخاطباً  
 في الحقيقة بل متفجها عليه حاز نذبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز  
 في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه  
 وللإشارة الى هذا لم يثقل بقول واغلامه **قوله** واغلامكوه قال  
 الشيخ الرضي اخر المندوب ان كان ساكناً فذلك الساكن اما تنوين

او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فحذف للساكنين  
 وتزاد الالف واما المدة فان كانت الفاعل فيها لالف النذبة نحو  
 واغلامكوه خلا فالنص فان يقول استغنى بها عن الف النذبة  
 وان كانت واو او واو فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو  
 يا قاضياه واما نذبة يا غلامي بسكون اليا فسيبويه يقول يا غلام  
 لان اصلها الفتح والميم يقول يا غلاميه وان لم يكن للواو والياء  
 اصل في الحركة وان كانتا مدتين فاندك تكفي بما فيه من المد نحو  
 واغلاموه وواغلامي وواضربوا واضربوا اذا سمي بها وان  
 لم يكونا مدتين جيت بالالف النذبة بعد ما ان شئت واما ميم الجمع فلا  
 يأتي بعدها الف النذبة ليلا يلبيس الجمع بالمشي نحو واغلامكوه وواغلام  
 غلامي والواو والياء بعدها اما اللتان حذفنا في الجمع للاستعانة  
 رد بالمد النذبة واما الف المدة قلبا واو او يا للبس اما الساكن  
 غير هذه الاشياء فيفتح ويلحقه الف نحو يا منافي المسمى **قوله**  
 لبيا لها ولا سيما الالف طفا بها واذا جيت بعدها بيا ساكنة **٧**  
 تبينت كاتين بها الحركة وهذه الها حذف وصلا وربما ثبت في  
 الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراً للوصول مجرى الوقف **قوله**  
 الا المعروف وجب ان يكون المندوب معرفة سوا كان قبل النذبة  
 او بعدها ووجب ايضا ان يكون المتفجع عليه مستهواً بذلك علماً  
 او غير علم نحو وامر قلع باب خيراه واما ما حكاه الكوفيين من قوله  
 وارحلا مسجاه فتشاذ **قوله** لان اتصاله بالصفة ليس كال اتصال  
 المضاف بالمضاف اليه لهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف  
 في السعة دون المضاف والمضاف اليه وقرأة ابن عامر قتل اولادهم  
 شكايم واردة على المستدود وكذا ليس كال اتصال الموصول  
 بالصلة **قوله** لان نداءه لم يكن فيه ان هذا التعليل يقتضي  
 اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك قد يقال لا يجوز الحذف



من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا  
 عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة ولا من  
 المعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف  
 مما يعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على التكرير **قوله** لانه كاسم  
 الجنس لانه موصوع في الاصل لما اشار اليه المخاطب وبين كون  
 الاسم مستارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تناق ظاهرا فلما خرج  
 في النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على  
 تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء **قوله** سواء كان اي يعني  
 ان جواز الحذف اعم مما ان يكون مع بدل او لا فلا يرد ما قاله  
 الشيخ الرضي من ان المم لم يذكر لفظة الله فيها لا يحذف منه  
 الحرف وهو منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم في اخيه **قوله**  
 نحو يوسف عبري وقيل عني واعتبر من عليه بانه لو كان عربيا  
 لصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون معدولا  
 عن يوسف بكسر السين **قوله** ولفظه اي اذا اوصف بنى اللام  
 فانها وان كانت اسم جنس معر فابالنداء الا ان المقصود بالنداء لما  
 كان وصفه كاتقدم وهو معرفة قبل النداء كما حذفه **قوله**  
 والمضاف الى معرفة عطف على قوله لفظه اي **قوله** او صريحا  
 اذا دخل الصباح **قوله** قاله امرؤ القيس فلما اصبحت اخذت  
 منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله  
 المغموم **قوله** قاله شخص صار منك الخوض على تخليص النفس من  
 الورطة الشديدة **قوله** وفي اطراف كرمها لا طراق خاموش  
 بوزن وحشيم ذريش الكندن ومسرور وكرد **قوله** هي رقية  
 اذا سمعها تليد بالارض فيلقى عليه ثوب فيضاد صار مثالا لمن تكبر  
 وقد تواضع الى هواش منه **قوله** والمعنى ان النعام انما قيل  
 معناه ان ذكر الخبار يكون طويلا المعنى فيراد اخفض عن نقله

للصبيد

للصبيد فان اطول منك اعناقا وهي النعام صفة اصطديت  
 بخلاف قراءة الا يسجد وابشده اللام في قوله تعالى وزين لهم  
 الشيطان اعمالهم فصدتهم عن السبيل فمن لا يفتدون الا يسجدوا والعق  
 فمن لا يفتدون ولا يسجدوا ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم او من  
 السبيل اي فصدتهم عن السجود ولازادة على التقديرين ويجوز ان  
 يقال انه بدل من اعمالهم اي وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا او  
 تقليل اي وزين لهم الشيطان ليلا يسجدوا او فصدتهم عن السبيل  
 ليلا يسجدوا **قوله** اي مفعوله اي به او مطلقا وعلى الاول  
 يجب تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به والامرئى التعريف  
 مانعا لصدقه على يوم الجمعة في يوم الجمعة صحت فيه وعلى الثاني  
 لا يخص ولا باس في التميم مع عدم الحدود ثالثا من المواضع  
 الاربع لانه يحسب بعض افراده منها **قوله** اي اصغر علمه بنا  
 على شرط يعني ان على بناية ولك ان تقول يعني ان على صلة للوقوع  
 اي اصغر اضارا واقعا على شرط مثل وقوع البناء على المبنى عليه  
**قوله** وانما وجب حذفه لا يرد النقص بقوله تعالى انى رايت احد  
 عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لسااجدين لانه ليس من هذا الباب  
 لان الجملة الثانية لم تات لمجرد التفسير بل انى لها مجزئ لتبيين الاولى  
 قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم سااجدين له كقولك  
 علمت زيد اعلمته كابنا **قوله** كل اسم اقم لفظ كل لبيان الكما فيه  
**قوله** بعده فعل مبتدأ وفاعل الظرف **قوله** وزيد انت صار به  
 لانه لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد  
 هند صار بها وزيد صار به العزان وبعده كالمثال المذكور  
 ومثله زيد صار به على ان يكون عر ومبتدأ او صار به خبره **قوله**  
 مشتغل صفة لاحد الامرئين المغموم من لفظه او اول كل من  
 الامرئين على سبيل التنازع **قوله** عنه متعلق بالاستغفال

الجملة ٩



لثنتين معنى الفراغ اولا الاستغفار بمعنى الاعراض **قوله** او  
متعلق ضميره في هذا التوجيه تخرج بالتزام الضمير وتعلقه  
بالضمير بان يكون الضمير من تيمنه بوجه ما وتصور ذلك بوجه  
منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق  
مفعولا لا صلة للفعل وشبهه نحو ضربت غلامه او بالنتيجة  
نحو ضربت غلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا او  
موصوفا لعامل الضمير او معطوفا عليه موصول عامل الضمير  
او موصوفه نحو ضربت غلاما او الذي يضربه او جلا يضربه **قوله**  
لوسط التسليط بكاشتن خبري **قوله** او مناسبة ليس  
في اكثر النسخ بل ليس في شيء من كتبه وانما الحق غيره ليدخل فيه  
الامثلة الاخرى ويمكن ان يتسلط تسليط بعينه او بلازمه فلا  
حاجة في دخولها الى الحاق **قوله** ونفيع الفراغ الخ وخرج ايضا  
اسم بعده فعل او شبهه لا يصح علمه فيما قبله وذلك بان يكون  
اسم فعل او مصدرا او صفة مشبهة او مصدرا بما له صدر  
اللام كان واخواتها ولا امر لا يند او ما وان من حروف النفي  
دون لم ولن ولا او بان يكون صلة او صفة او مضافا اليه  
او واقعا بعد الا او موكرا بنون التوكيد او مستندا الى ضمير  
متصل راجع اليه نحو يداظنه منطلقا او معطوفا او واقعا  
بعد فاء السببية وهي واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او  
غير واقعة في موقعها فيجوز تقدير ما بعدها نحو قوله تعالى  
واما بنعمة ربك فحدث فان التقدير اما يمكن شيء فحدث بنعمة ربك  
فحدث ما في جز الجز شرط وجعل جز الجزا جزا وحققا ان تدخل على  
تمام الجزا بعد تمام الشرط هذا كله ما استفيد من كلام الشيخ  
الرحمن وهما هنا جش وهو ان زيد في زيد اضرب غلامه  
يخرج عنه اذ ليس مجرد الاستغفار بمتعلق الضمير ماضيا عن العمل

فيه بل فساد المعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يتبع على زيد لا يبقا ل  
فساد المعنى غير مانع عن العمل صورة لاننا نقول — يدخل  
فيه مثل كل شيء فقلوه في الزبر اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى في  
التسليط فحينئذ يكون قيد التسليط ضروريا ولم يكن مأل هذا  
القيد وسابقه واحدا كما قاله الشيخ الرحمن **قوله** بالترادف  
فيه مساهلة لان الترادف انما يكون في المفردات **قوله** او باللفظ  
ولو بواسطة كما اذا توالى اسما منصوبات بمقدرات نحو زيد اخاه  
غلامه ضربته اي لا يست زيد اهنت اخاه ضربت غلامه **قوله**  
ولا يتصورح الابتناء بتسليط الفعل المناسب باللفظ وجوز  
الشيخ الرحمن في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه  
فتقول في زيد اضرب غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت  
غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسير للفعل المقدر ومعمول  
الظاهر تفسير للمتعلق المقدر وكذا يجوز تقدير المجاوزة مع  
المتعلق في زيد امرت غلامه وجوز ايضا فيما عدا الصور  
الاولى تقدير فعل الملازمة **قوله** وينصب بفعل يفسره  
ما بعده بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى انما عدا الصور  
الاولى يجوز ان يعد ما بعد الاسم المحدود ناصبا بتكليف بان  
يقال انما سادة معند افعال صلحة لان تنصبا في قولها  
اعني جاوزت واهنت ولا يست اما الصورة الاولى ففيها اشكال  
اذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد لمفعولين بالاصالة  
فتعلقه باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا من الآخر  
فان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه  
بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من  
الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بالجملة بينهما  
في مظاهرا الا انما رقا قدس سره في الحاشية اي في مواقع يظن في بادى



النظر انه من قبيل الامار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع  
**قوله** واختار الرفع ابتدائية لسلامته من تكلف تقدير العامل  
**قوله** بالابتداء لا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب  
فعل وليس يراد به اختيار الرابع **قوله** اي قرينة ترجح خلاف  
الرفع اراد به جهة تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او  
اختياره على الرفع او مساو له وفي القرينة بالمرحمة لان القرينة  
المصححة للنصب موجودة في مثل زيد ضربته لان انقضاء القرينة  
المطلقة يستدعي وجوب الرفع لاختياره نعم لو جعلت ضمير قوله  
عند عدم قرينة خلافه اى اختيار الرفع لم يرجح الى هذا التفسير  
وفيه بعد **قوله** لسلامته من الحذف يعنى الذى يخالف الاصل  
ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل وهو  
كون الخبر جملة قلنا هب انه كذلك لكن وقوع الجملة خبرا  
اهون من حذفها لما فيه من حذف المسند والمسند اليه وفيه  
انه يلزم حينئذ خروج مثل زيد ضربته عن هذه الصابطة  
وانه راجع في الصابطة التى تليها **قوله** كما قال الشيخ  
الرحمن قرينة الرفع التى تجتمع قرينة النصب وتكون اقوى منها  
شيان فقط على ما ذكرنا اما واذا المفاجأة مع غير الطلب لم يقل مع  
الخبر مع انه اخبر للاشارة الى انقضاء ما يوجب اختيار النصب  
والاولى ان يقول ايضا ومع عطف الجملة التى بعدها على الفعلية  
او مع كونها جوابا لجملة استثنائية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته  
في جواب اكرمته لان القرينة التى تقوى جانب النصب هى  
التناسب والتطابق المذكوران **قوله** كالامر والنهي والدعا  
خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلا  
لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم **قوله** فان  
الرفع يقتضى او ان الجملة الطلبية قلما تكون اسمية لاختصاص

الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضا حروف الطلب للفعل كحرف  
الاستفهام والعرض والتخصيص ولا يعارضه السلامة من الحذف  
لكثرة وقوعه في كلامهم **قوله** فالمراد بلزوم الاسمية في هذا  
الموضع لورود النصب ها هنا **قوله** بسبب عطف جملة ولو  
بلكن وب **قوله** على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مرت برجل  
ضارب عرا وهذا يقبلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في  
حكمه واستثنى سبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو  
احسن بزيد وعمر ويضربه لكون فعل التعجب لجوده ومجرده عن العوا  
لاحقا بالاسماء والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المفروض  
اعتراضية لاعاطفة والالتهر عطف الخبرية على الانشائية  
**قوله** ولا يقدر معونها في عدم تقدير معول لما بحث  
**قوله** لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام اذا كان الاسم  
المحدد بعده مخوماً زيد اضربه كان حكمه حكم هذا كما صرح به  
الشيخ الرضى فلو قال او بعد كلمة الاستفهام لمكان نعم لو قال  
او مع الاستفهام لما يصح لما ذكر قدس سره **قوله** فلا  
يكفى فيه اى والسرى في ذلك على ما ذكره ان هل طالبة للفعل  
فاذا المراد فعلا تسلمت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت  
فعلا تذكر الصيغة القديمة فلا ترضى الابان تعانقه ولهذا  
قبح هل زيد خرج **قوله** واذا الشرطية كاذبه اليه سبويه  
والاخش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذنى  
وقوع الجملتين بعدها وخلافا للبرد فانه ذهب الى ان حكمها  
حكم متى الشرطية فالزوم دخولها على الفعلية **قوله** الدالة  
على المجازاة لكنها قاصرة عما افادتها اذ ليس مدخولها على خطر  
الوجود بل قطع الحصول **قوله** وحيث دون حيثما فان حكمها  
حكم متى **قوله** اذ هي مواقع الفعل فيه انه لا يثبت المتدعى



لجواز تقدير فعل رافع فيقال في اذا رنم بقتله اذا قتل زيد بقتله  
ويمكن الاول مطابقة المفرد للمفرد وفيه فوائد ذلك **قول**  
وعند خوف ليس عطف على قوله في الامر انما اني بلفظ الخوف للفرق  
بين تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات  
ورفعه واجب والثاني عند رجحان البعده ورفع مختار كما نحن  
فيه وذلك لان اللفظ اذا دار بين كونه خبرا وصفة الا كان الاول  
ان يحل على الخبر لما فيه من العائدة التامة **قول** وهو خلاف  
المقصود قال الشيخ الرقي ما حاصله يرجع الى ان لا فرق بين كونه  
خبراً او كونه صفة لان المراد بالشئ المخلوق لا مطلق الشئ لانه  
متناول للممكنات المعدومة فاذا ارى بالشئ المخلوق وجعل  
خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالتقدير وفيه نظر  
لانا لا نستلزمنا اول الشئ بالمعدوم لاختصاصه بالموجود **قوله**  
كما ذهب اليه اهل السنة وليس سلم تناوله للمعدوم طرانا يخص  
بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد من تخصيص الموجود  
بما سوى الواجب وصفاته وليس سلم تخصيصه بالمخلوق  
فلا نسلم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالتقدير بل المعنى كل  
مخلوق مخلوق لنا بقدر ولا يشبه في ان المخلوق اعم من  
المخلوق لنا بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة  
فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود **قول** ويستوي  
الامر ان في الاختيار **قول** قلنا هي معارضة لقرب  
المعطوف عليه اي السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب  
لا يقال — — — — — عدم حذف العائد مرجح للرفع لانا نقول — — —  
ليس ذلك المثال من باب حذف العائد بل من باب الاقتصار  
على بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر لا بد له من عائد  
اذا كان جملة معترضة من هذا المثال وقد تبع سيبويه

في ذلك ليس سمي جملة اسمية المصدر فعلية العجز معطوف  
عليها او على خبرها قلنا هذا باعتبار المنتهى اذا جعل الجملة  
خبراً اما اذا جعل الفعل وحده خبراً او اعتبر اسناده  
الى المستتر الذي هو في حكم المفعول كما قيل في زيد عرف  
كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو المضمرة  
**قول** بعد حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء الراسخة  
في الشرطية **قول** والا بالمشدد بد جوار الخليل فيها  
التخفيف **قول** لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ  
الرضي لا شك ان التخصيص والعرض والاستفهام والنفي  
والشرط والتثنية معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاصا  
حروفها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل  
كحروف التخصيص وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل  
وبعضها استعملت في القيلين مع اولويتها بالافعال كمنه  
الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلفت في اختصاصها  
كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع في امرؤ هلك  
يجوز عند الاخفش ان يكون مبتدأ **قول** فانه وان صدق عليه  
الاخريه قال الشيخ الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع  
بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالضمير  
الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير هاهنا مرفوع  
المحل وتجويز نصبه باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول  
عليه به حتى يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص  
المصدر المدلول عليه بالفعل يعني ويجب ان يكون المصدر النائب  
منابه الفعل مخصوصاً **قول** فيكون تقديره زائداً بلا بسبه الذهاب  
به الاظهار ان يقال — — — — — يلا بس زيدا الذهاب به وفي هذا المثال  
ملا بسبه الصفة الموصوف وفي الثاني ملا بسبه امير الصفة الموصوف



**قول** مع اتحاد ما اسند اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي  
 قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم المشتغل  
 به من المفسر لا يرى ان احد واقع من استجارك المقدم مقام  
 الضمير من استجارك المفسر وزيد في ان زيد اضربه واقع من  
 ضربت المقدر موقع الضمير من ضربت المفسر وان التقدير في  
 ان زيد المريم الا هو وان قام زيد لم يعم الا هو لا تتقاص النفي  
 بالا وكذا في زيد الميضرب الا اياه ان تضرب زيد الميضرب الا  
 اياه ولا يخفى ان نسبة زيد بلا سبب واذهب ليست كنسبة  
 به الى ذهب به لانه مسند اليه وزيد مفعول **قول** واجب  
 بالابتداء كذا ذكره المصنف وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب  
 المقدر لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطه ذكرها في شرح  
 الفصل **قول** وكذا خبر او مبتدأ وفيه **قول** لقوله تعالى  
 وكل صغير وكبير مستطر المسطر نبشتن **قول** بحيث  
 لا يفادى لا يترك سنية كبيرة ولا صغيرة **قول** والظاهر  
 انه لا يمنع الفاعل حسب الظاهر دخوله في هذا الباب لان  
 ما بعدها قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى وربك فكبر **قول**  
 عن بعضهم هو عيسى بن عمر **قول** وخو الزانية والزاني  
 الواو للعطف على كل شيء فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو  
 الزانية والزاني وقوله الفاعل بمعنى الشرط تعليل اخر  
 معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكل شيء فعلوه  
 وحمله قوله الفاعل بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر  
 لقوله نحو الزانية بتقدير العابد وقوله جملتان معطوف  
 عليهما عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب **قول**  
 مرتبط بمعنى الشرط فتكون الباقية ويجوز ان تكون للسببية  
**قول** عند المبرد وقبل ظرف العامل الظرف المقدر والظاهر

انه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى  
 ان الذين عند الله الاسلام **قول** ومثل هذا الفاعل  
 مثل لان الفاعل اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها الغرض كما  
 في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما  
 قبلها **قول** اذ الزانية توجب المبرد اقوى من هذا التوجيه  
 لعدم احتياجه الى اخبار ولهذا قدمه المصنف لكن فيه انه يلزم  
 ان يكون الانشأ خبرا **قول** مبته محذوف المضاف او خبر  
 كذا والتقدير هذا حكم الزانية والزاني كما يقال في الفصل  
 والباب **قول** ان ثبت زنا سماعا وذلك باربعة شهادات  
 وبالاقرار **قول** وقيل زائدة وما بعدها ابتداء كلام ولا  
 يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد  
**قول** او للتفسير لان احله واجاب والايجاب متضمن  
 للموجب الذي هو الحكم **قول** وجز الجملة ان يجوز ان يقال ان  
 ما بعدها التفسير والسببية اذا كانت الفاعل زائدة او غير واقعة  
 موقعها لا يعمل فيما قبلها **قول** واختار النصب يعني ان الشر  
 اشارة الى قياس استثنائ استثنى فيه نقيض التالي ليثبت  
 نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد اوسيبويه واما  
 حمله على ذلك اذ لو لم يحل عليه لكان معناه ان اختيار النصب  
 واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشارح لا يبا  
 به **قول** لضيق الوقت في كلا قسمي التحديد ضيق الوقت  
 وهو اضيق في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا المحذور منه  
**قول** وفي اصطلاح النحاة معمول نقل اليه لتعلق القوي  
 به لكونه محذورا ومحذورا منه **قول** اي اسم عمل فيه النصب  
 اشارة الى ان اطلاق المفعول على اللفظ باعتبار انه محل لا اثر  
 العامل **قول** بتقدير ان لا ينسب بالصناعة ان يقال

قصة  
 طيبة



باتقيدون التقدير **قوله** تحذيرا مما بعده هذا القسم الذي  
هو المحذور وما ظاهرا ومضمرا والظاهر لا يجيء الا مضافا الى مخاطب  
والمضمرا لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر  
وسبويه بقدر نحو احذر وغيره بقدر نحو حذر خطبا والاول  
اولى كذا ذكر الشيخ الرضي **قوله** او ذكر المحذور منه هذا القسم يكون ظاهرا  
ومضمرا سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمرا متكلما او مخاطبا او  
غائبا **قوله** على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي في قوله او ذكر المحذور  
منه نظر اذ ذكر مصدر في عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى  
الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان  
التجويز من انواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او ذكر  
بصيغة المجهول وليس بوجه لان او هنا انصالية اي ليست باظريه  
فينبغي ان يليها مثل المذكور قبل والمذكور قبل مفرد وما يليها  
جملة وانما جازت المخالفة اذا كانت اضربية واختار قدس سره **قوله**  
الاخير وهو المشهور المنساق الى الفهم ولم يجعله معطوفا على قوله  
معمول حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل جعله معطوفا على فعل مقدر  
ينساق اليه التزم اعني حذرا او ذكره ويمكن ان يختار الاحتمار الاول  
ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا بتقدير الحين او يجعله مفعولا  
له للتقدير والمعنى ان يقدر اتق دون غيره من الافعال التحذير  
او يجعل معطوفا على قوله معمول وتجعل الاضافة من باب جرد  
قطيعة لا يقال العطف با وفي الحد انما يصح اذا كان صدر  
الحدثنا ولا للمعطوفين اشارة الى تقسيم المحدود وليس الصدر  
ها هنا متنا ولا لها لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين  
باختيار القيد كان القيد هو المعطوف عليه في الحقيقة فيبقى قوله  
معمول متنا ولا للتقسيم **قوله** قلنا نعم او قلنا بتقدير العايد  
والتقدير او ذكر المحذور منه من نوعه او باستار ضمير في ذكر وجعل

المحذر منه بدلا منه **قوله** مثل اياك والاسد قال الشيخ الرضي  
قال المص الاصل اتقوا ثم لما رجعوا بين ضمير الفاعل والمفعول  
لواحد حاولوا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذروا  
الفعل حذروا النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يجز  
ان يكون متصلا لان عامله مقدر فصار متصلا ثم قال واري  
ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال  
هو بتقدير اياك بعد بتاخير العامل وجاز اجتماع ضميري  
الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما متصلا **قوله** ولا يخفى  
الى قوله غير صحيح يمكن ان يفهم في اتق معنى التنبه ويكون  
التقدير مستبعدا بنفسك ولا يخفى ان في تقدير اتق مع تفهيمه معنى  
التنبه تأكيد ليس في تقدير بقدر **قوله** لانه لا يقال اتقيت  
زيدا من الاسد لان معنى الاتقايد خيرا ندين **قوله** فالصواب  
ان يقال اراد تقدير اتق ونحوه **قوله** فان المعنى على بعد نفسك  
مما يوزيك فيه تأمل لان نفسك محذره منه لا محذره فكيف يصح  
القول بان المعنى بعد نفسك مما يوزيك اللهم الا ان يقال  
اتقا الشخص من نفسه والتحذير منها ليس الا لا يقعها الشخص  
في محذره منه في الحقيقة هو المحذور وهي محذره بالمآل فاذا نظر الى  
المآل صح هذا المعنى **قوله** لان حذف حرف الجر لا يحذف حرف موصو  
طولية بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم واحد  
اجاز وفيه التحفيف قياسا بحذف حرف الجر **قوله** ولا تقول  
اياك الاسد فما قول الشاعر **قوله** فاياك اياك المرافقة اخ  
اولا اياك اياك من باب الاسد الاسد والمراد منصوب بمثل اترك  
او احذر اولان المراد في تاويل ان تماري **قوله** فليثبت الانذار قال  
ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لعلهم قلت اي قلت  
**قوله** المفعول فيه اي ومنه المفعول فيه او هذا باب المفعول فيه



او المفعول فيه هو كذا او هو فصل على الاخير وصدر استينافية  
على الاولين **قول** ما فعل فيه اي في مسماه او في نفسه مسماحة  
او اسم ما فعل فيه **قول** اي حدث وهو الفعل اللغوي **قول**  
مذكر راي مودي **قول** نقمنا الى قوله او مطابقة كانه ارا د  
بالمطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة وبالتضمن ما يقابلها  
فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى الاتراي وماله  
لمح الى معنى **قول** اذا كان العامل مصدرا او بما بعناه  
**قول** فلو اعتبر في التعريف قيد الحيشية فيه تأمل اذ لو اريد  
من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يجز  
الم اعتبار قيد الحيشية ولو اريد معناه الحقيقي لا تجزى  
الحيشية لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضى اعتبار  
نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم يصير قرينا من اعتبارها **قول**  
ولا يخفى ان قد يقصد بقيد ضنى الاحتراز عن شئ ولم يقصد  
به الاحتراز عما يخرج به القيد الصريح **قول** من زمان او مكان  
قد يجعل المصدر جينا حذف المضاف او يجعل المصدر مجازا عن  
الحين لا شرا كما في مدلولية الفعل وعلاقة المظهر وفيه  
والظرفية وقد يجعل العيان مكانا نحو جلست في الشمس اي  
في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثرها اذا اريد بها  
الجرم **قول** اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى ان قوله  
من زمان ليس قيدا احترازا بيا على ان في محوله على الظرفية  
الحقيقية فليس كل مجرور بني مفعولا فيه **قول** مبهما كان  
او معدودا اتفق القوم على ان المبهم من الزمان لم يعتبر له حد  
ونهاية كالحين والحدود ما اعتبر فيه ذلك كالיום واللييلة  
والشهر والسنة **قول** وظروفا المكان ان كان المكان جعل  
الضمير راجعا الى المكان ولا لوجب ان يقول ان كانت ولما كانت

اصنافه الظروف الى المكان ببيانته لم تحج الجملة الواقعة خبرا الى  
عائد لان عايد المعين المبين عايد المبين **قول** ومن المبهم  
بالجملات هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم فتم من  
قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه  
ان نحو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه  
بانه ملحق بالنكرة لا بهاميه او بانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل  
المعنى في الارشاد من ان الجهات الست لا تتعرف بالاصناف كما  
لا تتعرف مثل بها ومنهم من فسرهما بمثل ما فسر المبهم والمعين  
من الزمان ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدي ووسط وبين  
وتلقا وليس كل مبهم عندهم جازا للنصب لان جانب وما بعناه من  
جهة ووجه بعناه وكيف ودرى لا يقال فيها مثلا زيد جانب ثرو  
بل يقال في جانبه وكذا خارج وداخل وليس ايضا كل معين مجرورا  
عندهم فان المقادير المسحوة كالفرسخ والميل منصوبة **قول**  
وعمل عليه ينبغي ان يذكر من المقادير المسحوة ايضا فانها منصوبة  
اتفاقا قال الشيخ الرضى ينبغي ان تحل على الجهات الست لمشا  
ها في الانتقال فان تعين ابتداء الفسخ مثلا لا يخص موضعها  
دون موضع بل يقول ابتداءه وانتهاه كحول الحلف قد اما  
والشمس شمالا **قول** ولفظ مكان يشترط ان يكون في عامله معنى  
الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضى  
اسم المكان الذي في اوله سم زائدة ان كان مشتقا من الحدث بمعنى  
الاستقرار والكون ينتصب بالدار على ذلك الحدث وبما ينتصب  
به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت فان لم يكن كذلك  
فلا ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص **قول** وما بعد  
دخلت وكذا سكنت ونزلت **قول** ولا شك ان معنى الخول  
لا يتم ليكون في صلة له كان عن صلة لصده الذي هو الخروج



استدل الشيخ الرضائي على ان الدخول لا يزمر بلزوم كلمة في غير المكان  
ودخولها في المكان ويكون الدخول فعولا والفعول من المصادر  
اللازمة غالبا وتكون صيغة الجزع هو لا يزمر لا يخفى ما ذكره  
يراد على نفي التقدي بلا واسطة **قوله** والتفصيل فيه الى اخره  
ما يختار فيه يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو يوم الجمعة  
سرت فيه ومثال ليس المعتبر بالصفة كل يوم صرت فيه الصيف  
وما يستوي فيه الامران نحو زيد مار و يوم الجمعة سرت فيه **قوله**  
ما فعل لاحله فعل اي ما هو حاصل على الفعل وهو مقدم اما بحسب  
التصور او بحسب التحقيق **قوله** الا ان يراد بذكره ان لا يقال  
يخرج المفعول له المجرور نحو جيتك للسمن لان العامل في المجرور  
هو الفعل وانه المنصوب محلا والجار منزلة المنة والتضعيف  
**قوله** فان التاديب انا يحصل بالضرب ان قلت كيف حصل التاديب  
بالضرب ويترتب عليه اجادها بحسب الذات قلنا اراد ترتيب  
ما يتضمنه التاديب اعني التاديب قال الشيخ الرضائي العلة الحاملة  
التاديب واما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركة  
الحدث في الفاعل والزمان ولو صحت بالعلة الحقيقية  
لم ينصب عنه العلة **قوله** وقد عرفت عن الحرب جينا قيل  
ولو قال وحاربتة شجاعة لكان احسن اي احسن بقا  
المنارعة للزجاج واظهار الخلافة ويحتمل ان يقال فيه تعرض  
عليه وتنبيه على عدم تفعله والاكتفاء بظاهر الامر **قوله**  
والقابل انما والقول يكون المفعول له مفعولا كما هو المفعول من  
الكلام مخالف خلافا لقول الزجاج **قوله** خلافا للجزع فانه عنده حال  
فيلزم التاكيد **قوله** فانه عنده مصدر لما راي من كون مضمون عامل  
المفعول له تفصيلا وبيان له كما في ضربت تاديبا فان معناه اديت  
بالضرب تاديبا **قوله** وجبت في القعود عن الحرب جينا فيه ان القعود

المفعول

مقايير بالذات للجهن فانه مقدم على القعود بحسب التحقيق فكيف يصح  
ان يكون مصدر امقايير اللفظ فعله اللهم الا ان يراد بالجهن اشتر  
الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة  
الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان  
في ذلك مخالفة من وجه اخر **قوله** وضربته ضرب تاديب  
وقعدت قعود جين الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف  
لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما في  
ضربته سوطا اي ضرب سوطا لقول بانه على هذا التقدير مصدر  
من غير لفظ فعله لا يخلو عن شيء **قوله** ويرد قول الزجاج ورده  
المم ايضا بان معنى ضربته تاديبا ضربته التاديب اتفاقا وقوله  
للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه ولم يكن بارجاع  
الضمير ضمير الفاعل قيل انما وضع المظهر موضع المضمرة اشارة الى  
اتحاد المحذوف والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك في اللفظ  
مع الابقا في النية والمحذوف هو التارك في اللفظ والنية **قوله** اي اتخذ  
فاعله ان قال الشيخ الرضائي نعم الغاية لا يشترط ذلك وهو الذي  
سوى في ظني وان كان الغلب هو الاول والدليل على الجواز قولهم  
المؤمنين على رضى الله تعالى عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله الفهم  
استحقاقا للسخط واستتماما للبلية والمسحق البليس والمعطى هو  
الله تعالى ولا يجوز ان يكون حالا لاستتمام عطف حال الفاعل وهو  
الاستتمام على حال المفعول وهو الاستحقاق **قوله** ومقارنا اجاز  
ابو على عدم المقارنة في الزمان لقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين  
صدقهم بالنصب اي لصدقهم في الدنيا ولا يخفى الفائدة ايضا على ان  
اتحاد الفاعل لا يشترط ولا يشترط ان يكون نكرة كما يشترط بعضهم  
لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التذكير كما كان الغالب في المجرور والمقر  
**قوله** او يكون زمان وجود واحد ما بان يكون اخره اول الحدث او بالعكس

لفظ

في القراءة رتبة

يف



او بغير ذلك **قوله** لانه بهذه الشرايط قال المصنف انما اشترط ذلك لان  
 علة الاضمار كثير اما بحجج جامعة للشرايط فحصولها دليل على اللفظ المقررة  
**قوله** وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا يجعل ما هو محط القابدة  
 مقام الفاعل من غير تخصيص وقد جعل بين العبر والنزوان قال قدس  
 سره في الحاشية المصدر الجار الوحشي والنزوان الديوث ومنه قدس سره في  
 تفسير الديوث برصين **قوله** سوا كان ذلك المعول شرط بعضهم كون  
 المعول في اعلان نظر الى ان يرى في قولك ضربت زيدا امر معطوف اتفاقا لا منع  
 معه ونقص ما قاله بنحو حسبك وزيدا فان الكافي في المعنى مفعول اذا  
 للمعنى بكيفية **قوله** نحو استوى الماء والخشبة في الخلواء وصل الماء الى  
 الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة هاهنا مقياس يعرف  
 به قدر ارتفاع وقت زيادته **قوله** والمراد بالخلا يجوز صفك زيد وطلع  
 الشمس ذهب اليه الاخفش ويجوز غيره استدل لا يقول ما دللت  
 اسير والنيل فان الماء لا يسير بل يجري ويمكن ان يقال المراد بالسير  
 معنى مجازي شامل للسير والجريان **قوله** او مكان واحد المشهور  
 الاكفأ بوحدة الزمان **قوله** نحو لو تركب الناقة وفصيلها فوضعا  
 قال قدس سره في الحاشية فصيل يحتمل شيئا من شئ بارز كونه وضع الصبي  
 شئ خور كود **قوله** اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر  
 هو منصوب بنفس الواو وفيه ان الاولى وغاية اصل الواو في  
 كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع قطعا لنصب في رجل وضيق  
 وقال الاخفش منصوب بنصب الفروق لا اتفاقا قامت مقام مع  
 لكن لما كانت في الاصل حرفا اعطى النصب ما بعدها **قوله** واصلا  
 واوالعطف بهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه  
 اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا لا يفتح قال الشيخ الرضي لا يرى  
 منع من تقديم المفعول معه على عاملة اذا تاخر عن المصاحب كما جاز  
 تقديم المعطوف على عاملة اذا تاخر عن المعطوف عليه **قوله**

فتاسب

فتاسب معنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع **قوله** اي وجد  
 جعل كانه تام فقول له لفظا يميز احوال ويحتمل ان تكون ناقصة  
 والا واولا تا مل تعرف **قوله** لوجوب العطف انما وجب العطف  
 فيه لان الاصل في هذه الواو للعطف وانما يعدل عنه نصا على  
 المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن التنصيص  
 بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو  
 الاصل اظهر ان قلت فاذن عرو وفي المثال المذكور ليس  
 مفعولا معه وكلامنا فيه فلا حاجة الى قوله ليجز قلنا كان  
 الكلام هنا لا يختص به والاريد بعد ذلك تعين العطف **قوله**  
 فان العطف فيه يمنع ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة  
 المذكورة قبيح ولهذا قالوا ان النصب مختار حيث لا يحل ان قال  
 الشيخ الحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا يجوز  
 قوما النصب مع اختيار العطف قال الاولى ان يقال ان قصد  
 النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا **قوله** لان العطف  
 على الضمير المحرور قال الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في السعة  
 والجمهورون للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك  
 باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا قال الاندلسي يجوز العطف  
 على صنف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اول ما قاله المصنف  
 لوروده في القرآن كقوله تعالى تسالون به والارحام بالجر في  
 قراءة حمزة وانما حتمنا بمعنوية الفعل المشعر بالمعنى الفعلي في  
 المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل  
 وفي الاخير انصبا شيئا كلمة الاستفهام والشيء بمعنى المصدر  
 بمعنى الفعل والصيغة فالاشعار على المعنى الفعلي في هذه الامثلة  
 قوي لتماثل امرين بخلاف قوله وابل وخنوما انت  
 وزيد فان الاشعار فيها ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر

مرحوب



بالاستئذان في المثال الاول وفوات معاندة الاستئذان بما مر  
 اخرف المثال الثاني والمصطلح بين الامثلة في الحكم والشيخ  
 الرضي فرق في الحكم بين الاولين والاخيرين وبين الاخيرين **قوله**  
 لان المعنى ما تصنع وما يماثله متعلق بمفهوم الكلام السابق  
 كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لان قوله مثل ما زيدا  
 وعمر وخبر محذوف تقديره ذلك مثل ما زيدا وعمر وادى العامل  
 المعنوي مع جواز العطف مثل ما زيدا وعمر وقس عليه حال  
 المثالين الاخيرين وكل قضية متضمنة لحكم فتلك القضية بالاحكام  
 محلها حكما بمعنوية العامل في تلك الامثلة **قوله** الحال من  
 حال الشيء يقول ان انقلب وانما سمي هذا القسم بها لانه لا يخلو عن  
 انقلاب غالبا **قوله** ما يبين هيئة الفاعل الهيئة في الاصل  
 الحال الظاهر المشي كذا في المغرب والمراد هنا الحالة للمشي  
 وهي اعم من ان يكون يجب تحققها وهي الحال المحققة او بحسب  
 تقديرها وهي المقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين  
 اي مقدرين الخلود ونحو خيط هذا الثوب قميصا ونحو **قوله**  
 تعالى وبشرناه بالحق نبيا اي مقدرة نبوة وايضا هي اعم من ان  
 تكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال  
 متعلقهما فلا يرد النقص بجأ زيدا وابوه قائم لكن يرد النقص بقوله  
 انيئك وزيدا قائم ونسب الى صاحب المفصل في دفعه انه قال في  
 بعض حواشيه ان زيدا قائم يبين هيئة لازم الفاعل او المفعول  
 به اعني زمان الايمان وقد استمر في كلامهم التعبير بالملزوم عن  
 اللازم فكان هيئة اللازم الملزوم وروى ذلك بعيد لان قيام زيدا  
 ليس هيئة لم زمان زيدا الا بتاويل وان زمان الايمان لما كان مبينا  
 مفارقا عن فاعل الايمان وعن مفعوله لم يلزم دعوى الاتحاد  
 بينها على ان عبارة التعريف لا تدل عليه دلالة ظاهرة **قال**

الشيخ

الحال

الشيخ الرضي الحق ان الحال على ضربين منفصلة ولكل منهما حدا اختلافا  
 هيئتهما فالحال المنفصلة جزاء الكلام بتقدير بوقت حصول مضمونه تعلق  
 الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او المفعول او بما يجبري  
 مجراسها ويقولنا جزاء الكلام يخرج الجملة الثانية في ركب زيدا ويركب مع  
 ركوبه غلامه اذا لم يحلها حالا وحدها مؤكدة اسم غير حدث يحيى  
 مقرب المضمون جملة وقولنا غير حدث احتراز عن خروج رجوعا  
**قوله** اي من حيث فاعل او مفعول في دلالة الحال على ان مدلولها  
 هيئة الفاعل او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول نحو تامل  
 نعم انما تدل على هيئة الفاعل او المفعول في زمان تعلق الفعل  
 بها **قوله** لا الجمع اذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التفر  
 كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا والجمع كقولك راكبين واذا  
 اختلفتا فان كان هناك قرينة تعرف بها صاحب كل منهما جاز  
 وقوعها كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منخدة وان لم  
 يكن فالاولى جعل كل واحد منهما بحيث صاحبه نحو لقيت منخدا  
 زيدا مصعدا ويجوز على منصف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير  
 حال الفاعل ليتبع احد الحالين بحيث صاحبه هكذا قال الشيخ  
 الرضي **وقال** — بعض شراح المفصل حق الحال المعرفة ان  
 ترتب على ترتيب صاحبه **قوله** المصنف لفظا او معنى  
 تميز عن الفاعل والمفعول او حال عنهما او خبر كان المقدر كما  
 اشار اليه في الشرح **قوله** اي لفظيا بان يكون يشترك الى هذا  
 تفصيل العامل فكانه الفاعل او المفعول فان تعلق فعل شخص  
 بمفهومين علامة اتحادهما اذا **قوله** فكان الحال ان لا الداخل  
 في الذات في حكم الذات **قوله** ولو قوى ان هذا موافق لما قاله  
 بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تاويل  
 والجمهور جواز الحال عنهما بتاويلهما بالفاعل والمفعول به ولا يخفى

يو



انه لو قوى كذا لزم جواز الحال عن المفعول فيه **قوله** وزيد في الدار  
قابلاً مثال اللفظ الملفوظ حكماً هذا توجيه جبه لكن المم جعله  
في شرحه مثلاً للفاعل المصنوع ويجه عليه ان فاعل الظرف فاعل  
لفظي لان عامله مقدم في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار  
عامله لما لم يكن لفزورة المعنى كان في حكم المفهوم من الخوى ولا  
يجوز ان يقال قابلاً حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده  
مع الضمير الذي فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها  
وذا لا يجوز عند الاكثريين على انه لا يصير فاعلاً معنواً على التفسير  
المذكور **قوله** بل باعتبار معنى الإشارة والبينة الاول اولى لان  
زيد اشارة الى لامنبه عليه فان المنبه عليه حقيقة هو ان ذا  
زيد مع تقارب الاسم والفعل **قوله** وعاملها في فصل العامل  
ها هنا التحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتها وليكون  
توطئة لا متناع تقدم الحال على العامل المعنوي وجواز تقدمها  
على اللفظي المفهوم من تخصيصها لا متناع به وكأنه اراد ان لا يفصل  
بين مباحث التقدّم والالكان المناسب ان يذكر ما هو توطئة  
له عقيب ذلك التفصيل **قوله** وهو من تركيبة اى من  
صنفته كالأشارة دون الاستقنار والنفي وان من الحروف  
المشبهة لعدم ورود استعمال على عملها **قوله** والنفي والترجي  
قال الشيخ الرضى الظاهر انما ليسا مقيدين بل المقيد هو  
الخبر فهو العامل فيه حيث لانك اذا قلت ليت ابني فقيرا  
راجع وجعلت فقيراً خبر لكان المعنى ليت ابني راجع وهو  
فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه ليت ابني وان كان فقيراً  
راجع **قوله** وكأنه اسد صابلا وزيد كمر وكاتباً وزيد اسد صابلاً  
بحذف اداة التشبيه **قوله** لان النكرة قيل لان الحال جواب لكيف  
والسؤال يتا في المعلوماتية وفيه ان المفعول له جواب للم مع

انه يصح ان يكون معلوماً والحال ان المعلوم باعتبار انه يجوز ان يكون  
مجهولاً باعتبار اخر **قوله** نكرة موصوفة لوقيل مخصوصة بدك  
موصوفة لتشمل المخصوصة بالاضافة لكان احسن **قوله**  
لاستغراقها وعمومها بنفسها او لوقولها في خبر نفي او نفي او ما  
بعناه **قوله** ان جعلت امراً حالاً اشارة الى انه ليس نصاً في  
الاستشهاد لجواز ان يكون منصوباً على الاختصاص او على الحال  
عن ضمير الفاعل في اثر لانه اى امرين امراً او عن ضمير مفعوله ولا  
يغني انك لو جعلت حالاً عن كل امر ليس ايضا نصاً في المقصود  
لجواز ان يكون حالاً عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالو  
**قوله** او واقعة في خبر الاستقنار لا تشبه النكرة الواقعة  
في خبر النفي في كونها غير موجب **قوله** بعد الانقضاء لم يعبر  
فمن سر في تعيين صور النكرة عبارة الكتاب حيث قال لا يكون  
اى صاحب الحال لانكرة موصوفة او مغنية عنانية المعرفة  
لاستغراقها وفي خبر الاستقنار او بعد الانقضاء للنفي او مقد  
عليه الحال دونه انتهى قال شارحه في قوله بعد لا تقسّف لا يمكن  
الخلاص عنه الا ان يقول ان من قوله بعد الا وبيد قوله  
مقدماً عليه تنازعاً في قوله الحال يعنى ان فاعل الظرف هو  
ضمير الحال او تعيينها على المذهبين لاضرير النكرة ولا يخفى  
ان لابد من اعتبار رعايه يصح وقوع الظرفية صفة لقوله نكرة  
والتقدير بعد الحال **قوله** عنها قال لوقال او قبل الالكان  
سالماعن التقسّف لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول  
او قبل الا له اخلة على الحال فيطول الكلام فقلعه قال ذلك و  
للاختصار وانما قال نقضاً للنفي لان الحال لا تقع الا بعد  
ان يكون الاستثنا مفرغاً والاستثنا المفرغ لا يكون في الموجب  
الا نادراً قال المم انما حسن التنكيرها هنا ليد يقع ما بعدها

صف

ما

ما



بما قبلها فلا يصح ان تكون الحال صفة لها لا نقطاعا عنها وفيه نظر  
 لجواز وقوع الصفة بعد **قوله** او مقدر ما عليها الحال انما حسن  
 التكميل لان التقديم يؤمن الالتباس بالصفة **قوله** ويجعل قوله  
 اخ وحينئذ يكون غاليا ظاهرا للنسبة بين المبتدأ والخبر اذا المعنى  
 فعل مستفاد من قوله معرفة اي يتعرف غاليا ولا يزدها قال قدس  
 سرم في الحاشية الدور المنع **قوله** ولم يتحقق على نفس الدخال  
 قال قدس سرم في الحاشية الاشتقاق الخوف والنقص بالصاد المهملة  
 والغين المجهمة المفتوحة من نقص الرجل نقصا اي لم يتم مراده  
 انتهى في الصراح نقص مراده تاما وناقصا وسيرا بسرف شتر **قوله**  
 والآن جمع اتانه حرما **قوله** لم يرد من العطن قال قدس سرم  
 في الحاشية العطن ما حول الحوض والبير من مبارك الابل والمبركة  
 المناخ يعني حامي شتر خوا بانين **قوله** ومررت به وحده قال  
 قدس سرم في الحاشية الواحد مصدر وكحد وحده واحدة كوعده وعدا  
 او عده انتهى قال الشيخ الرضوي وحده لازما لافراد والتذكير والاصناف  
 الى المضمر ولا يزم النصب الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز ان  
 يقال ان اصله التام حذف لقيام المضاف اليه مقامها كما في  
 اقام الصلاة **قوله** مثل فعلته جهلك قال قدس سرم في الحاشية  
 الجهد بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وفيها الاجتهاد وقال الفراهي  
 بفتح الجيم المشقة وفيها الطاقة **قوله** متاول اي كل واحد  
 منها او فرعا **قوله** وتاويلها على وجهين قال الشيخ الرضوي  
 للحال المعرفة ظاهرا ان كانت مصدرا كان تعريفها بالاصناف او باللام  
 وتاويلها على الوجهين وان كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك  
 ويليها ايضا في معنى النكرة نحو مررت بهم الجم الغفير اي كثير اساق  
 بكثرتهم وجبة الارض ونحو ذلك الاول فالاول اي اولها واولها ونحو  
 جأ الرجال ثلثتم وكذا رابعهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية

وحد

اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة في الجواز على الحال لو وقعها موقع  
 النكرة اي مجتبهين في المجرى وتأكيدها قبلها في يتم **قوله** احدهما الفا  
 مصادرا لافعال والصفات اي معتركة ومنسقة والمخفف غير واجب  
 في المثال الاول واجب في الثاني على قاعدة الشيخ الرضي **قوله** معار  
 موضوع موضع النكرات يعني ان اللام للعهد الذي هو انراية **قوله**  
 فان كان صاحبها اخا ذلوكا كانت جملة وجب الواو لا التقدير **قوله**  
 ولم يكن الحال مشتركا نحو جأ رجل وزيد راكبين **قوله** ليتخصص  
 فيه ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما محتص بالحكم  
 المتقدم فلا حاجة الى تخصيص اخر اللهم الا ان يقال **قوله** الالتي  
 لو كان محدودا لوجب التقديم وان كان النكرة مخصوصة لتحقيق الا  
**قوله** ولا يتقدم على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقدمها  
 عليه جائز الا مانع كتقديرها بالواو لمراعاة اصلها وهو العطف  
 امر عدم تصرف في الافعال كفعل التخب او تقدير عاملها بحرف  
 المصدر او لام الموصول دون سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء  
**قوله** فيما عدا مثل زيد قائما كهم وقاعدة اعلم ان الدال على حيز  
 فضاء قد يراد على حديثين معينين نحو ضارب زيد وضارب  
 زيد وعرو ويزيد اضرب عن عمرو وقد يراد على غير معينين نحو زيد كهم وقا  
 التشبيه يراد على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يراد على  
 خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدثين لوجه او  
 المكان والزمان او المتعلق او الحال الى غير ذلك واذا اختلفت بامور  
 لم يتميز بالعبارة حتى يلى كل منهما ما يتعلق به التزموا ان يلى ذلك المتعلق  
 صاحب ذلك الحدث المصحح به وان لم يزم التقدير على العامل الضعيف  
 وذلك لاجل دفع الالتباس والحرص على البيان فنقول زيد قائما كهم وقا  
 او زيد يوم الجمعة كهم ويوم السبت وهذا بسرا طيب منه وطبا فعلى  
 هذا معنى الكلام يكون قوله بخلاف الظرف حاله من قوله على العامل المعنوي

لتباس

عدا

ي



كما انه حال عن ضمير لا يتقدم على الاشارة الثانية ويحتمل ان تكون اعترافا  
 بتقدم المبني **قوله** واما اذا جعلته اى اليه ذهب الميم في شرحه  
 كما مر في الاشارة اليه **قوله** فالمراد هو الاحتمال الثالث وهو ان الظرف  
 يتقدم على العامل المعنوي ظرفا او شبهة فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم  
 الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قرح ابن وهبان لجواز تقديم الحال  
 اذا كان ظرفا او شبهة على العامل المعنوي اذا كان ظرفا او شبهة ومن  
 ذلك القبيل البراكر يستين اى الكرمين يستين منه حال والعامل  
 يستين **قوله** ولا على المجرى ومنه جواز تقديم الحال اذا كان مرفوعا او  
 منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها  
 عليها الا في صورة واحدة وهي اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مرفوعا  
 عن العامل **قوله** سواء كان مجرورا بالاضافة استثنى منه ما اذا كان  
 المضاف جزا المضاف اليه او جاز قيار المضاف اليه مقامه فانه يجوز  
 التقديم لكن على قوله يتحرك ما شيئا يند ويبتع حنيفا ملة ابراهيم **قوله**  
 لان الحال تابع اى لا يرد على نحو ايجاز يند لان الحال تابع اى قيل لا يرد الفاعل  
 من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بهار عن الالتباس  
 بالمتقدم اقبل وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور انه كثر الحال من المجرور  
 ولم يسمع من الفصحى تقديمها فلوحان لوقع **قوله** يجعل كانه حال اعز الكاف  
 والمعنى ما ارسلناك الا مائنا للناس بما يرضونهم انه قلت انه صلى الله  
 عليه وسلم كما ارسلنا نانا هيا ارسل امرا فكيف يصح المحصر قلت  
 المحصر ايضا في الاحقيقى اذا جعلته حالا عن الناس لانه صلى الله عليه وسلم  
 معصوم على الثقلين ان قلت فيه للعامل فيلزم ان يكون بالكف في وقت  
 الارسل وليس كذلك لانه فكتا الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان  
 يكون من صاحب الحال مقدرة كما مر في الاشارة اليه **قوله** والتا للبالغة  
 كالكافية والثنائية وكثير منهم ذهبوا الى ان التا للبالغة مخصوصة  
 لفعال وفعال ومفعول **قوله** اى ارسالة كافة اعطاة شاملة **قوله**

الفهم

مقدم

وبعضهم

وبعضهم يجعلها مصدرا اى تكلف كفا واجله حال مقدرة وتكلف ونفس  
 لان كانه كفا طية لازمة للحال غير مصدرة كما صرح بها الشيخ الرضي  
 ولا يخفى ان المتبادر منه هذا المعنى **قوله** سواء كان الدال مشتقا  
 اى قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطية  
 وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا  
 انزلناه قرانا عربيا وخوفا زيدا رجلا هيا ومنها ما يقصد به السببية  
 نحو جازي اسدا اى مثل اسد وشجاعا ومنها الحال نحو بيت الشائسة  
 ودرهما وصانطه ان يقصد القسط فتقبل لكل جزء من اجزا مجزئا  
 قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتاتي بعده بجز مانع واو العطف  
 او جرف الجر نحو بيت البرق فزيد برسم **قوله** وهي ما بقى فيه حموضة  
 الاظهر ان يقال ما بقى فيه نوع عسر صه قال في الصراح بسر غور فتر  
 اول ما بدا من التخل طلع ثم خلال بالفتح ثم يلج بالتحريك ثم يسر ثم رطب  
 ثم تر **قوله** وهو ما فيه حلاوة ولين **قوله** ولا حاجة ان يؤول  
 اليسر باليسر هذا اذا كان اشارة الى الميم كما هو الظاهر فقا بلما بالنفخ  
 وغير النفخ او المدرك وغير المدرك **قوله** لانه اذا تعلق بشئ واحد قد  
 مر تفصيل ذلك في ذى الحديثين **قوله** ويكون جملة قال الشيخ الرضي  
 قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال  
 ويلين مرتكبه لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاة خويرة ابيد اعذوب  
 بنى يد اى النفد بالنقد وخويعت الشائسة ودرهما والواو يعمل مع ك  
 في كل رجل وصنيعته اى شاة ودرهم مقرونان فنصبها هنا الجزان  
 لقبولها الاعراب قال الخليل يجوز ان ياتي به على الاصل نحو بيت الشاة  
 شاة بوزن وشاة بوزن **قوله** لانا الحال بمنزلة الخبر ولان الحال تضيف  
 تعلق بالفاعل والمفعول لوقت وقوع مضمونها ولا يقصد من الانشاء  
 وقوع مضمونه **قوله** وهي الضمير والواو ولما كانت الجملة الحالية فضلة  
 احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا تكون الواو رابطة في الجملة الواقعة

ن

النفذ



خبر او وصفا الا اذا حصل لهما في انفصال وذلك لوقوعها بعد الا  
 نحو ما جئتكم الا وانت بخيل وما جاني رجل الا وهو في **قوله** بالاسمية  
 في حكمها الجملة المصدر بليس لانها لم تدل على الجمع ولا تدل على الزمان  
 فهو كرف نفي دخل على الاسمية وقد تخلوا لاسمية عن الربط عند ظهور  
 الملازمة نحو خرجت زيدا على الباب وهو قليل **قوله** لانها تدل على الربط  
 في اول الامر لانها في الاصل للجمع مع السابق فهي داية الى النظر الى السابق  
 والمضارع المثبت بالضمير قد سمع الواو وذلك لانها جملة وان شابهت  
 المفرد او خبر مبتدأ محذوف ويستلزم في المضارع الواقع حاله من  
 حرف الاستقبال كالسنة وسوف ونحوهما المشتملة على المضارع المنفي  
 وان كان بل خلافا لا تدل على فانه قال لا بد فيه من الواو وان كان مع الضمير  
 قال الشيخ الرضائي اذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير والاعراب جرده عن الواو  
**قوله** ليدل ان هذا تحقيق ذكر السيد الشريف وللقوم ها هنا كلام  
 عن التحقيق فخرى ان لا تذكر **قوله** ويجوز حذف العامل وقد يجب  
 قياسا في مواضع ما اذا بين الحال ان زيادة ثمن او غير مقر ونه بالقاء او ثم  
 فتقول في الثمن بجمته بدم فصاعدا ارم ذكرى فذهب الثمن صاعدا  
 او ثم ذهب الثمن زائدا اخذ في الزيادة تقول في غير الثمن قرأت كل يوم في  
 الزيادة الصور **قوله** وهي الى اخره اما التقدير مضمون الخبر تاركه واما  
 الاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلق **قوله** والمنشقة قيد للعامل  
 بخلاف الموكدة فانها ليست قيدا مخصصا للعامل فالقول بان الحال  
 مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد انما قيد له بحسب العبارة  
 والتصور **قوله** اي احق ذلك التقدير من س قال الشيخ الرضائي وفيه  
 نظر اذ لا معنى لمؤلك تيمنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان  
 اراد المعنى المحل عطوفا فهو مفعول ثان لان حاله ثم قال والاولى عندي  
 ما ذهب اليه اي ماله وهو ان العامل معنى الجملة فكانه قال يطفئ  
 عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر الى المبتدأ فكان

العامل فيها معنويا ولهذا لا تقدم الموكدة على جزي الجملة ولا على احد  
**قوله** او بمعنى استنبه معطوف على قوله لهذا المعنى فيكون لاحقا منسجما  
 معنيان التحقق والاثبات ولا حق مجردا معنى وهو التحقيق ولما  
 بين المعنى اللغوي بهما اراد ان يبين ان متعلق التحقيق في الصورة  
 ومتعلق الاثبات في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لادانه  
 اذ لا معنى لنفيه واثباته فيقال اي تحققت ابوته لك **قوله** اي شرط  
 حذف عاملها او شرطها في وجوب حذف عاملها انما قدرت هذه الامور  
 الثلاثة لان الحق ان الحال الموكدة بالجملة الاسمية يؤول امثاله بالمصا  
 فيجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى الاضداد وكثيرا ما يحذف صيغة الوصف  
 مقام المصدر **قوله** التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمييز  
 بكسر الياقوت وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميزه من بين الاجناس برفع  
 الابهام **قوله** ما يرفع الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال انه جنس  
 ذكر لتعيين مبهم صالح مختلفه متفاض لتعيين واحد منها بالذكر  
 والاصل فيه التنكير لان التعريف زائد على العرض منه واجاز الكوفيين  
 تعريفه باللام والاصنافه نحو عين واية والمرئنه وسفه نفسه الى  
 غير ذلك وعند المبرزين ان عين وانه بمعنى رايه وان المرئنه مضمون  
 فيه تشكا وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه اذ بمعنى سفه  
 بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير  
 انتصب ما بعده لوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد **قوله**  
 في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له لعل الموضوع شامل للموضع  
 النوعي المجازي لان اسما العدد والكيل والوزن اذا اراد بها المعاني  
 الحقيقية وهي العدد والكيل والوزن لا تستدعي تمييزا وانما تستدعي  
 عنه اذا اراد به المعدود والمكيل والموزون كما سيحى وهي فيها مجاز **قوله**  
 لكن المطلق اخذ دفع لما ذكره الشيخ الرضائي من ان لفظ المستقر لا يدل الا  
 على الثابت المطلق ويمكن ان يرفع ايضا بان الثابت قد يقال في مقابلة

بحث  
 التمييز



المعروف وقد يقال في مقابلة الحدث الطاري والمراد هاهنا هو الثاني **قوله**  
لكنه غير مستقر بحسب الوضع ولهذا يكون حقيقته في كل واحد من معانيها بخلاف  
الشمس فان اطلاقه على خصوص حقيقته منه مجاز **قوله** وكذا يقع به التميز  
ان قيل يمكن ان يقال ان التوامع كلها خادجة لذكرها فيما بعد لا يقال  
فحينئذ لا حاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا  
يقول — يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج القري من الاخر المصينه لما  
يراد من المشترك **قوله** ولا ابهام في هذا المهور ان قلت هذا يقتضي  
ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثير من ردها الى ان مثلاً  
في قوله تعالى ما اذا اراد الله بهذا مثلاً تمييز عن ذا الاحاد عنه وكذا الحال  
في رجلا في حد ارجلا قلنا لعل هذا من مرئى على ارادة مبهم من الاشكال  
كأرب رجلا ونعم رجلا **قوله** ولا ابهام فيه الا مرجح ذاته فانه فيه مسا  
اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور هو الصيغة ولا ابهام فيها اما الابهام  
فيما يوزن بها كما اشترنا اليه وسيسير قدس سرم **قوله** والامر حيث  
وصفه هذا بالحقيقة راجع الى الوزن كان الاول راجع بالحقيقة الى  
الموزون **قوله** فانه في قوة قولنا طاب ثمن منسوب الى زيد قال الشيخ  
الرضي الذات المقدره لما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة  
التمييز اليه كما في طاب زيد نفساً وعلماً او ما غير مضاف اليه اذا لم يصح  
اضافة التمييز اليه فنقول كفي زيد رجلاً وشبهه كفي ثمن زيد على ان  
يكون زيد لا من شئ او عطف بيان له قال المحقق الشريف قدس سرم  
الذات المقدره في هذين المثالين ايضا مضاف لانك اذا قلت كفي زيد  
كان هناك ابهام من زيد ما ذا هو رجوليته او شهادته واذا قلت رجلاً  
او شبهه كان المعنى كفي رجوليته او شهادته **قوله** برفعه عن مفرد  
جعل عن صلة الرفع كما ينساق الى النعم وقال الشيخ ان عن في هذه  
تفيد ان ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها كما يقال فعلت عن امرئ  
او بسبب امرئ فالتمييز صادر عن المفرد الى المفرد لا بهامه سبب

في ان الثاني

له اولئك تنسب شيئا الى شئ في الظاهر والمنسوب اليه في  
الحقيقه غير بقرينة النسبة فتلك النسبة اذن سبب لذلك  
التمييز لانه بسبب لبا اعتبار ما يستدعي التمييز وكذا معنى  
قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم صدر  
انتساب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفساً بل كان يرتفع  
اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتساب  
نفساً وكذا معنى قوله ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم  
يعني ان تمامها سبب لانتساب التمييز بسببها له بالمفعول  
الذي يجيء بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان عن في هذه  
المواضع بمعنى بعد كما في قوله تعالى طبتا عن طبق والاول الى  
**قوله** وهو ما يقدر به الشئ وذلك اما بقياس مشهور موضوع  
لذلك كالعدد والرطل او بقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك  
كقوله تعالى من الارض ذهباً والملك قدر يلا به الشئ وكقولك  
عنه ي مثل زيد رجلاً واما غيرك اسماً او سواك رجلاً فمحول  
على مثلك بالصدفة ونحو بطونك رجلاً وبرصه ايضا **قوله**  
ومنوا سمنا ثنية منا بالقصر وهو اوضح من المن بالشد  
**قوله** وهو التنوين لفظاً او يقدر كما في خمسة عشر وكره  
**قوله** او النون سواء كان في الثنية او شبه الجمع نحو عشرين  
لان الجمع نحو حسنون وجمالان التمييز فيه يكون عن ذات مقدم  
**قوله** لان المضاف لا يضاف ثانية لان الاسم لا يضاف الى اسم  
بدون عطف وان اضيف مع حذف المضاف اليه لم يخلو خلاف  
المفروض **قوله** فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الشيخ رضي قد  
تم الاسم بنفسه فينصب عنه التمييز وذلك في شئ واحد  
الضمير وهو الاكثر في الاغلب وذلك فيما فيه معنى  
المبالغة والتفخيم نحو بنم رجلاً وبها قصة وسه در

ب



اذا كان الضمير مبهما وثانها اسم الاشارة نحو قوله تعالى ما اذا اراد  
 الله بهذا مثلا والتا صلب للتمييز في الصورتين هو نفس الضمير  
 واسم الاشارة **قوله** عندي را قود خلا راقود نوعي ازهما به وخم  
 ما زيد وود كرده قال في الاساس الرا قود المكيال المعروف لاهل مصر  
 ياخذ اربعة وعشرين صاعا **قوله** فيفرد الى قوله جمع ضمير الغليل  
 راجع الى تمييز غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا لا يجري  
 في العدد مثلا تمييز مفرد اسوا كان جنسا او لا وسواء قصد به  
 الانواع وجب كونه مع التا **قوله** وهو ما تتشابه اجزاه  
 اي تتشارك اجزاه في اسم لكل اي اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك  
 لان الابهو جيب مع ان ليس لها اجزاه **قوله** ويمكن  
 ان يجاب عنه كان جوابه قدس سره مبني على التثنية والافالظ  
 ان الجلسة بفتح الفاء وكسر هاء ليس من باب الجنس الذي نحن فيه  
 فان الجنس ما هو المحمدي عن التا كالجلوس ولو قصد نقد افرا  
 الجلوس منه لم تصح التثنية والجمع وعندى عدد ثوبين عدد  
 تنك ياروما تند **قوله** او المعنى ان وجه ضمير التمييز هذا  
 الاحتمال مناسب للسياق **قوله** بنوب الجمع اراد شبه نون  
 الجمع **قوله** لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرة لا يجفى ان رمضا  
 لو كان تميزا لكان تكرة ولو لم يكن تميزا احتمل ان يكون علما بل  
 الظاهر انه علم فالالتباس ليس الا على تقدير ان لا يكون علما  
**قوله** وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له  
 بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم  
 ذلك الاصل عليه نحو خانة حديدا وهو ينتصب عنه التمييز  
 واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب عامله  
 على التمييز نحو قطعة ذهب ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز  
 واذا قصر عن طلبه لم يجز الى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص على

التمييز فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو طالب للتمييز **قوله**  
 كان الظاهر ان يقول لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس  
 الا في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لكن لما كان ذلك  
 الابهام مستلزما لنوع الابهام في النسبة حسب احتمالات  
 الطرف ورفع الابهامات المتبعي مستلزما لرفع الابهام الطرف  
 صح قوله عن نسبة والنكته فيه التنبه على ان مقابلة هذا  
 القسم للقسم السابق باعتبار ان هناك نسبة كذلك لا اعتبار عدم  
 ذكر الذات ها هنا وذكرها في السابق الا ترى ان نعم رجلا مندرج  
 في القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور هذا حاصل كلامه  
 قدس سره **قوله** او المصدر جعله الشيخ الرضي دخلا  
 في شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او في اضافة  
 لكن المصنف لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة  
 ولعله اراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة من  
 النسبة التامة وليس الاضافة كذلك **قوله** نحو حسبه  
 زيدا يكفره زيد **قوله** فكانه قال الى اخره اي  
 كانه مثل فعل وشبه فعل تنازعا في نفسا ذابا وكذا في  
 ما عطف اعني ابة **قوله** والدر في الاصل اللين قال الشيخ  
 الرضي الدر في الاصل ما مدي راى ما ينزل من الضرع من اللين  
 ومن الغيم من المطر وهو كناية عن فعل المدوح الصادر عنه  
 وانما حسب اليه فعله تعالى قصدا للتعجب منه لان الله منشئ  
 العجايب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه بنسبته اليه  
 تعالى ويضيفون اليه فصح فصحى لله دره ما العجب فعلة  
**قوله** ثم ان كان اسما يصح الى قوله والاخرى متعلقة في  
 هذه العبارة بشبهة مشهورة وهي انتفاض الشرطية الاولى  
 بطاب زيدا نفسا فان نفسا يصح جعله لما انتصب عنه ولا



يجب ان يكون متعلقه واجاب قدس سره بتقريب مقدمها  
 يكون التمييز لم يكن نصا فيها انتصب عنه وكذا قد يقدّر  
 الشرطية الثانية بذلك لئلا يتقضى بمثل طاب زيد نفسا  
 واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما صح ان يكون لما انتصب  
 عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس  
 صح ان يكون متعلقه بان معناه طاب زيد من حيث ان له نفسا  
 تعلقت به كان واستحسن هذا الجواب فيقال انه حسن بربيع  
 وفيه نظر اما اول فلان للنفس ثلثة معان ذات الشئ والقوة  
 المدركة والقوة الحيوانية والنقص الابل المعنى الاول ولا  
 يخفى انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب  
 لا يحسم مادة الشبهة لولم ينتصب الشرطية بكفى زيد رجلا  
 لم يحبر هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج عن  
 هذا الحكم لانه في حكم الصفة اذ يعنى بها هنا الكمال في  
 الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة النقص  
 لو كانت هذا المثال كان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول  
**قول** قلنا لو اردت بان نفس القوة المدركة او القوة الحيوانية  
 كان للمتعلق قطعا ولو اردت بها الذات لم يصح ان يكون تميزا  
 اذ الذات من حيث هي ليس لها الطلب ان قلت المراد  
 جملة الشخص مع جميع صفاتها قلنا محال كان في حكم رجلا  
 في المثال المذكور ولو سلم صلاحية التمييز قلنا المراد بكونه  
 لما انتصب عنه صحة الحمل عليه فالقول بانه هو هذا ولا يخفى  
 صحة ها هنا كما اشار اليه الفاضل الهندي المراد بكونه متعلقه  
 صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد  
 ولعمري الشارحين جواب اخر وهو تقدير معطوف في  
 مقدم الشرطية الاولى التقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما

انتصب عنه والمتعلقة بما ان يكون له والمتعلقة واعترض  
 عليه بوجوب احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالي وقد يقع  
 تقدير المقدم بكونه قبل جعله تميزا او ثانيا عدم صحة الشرطية  
 الثانية لان مقدم الشرطية الثانية تبقى لمقدم الشرطية الاولى  
 وهو مركب من امرين وانقفا المركب بانقفا احد الجزين اق  
 بانقفا كليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان لما انتصب عنه  
 فقط كان متعلقه واذا لم يكن لشي منهما كان المتعلق ويرفع  
 الاخير بان هذا الشئ غير واقع والاولة بتقدير معطوف في  
 تالي هذه الشرطية والتقدير والا فلو لم يتعلقه اوله ولا  
 يخفى ساجدة هذا الجواب **قول** والمراد جعله اطلاقه  
 عليه قال الشيخ الرضى صفات الشئ كالعلم من قبيل ما يصح  
 جعلها لما انتصب عنه **قول** بان يكون تميزا برفع الا  
 عنه فيه مسامحة وهو الذات المقدرة اعنى الشئ المنسوب  
 الى زيد المعاصر لزيد بالذات واما قلنا ذلك لان الذات المقدرة  
 مطلقا وهو الشئ المنسوب الى زيد كذا ذكرناه الواو يعنى مع وهي  
 تقدير مشاركة ما بعدها الخبر كان من حيث انه فاعل ونظيره ما قال  
 الشيخ الرضى وهو المنسوب في عبارات الخاتمة في قولهم شر اهر ذانا  
 شر امبدا لفظا فاعل معنى تميز عن النسبة تقدير اي كاي مبتدا  
 لفظا يعنى كاي لفظه مبتدا وكان معناه فاعل ومثله كثير  
 في كلامهم **قول** لان من تزايد في التمييز في قسمه الاول مطلقا  
 وفي التالى لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ  
 وقال في المقتبس يقال له دره من فارس ولا يقال عندي  
 عشرون مديرا والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال  
 فنخلصه للتمييز **قول** بكونه من حيث المعنى فاعلا  
 ولفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون



التقديم

ارفع لك البيان بين البيانية لا يمنع من التقديم كقوله تعالى  
 فضيهم من اليم ما غشيهم **قوله** اذا جعلته لازما بتضمنه  
 لانه مطاوع فكان التميز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال  
 في العكس لان مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل **قوله** نحو  
 فجرنا الارض عيوننا انما اتى بالجمع لان متنوع الى ما عذب  
 وملح وغير ذلك او الى مل وقال وغير ذلك **قوله** لان المتكلم لما  
 قصد بقرينة دالة على ان الظاهر غير مراد **قوله** وذلك بعينه  
 مثل قوله ربح زيدا تجارة مغير ربح تجارة زيدا كقوله تعالى وما  
 ربح تجارتم **قوله** خلافا لما زنى استاذ المبردة تلبية الاخص  
**قوله** نظر الى قوة العامل قال سيويه كلام الفراء استقراء  
 لاقياس **قوله** قول الشاعر من مخدري الشعر **قوله** القبح  
 اخ قبح الرواية الصحيحة وما كان ونفسى فلا تشك **قوله**  
 بالفراق في بعض الروايات بالفراق **قوله** وما قيل قيل  
 يحتمل ايضا ان يكون يطيب المذكور مفسر الطيب الذي يقبله  
 الطبع السليم **قوله** المستثنى الاستثناء من الشيء وهو الصرف  
 وانما سمي هذا القسم من المنسوب بذلك لان المتكلم يطلب من  
 نفسه صرفه عن حكمه منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف  
 لتأكيد معنى المنع ونظيره التفسير عن منع وقوع المؤمنين  
 في الكفر بالاخراج في الآية الكريمة الله ولي الذين امنوا يخرجهم من  
 الظلمات الى النور **قوله** كما فيه في تقسيمه وفي الحكم عليه  
 ايضا ولو نوقش في انها غير كافية في الحكم عليه احيب  
 بان تعريفه نفي من تعريف قسمه كما اشار اليه قدس سرم هذا  
 هو الحق لكنه المص قال ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل  
 والمنفصل لان لهيئتهما مختلفا احدهما يخرج والاخر غير يخرج  
 ولا يمكن جمع الشئيين مختلفي الهية في تعريف واحد بحسب

المستثنى

المعنى

المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الهيتين المختلفتين  
 قابل التعريف واحد كالحوان والمماشي المشتركين بين الانسان  
 والفرس فكذا هنا نقول ان المستثنى هو المذكور  
 بعد الاواخواها تخالفا لما قبلها نفيًا وانما تأمع انه يشك  
 عليه عدم المطلق من المنصوبات وتقسيمه الى القسمين ورجع  
 الضمير في قوله الا في وهو منصوب اليه فيحتاج في دفعه  
 الى تكلف عموم مجاز او اجراء حال المدلول على الدال والاستخدام  
 يجعل الضمير في قوله الا في الى المعنى المجازي للمستثنى وبعضهم  
 قال المستثنى المنقطع مجازا فبعضهم حمل هذا القول على ان  
 اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ الاستثناء مجاز فيه **قوله**  
 لا يمكن اجراؤها عليه بخصوصه لا بعد معرفة بخصوصه **قوله**  
 فالمتصل الفاء للتفسير **قوله** هو المخرج سواء كان اقل مما  
 بقي او اكثر منها مساويا له ها هنا اشكال مشهور وهو  
 ان زيدا في جبا القوم لازيدا اما داخل في القوم او خارج عنه  
 وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا لان اخراج شيء فرع دخوله ويلزم  
 ايضا مخالفة الاجماع والنقل الصريح بانك لو قلت له على دينار  
 الاد انما كان الدنانق داخل في الدينار وعلى الاول يلزم التناقض  
 الصريح فكيف وقع في كلام الله وكلام العقلا واجيب عنه  
 بوجوه واختار الشيخ الرضى ما اختاره الاكبرون وقال  
 هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا تقدمت  
 نسبة المخرج على الاستثناء لكنها متأخرة عنه لان المنسوب  
 اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة  
 متأخرة عن المنسوب اليه قطعا كما انها متأخرة عن المنسوب  
 فالمنسوب اليه في جبا القوم لازيدا القوم المخرج منهم زيد  
 لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب



لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء كما خلا وما عدا فانها ظرفها  
فهي ان النسبة فيكونان متاخرين عنا نعم يمكن ان يجاب  
عنه بان الاستثناء متاخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تنافي  
وبين ذلك انك اذا قلت جاء زيدا القوم فقد نسبت اولا  
المجيء الى القوم على احتمال ان يكون على طريقته بالقياس الى  
العين الاخر وذلك لان تقرر الاجاب بالقياس الى العين  
والسلب بالقياس الى العين الاخر وذلك لان تقرر  
الاجاب والسلب بعد تمام الكلام فاذا قلت لازمة ا  
متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والاجاب  
بالقياس الى ما بقي وليس معنى الاخراج الا المخالفة  
في الحكم بعد التشريك ولما لم يكن في المنقطع تشريك لم يكن  
هناك اخراج من متعدد اى ذو عدد وكثرة **قوله** بال  
غير الصفة بيان للواقع ليلاب **قوله** واخواتها  
اراد بها كلمات محفوظة لاما هو بمعناه مطلقا حتى ان  
يكون جاء القوم المخرج منهم زيد والمستثنى منهم زيد مستثنى  
وذلك امر اصطلاحى ولا مشاحة فيه نعم لو ادعى ان تلك  
الكلمات المحفوظة صارت الا فى عدم الاستقلال لم يلزم  
ذلك وان دفع ايضا ما قلنا على ما قاله الشيخ الرضى شبهه  
الاستثناء واخر زعم نحو جاء فى القوم اخو زيد ولكن لا يستثنى  
اخراجا ولهذا يستقل في صورة لا يتصور فيها الاخراج  
كان نقول جاء زيد وما جاء غير زيد **قوله** اى بعد  
الاخواتها لا يقع منقطع الا بعد الا وغيره سوى **قوله**  
اى ليس بغير اى الموجب والمثبت اصطلاحا ما ذكره  
وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله **قوله**  
واخر زعم عما وقع في كلام غير موجب انما وجب الاحتياط

يلزم

عظ  
كالا

ان يكون مبتدأ وعرفا عليه وانما يذكر هذا الاحتمال لانه في قوة  
الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية بان يكون  
معناها السببية لا العطف كافي اذا القية فاكرمه لكنها تجعل  
الجملة كجملة واحدة وذلك لان اتصال بينهما بالسببية افا  
الشيخ الرضى ما حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة  
والصفة وخبر المبتدأ اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها  
بان كان مضمونها بعد مضمون الاول متاخيا عنه او لا يعتبر  
ذلك جاز تجدد واحد يما عن الضمير اكتفا باختصاص ذلك لان  
ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فيقولون الذي جاء فتقر  
الشمس زيد لان المعنى الذي يغيب مجيئه غروب الشمس  
زيد وكذا الحال في ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق لم يجز  
ذلك فيه الا اذا ساعده الرتبة على المتعلق كان نقول  
الذي قام وقعت ههنا في الحال زيد **قوله** واكره الشارح  
على ان المعنى على معمولي عاملين يحدف المضاف وانما حذف  
المضاف ليقع الحكم على مناطه فان مناط عدم الجواز بقدر  
العامل لا تعدد الممول ولنا جاز العطف على معمولي عامل  
واحد **قوله** فهذا اى هذا العطف وان كان بحسب الظاهر  
جائزا كان اشارته الى دفع ما قيل في هذا المقام من  
ان التالى في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم  
يجز مناف للمقدم وان لفظ اذا وصيغة الماضى تقتضى  
التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز ان الصواب ان  
يقول لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل  
الدفع ان العطف بحسب الظاهر محقق والتحقق بحسب  
الظاهر لا ينافى الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في  
العدول عن الصواب لمخالفة في الامتناع فكانه قال ان



ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكننا نذكر ما استدلنا  
 بقيام الدليل الحكيم وهو قيام حرف مقام عاملين وذلك  
 ان نقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اراد العطف  
 وحج يتنوع نيدفع الاشكال المذكور لكن يتجبه عليه ان عدم  
 الجواز لا يثبت على تلك الاسرادة فانه ثابت على تقدير عدمها  
 فلا فائدة في التعليل **قوله** لكنه لم يجز عند الجمهور المفهوم  
 من كلام الشيخ الرضائي ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش  
 ان العطف على معمول عاملين جائز الا ما فيه الفصل  
 بين العاطف والمجرور نحو ان زيد في الدار وعمر والحجرة  
 فانه يمنع اتفاقا الفصل بين العاطف الذي هو الجار  
 وبين المجرور وان ذهب سيبويه والفراء الى المنع مطلقا  
 واما المتأخرون فهم يجوزون ان اذا تقدم المجرور في المعطوف  
 عليه وتاخر المنصوب والمرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك  
 الترتيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يجز خوزيد في الدار  
 والحجرة عمر وفنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء اخر  
 الكلام واوله لان الله المحذرة في الاول موخر وفي الثاني  
 مقدم والمصنف استدل بان ذلك العطف خلاف القياس  
 فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الصابط المذكور انتهى  
 حاصل كلامه ومن هذا التفصيل يظهر ما في كلام المصنف  
 مما اما اوله فانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح  
 لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه ان  
 الجمهور لم يجوزوا في الاستثنا وليس كذلك لان المتقدمين  
 يجوزون الا في مادة يتفق عليها واما ثالثا فلان ما استثناه  
 قاصر عن الصابط **قوله** وعدم جواز ذلك العطف مع  
 خلاف الفراء في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في

الدار اي فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة  
 خلافا لسيبويه فانه لا يستثنى بل يحملها على حذف  
 المصاف حتى يكون من باب العطف على معمول عامل واحد  
**قوله** التاكيد جائزا للمرة وبالنوا واعقب به العطف  
 لان العاطف وهو موصوف والفاقد يرد في التاكيد اللغوي كما  
 يقال والله ثم والله وقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا  
 سوف تعلمون وقوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما  
 اتوا ويجيئون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة  
**قوله** اي حاله وشانه فقوله امر المتبوع في النسبة او  
 الشمول كقولك شانك في العلوي في باب العلوي اعظم من  
 ان يوصف وامري في الفقر اي في باب الفقر ظاهر قليل  
 في النسبة تميز عن الذات المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشيء  
 او عن الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشان **قوله** يعني  
 يجعل حالة اي المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة  
 كان نفسه في جازية نفسه مفهومة في يد وكانا الا حاطه  
 مفهوم من جاز القوم كالم لانك اشرف بالقوم الى جماعة معينة  
 فيكون حقيقة في مجموع **قوله** اي في كونه منسوبا او  
 منسوبا اليه ولذا اطلق النسبة وذلك الدفع يكون بتكرير  
 اللفظ لا بتكرير المعنى فانه غيرنا فع بآققت بوضع الغفلة او  
 وضع ظن الغفلة فانه اذا قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن  
 انه اردت ضرب عمر ووقس عليه الصورة الاولى **قوله**  
 بذكر كله واجمع اي قال الشيخ الرضائي اعلم انهم اذا ارادوا  
 الوحدة والاثنية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لهم  
 يصفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاني رجل واحد  
 ورجلان اثنان ورجاله جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة

المقدرة وكذا اراد ان يميز  
 بحسب المعنى عن الذات المذكورة

تعدت نفسه بناء على ان  
 المحذور غير صحيح



تقول ثلثه واربعة الى غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة  
 الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الالفاظ جمع  
 فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار  
 هذا المعنى على ضربين فبعضها لم يجز الاتباعا على انه تأكيد  
 وهو كلا ومثله اجمع ومتصرفاته واخوانه ولا تحي الاتباع  
 مضافة في التقدير على راي الخليل وربما نصبت جمعا وجمع  
 حاليين على قلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به  
 لكن بآزادة نحو جاني القوم باجمع بخلاف عينه فان  
 يؤكد بها مع البأ ورونه واما جميع فهو بمعنى اجمعون  
 ويستعمل على احد ثلثه اوجه اما مقطوعا عن الاضافة  
 حالا واما مضافا غير تأكيد ثلثه العامل نحو مرت  
 يجمع القوم واما مضافا تأكيدا وهو اقل نحو جاني القوم  
 جميعهم وبعضها يستعمل مرة تأكيدا ومرة حالا وذلك  
 من الثلثة وما فوقها نقول — جاني القوم ثلثتهم ولا  
 يؤكد بثلثه واخوانها لا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد  
 قبل ذكر التاكيد واللا يمكن تأكيد اخلاف الوصف في نحو  
 جاني رجال ثلاث اما البدل والعطف فظاهر من وجهها به  
 لكن في اخراج بدل الكل احتيج الى حسم وهو ان البدل  
 منه في حكم التسمية فلا يمكن ان يكون تقديره مقصودا لثباتها  
 فيها **قول** — وافادتها توضيح متبوعها الى اخره وكذا  
 ينبغي ان يقال وافادتها الكشف والتوكيد مثل نعمة  
 واحدة ويمكن ان يقال في الثلثة انها خارجة بقول  
 في النسبة او الشمول لانها لا تقر امر المتبوع لافي النسبة  
 ولا في الشمول وهذا اظهر قال — السيد قدس سره  
 في حاشية الرضى قال المصم يعني في اخراج الصفة المؤكدة

مثل

مثل نعمة واحدة لا يدل على معنى النعمة اذ دلالة فيها على النفع  
 اصلا وايضا ان واحدة لا يقر معنى نسبة ولا شمول ثم  
 اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلوله للنفع  
 واجاب — بان الواحدة مستفادة من النعمة ضمنا لا صراحا  
 انتهى اعترض الشيخ الرضى عن هذا الجواب بان المدلول  
 اعم فان اجمعون في قوله جاني الرجال اجمعون يقر بمدلول  
 الرجال ضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في الجمعي بمعنى  
 انه لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معروفا  
 باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة  
 وقد مرح بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم معينين  
 بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما في قوله تعالى  
 وسجد المليك كلم اجمعون ان كلم دال على الاحاطة واعمون  
 على ان السجود في حالة واحدة **قول** — وهو لفظي ومعنوي  
 لا يجوز تأكيد النكرة بالتاكيد اللفظي الا اذا كانت تلك  
 النكرة محكوما بها ولا تؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين  
 واما الكوفيون فيجوزون التاكيد بكل واجمع دون نفسه  
 وعينه اذا كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر  
 قال — الشيخ الرضى ذلك ليس بجيد **قول** — اي مكرر  
 اللفظ الاول واما به فكر اللفظ الاول قبل جاز ان  
 يكون الضمير في قوله وهو لفظي واجبا الى المعنى المصدري  
 للتاكيد بطريق الاستخدام ولا يخفى بعده اعترض  
 عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيد في قوله يا زيد  
 يا زيد حاز ان يكون بدلا مع صدق هذا الحمد عليه واجيب  
 بان زيد يجوز ان يذكرنا كيدا اقطاعا ويجوز ان يذكرنا  
 الاول على انه توطئة لذكر غيره ثم بداله ان يقصد دون

ان كان  
 في اللفظ



عنه فذكر ثانياً بهذا الطريق وحينئذ يكون زيد الثاني  
بدلاً وجازاً ان يكون شيئاً واحداً مقصوداً بحسب وقتين  
**قول** او حكماً بذكر المراد في اعترض عليه بان اكتم واخوانه  
مراد في لاجع فيكون تأكيداً لفظياً مع انه عد هاهنا المعنوي  
واجيب بان لا ينسل المراد في لجواز ان يكون ذلك طارياً  
بعد ضم اجمع والمراد في ليست الا بحسب الوضع وليس سلب  
المراد في فلا ينسل انما تأكيد لاجمع ليس معناه انما تأكيد  
له بل معناه انما اتباع لها استعمالاً يعني انما لا تستعمل  
به ونفاحاً معنى الجمعية فيها ويجري في الالفاظ كلها  
اعلم ان المكر اما مستعمل يجوز الابتداء به والوقف عليه  
وغير مستعمل فغير المستعمل ان كان على حرف واحد تكرر  
بتكرار عاده في السعة نحو بك بك وضربت وضربت وان لم يكن  
على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكرر وحده نحو  
ان زيدا قائماً وقد جاز في تكرير الضمير المنصوب المتصل  
التكرير المنصوب المنفصل نحو قوله تعالى وهم بالآخرة  
هم كافرون **قول** قيل لا معنى لهذه الكلمات قال  
الشيخ الرضائي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعيد  
الاول وثانيهما ان يقويه بوازنه مع انفاقهما في الحرف  
الاخير ويسمى اتباعاً وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان  
يكون للثاني معنى ظاهر نحو هيناً مرثياً او لا يكون له  
اصل معنى بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظاً وتقوية  
معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن  
بهن فنبين او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو حديث  
نبئت من نبئت الشرف في استعراجه وقولهم اكنتمون انهم  
ابتقون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل

بغيره

بغيره  
في قوله  
انما لا ينسل  
في قوله  
انما لا ينسل  
في قوله  
انما لا ينسل

من الثالث وذكر اشتقاقاً مما ذكره السارح قدس سره  
**قول** ويمكن استنباط مناسبات الحزما التام فلا ت  
العموم هو تمام الافراد والاخر واما الرئي فلانه تمام الشر وقد  
عرفت ان العموم هو التام واما التسيلان فلانه يستلزم انبساطاً  
وشمولاً والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد  
وللعام امتداد وجودي **قول** وعن بعض العرب نفساها  
والاولى لكراهيتهم اجتماع تشبثين حيث تأكيد اتصالهما  
لفظاً ومعنى **قول** باختلاف الضمير في كل وكذا في جميع  
او اجمع غير المذكر السالم فانه لا يثبت وجمع في جمع  
المؤنث وما يجري مجراه وهو ما سوى جمع المذكر العاقل  
خلافاً للاندلسي فانه يجوز اذا كان مكسراً **قول** لا حاجة الى  
ذكر الافراد قيل اراد بقوله ذواجزاً متعددياً بطريق ثور  
المجاز فيتناولها لاجزأ والافراد **قول** لان الكل مالم  
تلمح افراده مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد من افراده  
كاله ريم البيض والدينار الصفر كما جاز عكس ذلك ايضا وهو  
يرجو الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد  
انسان وكل انسان اي مجموعاً صواب كذا ذكره المحقق الطوسي  
يصح افتراقها حساً او حكماً اي افتراق حس او افتراق حكم  
والظاهر انه لا يخفى الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي  
حتى لو كان ذواجزاً يصح افتراقها حساً ولم يصح افتراقها  
حكماً وحالها لم يصح توكيده بكل واجمع فالمقايير افتراق الحكمي  
**قول** مثل اكرمتم المؤمن كرم واشتريت العبد كله قال  
الشيخ الرضائي قد يكون للشيء اجزا يصح افتراقها حساً وحكماً  
خو اشتريت العبد فاذا اكد بكل يرفع الاحتمال الاول  
لا الثاني لان الاول اشترى فسبق الغنم اليه فلا يحصل المقصود

الاول

ط



**قوله** فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلت اشترت  
 جميع اجزاء المبدع خلاف ما زيد كله القياس عليه يقتض  
 ان لا يصلح اختصم الزيد ان كلاما خلافا للمبدع فانه جواز  
 وهو خلاف القياس والسماع **قوله** واكتع واخواه  
 اتباع لا جمع اذا اردت الجمع بين التاكيد وذلك غير كل  
 ترتيبه ترتيب المتن لكن يناقش في تأخيره اجمع عن  
 اتباع فان الزمخشري وحده ذهب اليه وتبعه المصنف  
 قال الشيخ الرضي اما تقدم النفس على الكل فلا الاحاطة  
 صفة للنفس وتقدم الموصوف اولى واما تقدمها على العين  
 فلا ان كل النفس موصوفة للذات والهي مستفارة لها  
 من الخارجية كالوجه المستعار للذات واما تقدم الكل على  
 اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اول واما تقدم  
 اجمع على اخواته فلكونه اظهر في منع الجمع واما تقدم اجمع  
 في الصحيح على اخواته فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه  
 من قولهم حول كتبت اي قام **قوله** بما نسب الى المتبوع  
 فيه انه يفهم منه ان البدل لا يكون مقصودا ابتداء من  
 المنسوب **قوله** طرف لنسب او حال من المستتر فيه اي  
 متجاوزا من المتبوع **قوله** تكون النسبة اليه توطئة هذا  
 غير ظاهر في ابدل الغلط **قوله** بل لا من متبوعه مقصود  
 ابتداء سواء كان مقصودا انتها او لا فدخل فيه يا زيد زيد  
 ان جعله لا فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه في بحث  
 التاكيد لكن صار مقصودا انتها ويظهر من ذلك ان هذا  
 التقدير اظهر من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا ابتداء  
 ولا انتها مع انه لا حاجة في اخراج المعطوف **قوله** ييل  
 الى قوله ولا انتها ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة

ولكن اثباتا ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان  
 الاستثنا يحكم باللفظي وان الحكم في المشتق بالاستثنا  
 لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة  
 قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبيهم فلا بد  
 من تخصيص ما ذكره بالاستثنا المحض او من ان يقال  
 ان قولك ما قام زيد لما كان في قوة قولك ما قام احد غير  
 زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو مقصود بسلب  
 القيام وحيث لا حاجة الى تعميم النسبة **قوله**  
 وبدل الاشتغال قال ابن جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال  
 المتبوع على التابع لاشتمال الطرفين على الظروف بل من حيث  
 كونه دالا عليه اجالا ومتقاضيا له بحيث تبقى النفس عند  
 ذكر الاول مستثناة الى ذكر ثان وينبغي ان يحل كلام الشارح  
 قدس سره على هذا **قوله** فالإضافة في الاخيرين اعترض عليه  
 بان هذه الاضافة لامية والاضافة في الاولين بيانية بمعنى  
 من قلبي يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون  
 اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان  
 يقال لو قرى والاشتغال والغلط بالرفع مجذ في المضاف  
 معطوفا على قوله بدل الكل لم يجبه ذلك وكذا ان جعل الاضافة  
 في الاولين بمعنى اللام او فرق بين المذكور والمقدر  
 والتائب متابها المضاف او قرى بالجر يتقدير المضاف  
**قوله** بل لا أي عطف البيان لا بدل الكل كما هو ظاهر  
 كلام سيبويه والبيان فرع المبين ولولا البيان لم يؤت  
 به **قوله** الا الغلط فان كون الثاني هو المقصود دون الاول  
 ظاهر **قوله** وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني  
 وجعلته مناط الحكم فكان قلت جاني زيد من قطع النظر



عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمته زيرا اخاك فكانت قصدت  
 بذلك المن على المخاطب واراد ان لا يكره امر وقع عليه من حيث انه  
 اخوك وهذه الفائدة منتفية في عطف البيان **قوله**  
 بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملا بسبب جلاله  
 فلو لم تكن النسبة الى الملا بسبب اجال لا بل تفصيلا لم يكن  
 بدل اشتغال فلا تقول في بدل الاشتغال قتل الامير سيفا فـ  
 وكلاوه وكلاوه بدل لان الملا بسبب مفهوم معين بخلاف  
 ضربت زيرا احماره فلا بد من اعتناء ذلك القيد لا فخرج واخراج  
 ما ذكرناه **قوله** فندخل فيه اخاى لم يلزم ثبوت قيم خاص  
**قوله** نظرت الى القر فلكه فيه ان النسبة الى المبدل  
 منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثلا لا بدل  
 الاشتغال وكذا المثال الاخر **قوله** بعد ان غلطت  
 بالقصد وشرطه املوت الر في او بالنسيان او بسبق  
 اللسان قال الشيخ الرض والآخر ان لا يوجدان في كلام  
 الفصحاء قال ان وقع بدل النسيان في كلامه فحقه الاضرب  
 بـ **قوله** بغير قليل لا يقل بالمبه لانه او بالمتبوع لانه  
 حين ذكر لم يذكر بحسب كونه مبدلا منه او متبوعا بل جسيمة  
 كونه غلطا **قوله** واذا كان البدل يجوز ان يكون نكرة  
 بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة منه معرفة **قوله**  
 فالنعت قال الشيخ الرض ليس ذلك على اطلاقه بل هو في  
 بدل الكل ثم نقل عن ابي على انه قال يجوز ترك النعت اذا  
 استغنى عن البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى يا لؤي  
 اي مقدس مرتين **قوله** لئلا يكون المقصود انقص نقل  
 عن المصنف انه جعل وجهه لتوصيف بدل الكل وانما في  
 توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال لابن الاثير فيما

المقصد  
 طوي

لأنها  
 من

من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملاسبه فلو  
 كان متصلا لكان معرفة ولو كان مفصلا لكان موصوفا  
 به **قوله** ومضرب نحو الزيدون لغيتهم اياهم قال  
 الشيخ الرض انما يصح بدلا اذا تقدم لفظا الزيدون واخوتك  
 والحقه يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تأكيد  
 لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد انتفوا في مثل اسكن انت  
 وزوجك الحبة ان انت تأكيد فكذا هنا انت حاصل كلامه  
 ان البدل يفيد ما لا يفيد الاوله وما ذكره من المثال لا يفيد  
 الاوله قلنا ان البدل يفيد هنا انما ينبغي ان ينسب اليه  
 الفعل ليس الا زيدا كما اشرنا اليه في قوله يا زيدا زيدا لان  
 الضمير المتكلم والمخاطب اخ قاتل ولانه يلزم ان يكون  
 شي غائبا ومخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا  
 ابد ال هذين الضميرين من الاسم الظاهر **قوله** مع كون  
 مبدل لهما واحد فلا يفيد زيادة على ما يفيد المبدل منه وفيه  
 ان المفهومين متغايران غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب  
 الذات **قوله** فان المانع فيها مفقود فيفيد ما لا يفيد  
 المبدل منه وان على ناقة دراء نقباء الدبر اثنتان ريش والجمعا  
 لاثنتان والنقباء سودة بيضاء **قوله** ان كان خبرا كقوله  
 يقال يمين فاجرة **قوله** ان جعلنا بمعنى المضمرة اي ضمير  
 منه معنى الجمل **قوله** لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني  
 لا يقال جاز ان يكون المبني الماخوذ في التعريف معلوما  
 بوجه غير الوجه الذي اراد كونه لانا نقول لا اعتبار  
 بهذا الاحتمال والاصح الاعتراض على تعريفه بانه تعريف  
 الشيء بنفسه والظاهر ان السر في ذلك ان اللفظ حقيقة في  
 مسماه محاز في غيره فلو اراد به وجهه لامرهم كان محازا **قوله**

انما يفيد

يجوز



والله بغير الهم لا يقبل والامر بالمخاطب كما هو المشهور لان  
امر بالمخاطب اذا كان مع الهم كان معرباً **قوله** والمراد  
بالمشابهة المنفية في تعريف المرب هو هذه المناسبة  
لا العكس لانها اعم من المشابهة وهي كافية في البناء كما  
يشهد عليه تفصيل موجبات البناء **قوله** ولقد فصل  
بعضي انه اراد بقوله ما مناسب مبنى الاصل مناسبة معتبر  
تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن يشترط ان لا يعارضها  
جهة مقتضية للارباب كصافه اى الموصولة وهذه التحقيق  
ان دفع ما يتجه من انه لا يجوز ان ياد مطلق المناسب لظهور  
بطلانه ومناسبة موثرة البناء لاستلزامه الدور ولا يبراد  
بها معنى شامل لجميع المراتب **قوله** اما يتضمن الاسم معنى  
مبنى الاصل تحقيقاً لا توهم فلا يلزم مبنى التثنية لان  
تضمنها لواو المعطف وهي لا حقيقي **قوله** فكله اوها هنا  
لمنع الخلول للمشك فلا ينفي في التعريف ان قيل في اى  
شوقه خل غاق غاق في قولم صوت الغراب اجيب  
بانه غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الراجع  
غير مركب وهو ما يتكلم به الفساق مبيناً **قوله** والقاب  
عبر عن حركات البناء بالقاب وكون انواع لعدم اختلاف  
اثرها **قوله** اى القاب المبني من حيث حركات او اخرها وسكونها  
والقاب البناء المفهوم من المبني من حيث علامته يعنى القاب  
حركات وسكون الهم والفتح والكسر وانما خص بالحركات لان  
المبنى قد يكون مع الالف والياء نحو باريدان ولا رجليين ولا  
يطلق عليها المتقدمين مجازاً قال الشيخ الرضوي وعندي  
ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة  
وعلى الحروف الاعرابية مجازاً تسمية للنائب باسم المنوب

**قوله** ضم وفتح وكسر ووقف سمي الهم منها الحصوله بضم الشفنين  
والفتح فتحاً لا فتاح الهم في التلفظ به والكسر كسر لا تكسار  
الشفة السفلى في التلفظ به والوقف وقفاً لا توقف النفس عن الجري  
**قوله** وبالعكس يعنى يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات  
البنائية **قوله** والمراد بالحركات اى رولما قيل من ان كلامه  
يدل على اختصاص الهم والفتح والكسر بالمبنى ولعل فم ذلك  
الاختصاص من قوله القاب لان لقب الشئ مختص به فعلى  
ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور القاب للحركات المبني  
لا بخصوصها **قوله** لانهم كثيراً يطلقون على الحركات الاعرابية  
ويطلقون السكون على الجزر مجزوف الحركة **قوله** حيث قال  
بالضمه رفعا قد بنا قش فيه بالفرق بين ما معه البناء وما ليس  
معه **قوله** والكنايات الاولى ان يقول وبعض الكنايات  
لان بعضها معرب كفلان وفلان **قوله** قاله والاصوات  
قيل انما ليست اسماً لانها ليست موصوعة لكنها جارية  
مجرى الاسماء المبنية في البناء فلها عدها منها **قوله** المضمرة  
قدمه على سائر المبنيات اذ ليس في شئ منه اعراب ولا نزاع  
في بنائه وليس ايضا فيه فساد لا لئلا في شئ وعلة بنائه  
احتياجه الى حضورا ومقدم مكفى عنه **قوله** وما وضع اى اسم وضع  
فلا يرد النقص بمثل كان ذلك **قوله** من حيث انه متكلم فيه  
ان ايا في ايا مثلاً ضمير على القول المختار مع انه ليس موصوعاً  
للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكفى عنه مع قطع النظر عن حقيقة  
التكلم والمخاطب والغيبة وانما تنضم تلك الحشيات من لواحقها  
الهم الا ان يقال ان ايا تنضمها تلك اللواحق فهو باعتبار  
تلك اللواحق موصوع لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضا بانها  
مشركة لفظي وتلك اللواحق لتعني لكنه بعيد ويخرج



بهذا التمهيد يعني قوله به لفظ المتكلم والمخاطب فانها ليسا موضوعين  
 للمتكلم والمخاطب بها وهذا صريح انت متكلم وانا مخاطب وكذا يخرجنا  
 عن الحد بالتمهيد السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما  
 ولفظا المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقية الحثية  
 هناك يخرج زيد اذا عبر المعنى بزيد عن نفسه بزيد وقس عليه حال  
 المخاطب ومنه من فسر قوله ما وضع لمتكلم بقوله اى مادة او بطريق  
 الكناية وقال بهذا خرج لفظا المتكلم والمخاطب لانها موضوعان  
 صيغة ومربحما ولعله اراد بالصيغة الالهية الاستغرافية فلا يرد  
 لفظ انا موضوع للمتكلم بنا على ان الهزة والنون قد تكون للشرط  
 وقد تكون للتحقيق **قوله** الاشياء الظاهرة كلها موضوعات للغائب  
 يعنى لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه  
 مخاطب ولهذا نقول يا تيم كلف نظرا الى اصل المنادى ويقول  
 المستمى بزيد ضرب ولا يقول بزيد ضربت وانما جاز يا تيم كلم لان  
 دليل الخطاب والتبوي بزيد ضرب دليل المتكلم **قوله** ويخرج  
 هذه الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله بعد داخل في الحذر  
 بنا على ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة  
 مثل كوكبا فلا بد منه لاجراجه **قوله** اراد بالتقدم  
 اللفظي ان اعلان تفسير التقدم اللفظي بما ذكره يدل على  
 انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة  
 لا من اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصل  
 هاهنا بيان التقدم جعله من اقسامه وهذا اندفع اعتراض  
 الشيخ الرضى بان تقسيم التقدم اللفظي الى التحقيق والتقدير  
 خلاف دأبه فان عادته جعل اللفظ قسيم التقدير كما مر في باب  
 حكم المعرب وبيان الاعراب بل نقول لقايل ان يقول  
 لا يعنى جعل الحكمى من اقسام التقدم حقيقة بنا على تقسيم

انما يخرج الاسماء الظاهرة  
 بغير ان يكون له معنى

المهم لانه جعل المحصور الذهني وعهدتيه مثل ذكر الضمير بمنزلة  
 الذكر ولا خفا في ان المحل حينئذ ليس الا في جعل العهد في ذكر  
 الذكر واما التقدم الحقيقي فلا حاجة فيه الى المحل نعم لو جعل الضمير  
 راجعا الى المفسر الذي يعبر به احيى الى المحل في التقدم بان يقال  
 مثلا انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضى لذاته  
 تقدم المرجع قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض **قوله** اما مفهوم عن  
 لفظه بعينه سواء كان بطريق التضمني او الاتزامي ومنه خفض اللفظ  
 وجعل الثاني من باب السياق والاول اظهر **قوله** كقوله تعالى  
 هو اقرب للتقوى وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ السمع  
 يدل على توارى الشمس والشيخ الرضى جعله من باب المفهوم من  
 السياق والظاهر انه ليس منه لان المفهوم من لفظ واحد  
**قوله** فكان متقدما من حيث المعنى الظاهر ان يقال من  
 حيث اللفظ **قوله** او من سياق الكلام السابق على الضمير  
 او واقع فيه الضمير وان كان مع ضمنية قرينة خارجية كما قال  
 الشيخ الرضى في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ان التزول في  
 ليلة القدر الشئ في رمضان دليل على ان المتزول هو القرآن مع قوله  
 تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن **قوله** وكذا الحال  
 في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب التنازع فليخرج عن التكرار  
 وحذف الفاعل **قوله** فالمتصل لفظا للتفسير **قوله** المستقل  
 بنفسه في التلخيص بلسان المخاطب **قوله** لقيامه مقام الظاهر  
 مع اعرابه الاختصار لا مانع ان قلت من الموانع الفصل  
 وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف  
 اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا فبيح **قوله** الاول  
 ضربت وضربت قيل الاول ان يقول ضربت او اضرب الى ضربين وضرب  
 ليكون افراد المنع المتصل مستوفاه ويمكن ان يجاب عنه

التمثيل

نكتة

منه

بن



بان المراد بضمير صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا و  
 بان المقصود النظم والاستقبال العدد فان قلت فلذكر  
 صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف صيغه يستلزم  
 اختلاف ضمير ودفع توهم فاسد اولى من بيان مبدا **قوله**  
 الى ضربين قيل الى هنا غاية الحكم لا للاستقاط فيلزم ان لا يدخل  
 ما بعدها في الحكم احيب بان معناه الاول ضربت وضربت  
 وما دون ذلك الى ضربين وضربين فتكون حينئذ للاستقاط فيدخل  
 وانما بداهة المتكلم الصريون يبدؤون بالغائب لتجروده عن الواجب  
 ثم يراعون اسلوب الترقى انا نحن قد تبدل همزة هاء نحو هنا  
 وقد تبدل همزة نحو انا وقد تسكن نونه في الوصل وعند  
 البصريين همزة ونون الالف زيرت للوقف والصير في انت  
 الى اثنى هوان اجماعا قال الشيخ الرضى هو من هب  
 البصريين الفراء ان انت بكال اسم وقال بعضهم ان التاء هو  
 الضمير وان عاد كما ان اللواحق اياك واخوانه ضمائر عند الكوفيين  
 وانا عماد كنهم وصنعوا المتكلم لفظين يدلان على نسبة المشابهة  
 ومشاهدة على الفرق **قوله** واعطوا الغائب حكم المخاطب  
 وذلك مبني على تغاير العائد الغائب والواحدة الغائبة قياسا  
 على المرفوع المنفصل كقوله **قوله** خاصة قيل حال من ضمير  
 مستتر والتاء المبالة او مصدر كالكاذبة منصوب بخذوف  
 اى اخض بالاستتار خصوصا والجملة معترضة **قوله** التي  
 وضعها للاختصار اى المنظور في هذا الباب الاختصار اما اولا  
 فياخذ المعاني المقتضية بلا اعراب في مدلولها لئلا يحتمل  
 الى اعراب اما ثانيا فبقلة الحروف وهي في المتصلة ظاهرة  
 واما في المنفصلة فلانك اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك  
 باسمها وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا منها واما ثالثا

فتقدم

فتقدم للاحتياج الى قرينة يرفع الالتباس الذي في الاسماء  
 الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التمس على المخاطب انه  
 زيد العالم والجاهل فتحتاج في تعيين المراد الى قرينة واذا  
 قلت انا وانت وهو بعد سبق المرجع لم يخرج الى قرينة تربل  
 الالتباس واذا عرفت في الاصل فهذا الباب المتصل المستتر  
 لانه اخصر ثم المنفصل استتار الفاعل ليس المسبب من  
 مقولة الصوت المستتر لانه اخصر ثم المنفصل والحروف ولا  
 ادري من اى مقولة هو **قوله** المتكلم صفة للمضارع **قوله**  
 مطلقا اى زمانا مطلقا واستتارا مطلقا والظاهر  
 ما قاله الشارح من انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله وفي  
 الصفة مطلقا باعتبار انا الصفة هو الوصف **قوله** ولا  
 يسوغ المنفصل اخلا لا تخفى صور لا تفصل فيما ذكره لان الصفة  
 الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في  
 الضمير الفاعل بحسب انفصاله نحو اقام ابراهيم وذلك لان فاعله  
 احد جزى الجملة فاعتنى بزيادة وكذا فاعل المصدر **قوله** الا  
 لتعذر المتصل للامر للوقت اول الاجل اذا الاتصال انما يكون  
 باخر العامل لان الضمير المتصل كجزء الاخير او بالفضل من  
 بابه ما وقع تابعا تأكيد اوبى لا او عطف وكذا ما وقع بعد ما  
 المفيدة للشك في اول الامر نحو جاني اما انت او زيد وما  
 وقع ثانيا علمت واعطيت اذا كان الاتصال يورث الالتباس  
 بالمفعول الاول اما اذا لم يلبس فالانفصال في باب اعطيت اولى  
 والانفصال في باب علمت اولى **قوله** لغرض قال الشيخ الرضى  
 احترز به عن نحو ضربت زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل  
 اذ لا غرض فيه لان قولك ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عليه  
 بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول



على الفعل بغيره كونه اسم **قوله** صفة جرت بمعنى بالجرى  
 ان تكون نعتا او صلة او خيرا او حالا **قوله** اقتصار على  
 ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف **قوله** وما  
 ضربه الا انا وكذا انما ضربك انا **قوله** ولكنه تأكيد لازم  
 لا فاعل اخذ هذا تحقيق الشيخ الرضوي ولقد فصلها هنا  
 تفصيلا وقال اذا اختلف ما جرى عليه وما له في الافراد  
 او زمنية بمعنى التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه وهو التانيث  
 فلا لبس سوا كان محمل الضمير صفة او فعلا وان اتفقا فيما  
 ذكر فان اتفقا في الغيبة ايضا فلا لبس حاصل سوا كان  
 المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في  
 الغيبة والمخاطب والتكثير فاللبس منتف في جميع الافعال  
 الا في عا سة المتعار مع المخاطب وفي عا سة مع المخاطبين  
 فان اللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع  
 بالتاكيد فلما رفع الايتان بالمتفصل اللبس في هذه الصورة  
 والكجريون في الجميع سوا كان هناك لبس او لا وسوا كان  
 رفع اللبس او لا واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب  
 تأكيد ضميره اصلا لان رفع الالباس فيه قليل كما عرفت  
 فان قلت ضمير المفعول في انا زيدا ضار به يرفع اللبس  
 فلم لا يكتفوا به قلت لما كان هذا الضمير لم يوت به بجر  
 رفع الالباس ضمير لا يجوز واحد **قوله** واذا اجتمع  
 متساويا قال س ان كانا غايين جاز الاتصال وهو عرفت  
 لكن الاتصال اكثر وان لم يكونا غايين لم يجز الاتصال  
 واجاز المبرد قياسا على الغائب **قوله** للمحرز عن تقدم  
 احد المتساويين فيه انه يجوز ان يرجح الاول بانه فاعل في  
 الاصل **قوله** مبتدأ وفاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول

من باب اعطيت ويمكن ان يرفع بان الترجيح بالفاعلية ترجيح  
 في المعنى لاني اللفظ وجوب الاتصال باعتبار اتساعه في  
 اللفظ **قوله** فليز مرا فصله لتعذر اخذ ولا ان الثاني اشرف  
 من الاول لكونه اعرف فيما نف من كونه متعلقا بما هو ادنى  
 وحكي س اى عن النخاة وقال انما هو شئ بقا سوه ولم تتكلم به  
 العرب فوضعوا الحروف في غير موضعها واستجاد المبرد من مذهب  
 النخاة **قوله** فلك الخيار لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال  
 باعتبار عدم الاعتداد بالسلب لان نقصه في التعلقين  
 بما هو اشرف منه وصيرورة من جملة بالاتصال **قوله** وان  
 شئت يورده منفصلا قال الشيخ الرضوي والانفصال في باب  
 اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى  
 فكان الثاني متصل بضمير الفاعل وفي مفعول باب علمت واجبة  
 المبتدأ اي قيل ان انفصال قوله لانه كان في الاصل خبرا للمبتدأ  
 باعتبار ان عامله معنوي وقد انتهى لوجود الناسخ عكس ذلك  
 لان الناسخ قائم في الزمان الماضي **قوله** يكونه ما بعد لولا مبتدأ  
 عند الجمهور وفاعل فعل محذوف او مرفوعا بلولا والوجه الثلثة  
 تقتضي الانفصال لكن غير لاسلوب يعني ضمير المتكلم غير خارج  
 كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا انت هو الضمير المرفوع للمنفصل  
 ويعني بقوله الخ ومن اولها فمثل ضمير المتكلم لكن غير لاسلوب  
 لما ذكره قدس سر **قوله** وعسيت الخ انما لا يقل وعسيت الى اخرها  
 لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الضمير  
 في لولاك وعسيت اعتبر بها غاية واحدة وذهب س الى ان لولا  
 في هذا المقام اى مقام اتصال الضمير خاصة قال س يصح ان يكون  
 لبعض الكلمات مع بعضها حال كما ان لدن جرحا بعد هابا لاضافة  
 واذا ولها غدوة نصبتها قال الشيخ الرضوي فيه نظرا لان الجار اذا لم يكن



زابدا لا بد له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال  
 متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلك انتنى هلاكه بوجودك  
 فالأخفش تصرف فيما بعد لولا ويلزمه تغييرا شئ عشر ضميرا  
**قوله** وسيبويه في نفسه ويرجعه الى التعبير في واحد  
 لتقاربها في المعنى لا متعنا ما الاطباع والاستفاد  
 فيراعي جانبى لعل وعسى فنصب الاسم به وتعمل خبره  
 مضارع البتة والغالب فيه ان يكون مع ان الرعائية  
 عسى وجاز ترك لرعاية لعل **قوله** ونون الوقاية  
 وتسمى ايضا نون العناد لان العناد كما يحفظ السيف عن  
 السقوط تحفظ هذه النون اخر الكلمة عن الكسر **قوله** اي  
 يا المتكلم اذ لم يعمد غير **قوله** لتقى اخذ لتتحفظ عما هو اخت  
 الجبر وهو كسرة في اخر الكلمة غير عارضة لا لتقاء  
 الساكنين وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجبر وكانت  
 الكسرة اصل علامات الجبر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان  
 يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة له وفي ذلك  
 مبالغة والقرآن والتبعية عن الجبر ودخولها في نحو  
 اعطاني وتعطيني اما لطرده الباب او لكون الكسر متعديا  
 كما في عطائي وقاضي وتركها في عساي علما على لعل **قوله**  
 ولهذا سميت نون الوقاية يعني ان اضافة من باب اضافة  
 السبب الى السبب ولد ان تقول ايضا من باب رجل سو **قوله**  
 عربا عن نون الاعراب سواء كان معه نون الضمير او نون التاكيد  
 او لم يكن معه احدهما وانما جاز قيام نون الاعراب مقام  
 نون الوقاية دون ذلك النونات لان نون الاعراب لكون  
 الوقاية في ان لا معنى لها بعد وضها بالنسبة الى الكسرة العارضة  
 للياء فانها الزم لافها كجز الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة **قوله**

وانت

وانت خطاب عام وقوله مع النون ظرف لقوله مخير **قوله**  
 يعني وان كان اخذ هذا التفسير مبني على انه حمل التخيير  
 على تخيير الحاسي سواء كان مع التسوية او لا وذلك لان  
 قوله واخواتها عام ليشمل ليت ولعل ولان لدن حكمها مع  
 الياء في المشهور رجحان النون وذلك ان تحمل التخيير على التسو  
 كما ينساق اليه الفهم ويختص قوله واخواتها بما سوى ليت  
 ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد وتقول في لدن انه يتبع الخبر **قوله**  
 فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره مع ليت **قوله**  
 للمخاطب فقط على الحركات البنائية هذا ظاهر في غير التثنية  
 واما في التثنية فوجه ان كسرت المناسبة معايرة لكسرت نون  
 الاعراب او انها تطرده الباب وعلى السكون في لدن قال  
 الشيخ الرضى ولم يحا فطوا على الفتح وضم اللامين قال سيبويه  
 يقال في له وبالضم لدى وفي الكاف الحارة كي لان السكون  
 يسجد الكلمة عن الاسماء المتكئة ويقر بها الى الافعال المبنية على  
 السكون والفتح والضم بها يقر بانها الى تلك الاسماء ومن  
 هاهنا يفهم ان التخرز عن اخت الجبر في المضارع مع النون  
 من حيث انه فعل لامى حيث ان حركة اخم وقد صرح بذلك التعليل  
 قوله خرز عن اجتماع النونات فيه تغليب اذ ليس في لدى الاجتماع  
 النون **قوله** كما في لعل فانه في قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس لها  
 بين اللامين الاحرف واحدة **قوله** وخيار في ليت المشهور ان  
 النون لازمة لصورة الشعر **قوله** ويتوسط بين المبتدأ والخبر  
 ففيه جريد ويحتمل ان يكون بين التاكيد وانما احتيج الى التاكيد  
 لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل **قوله** قبل العوامل وبعد  
**قوله** اعترض عليه بان العوامل اذا دخلت عليها لم ينفيها مبتدا  
 وخبر فكيف يصح قوله يتوسط بين المبتدأ والخبر وذلك جائز عند

ية

علم  
الجزء

صل

فيه

ها



وبان فيه عموم الجواز بان يراد بالمبتدأ مثل الجزء الاول من الاسمية وبالجزء  
الجزء الثاني منها وبان المبتدأ والخبر على حقيقتيهما لانه من قبيل راي  
هذا السامع في شبابه وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في  
الحاضر لغو وفي الغائب معتبر وهذا بنى الفقهاء على ذلك مسائل وما  
نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الوصف بالغائب  
فتظيره راي شابا في شبابه وصباه لاراي هذا السامع في شبابه  
وصباه **قول** صفة مرفوعة انما هي للفصل بما هو في صورة الضمير  
لانه غير صالح لان يوصف وانما اختر صورة المرفوعة لتناسب الظرف  
اعني المبتدأ والخبر **قول** مطابقة للمبتدأ ليساكة وقد يجعل  
مطابقا للخبر كما قيل ان يذكرا الضمير في المرفوعات فهو باعتبار الخبر  
**قول** وتكلموا خطا باو غيبة ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضره  
لقيامه من مضاف غائب يسمى فضلا عند الجريين وعمادا عند  
الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبرتيه وذلك  
التوسط لتفصيل يعني ان قوله لتفصيل علة غاية للتوسط  
فكون قوله سمي فضلا علة غائية جملة معترضة بين الغاية  
والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب  
على التسمية اذ لو كان المقصود بيان التسمية لقال لانه يفضل  
اولا فاصل وانما كان فضلا لاستلغ الفصل بين الصفة  
والموصوف او بالوضع **قول** نعتا قيل يحتمل ان يكون حالا **قول**  
ان يكون الخبر معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك الاشارة  
لثبوت الالتباس في المبتدأ والخبر اذا كانا نكرتين ان لم يعتبروا  
ذلك لان صفة الفصل تفي التاكيد فان قوله زيد هو الغائب  
في معنى زيد نفسه القائم واذا كانا توكيدا لم يبق بين النكرتين  
لان النكرة لا توكده والظاهر يقال انما اشترط ذلك لان نقل  
الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو خلاف القياس

ينبغي

دع ينبغي ان يقتصر على مورد السماع اجاز الما زنى وقوعه قبل المضى  
لقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور واعتبر من عليه بانه يحتمل  
ان يكون مبتدأ تأكيدا في قوله تعالى وانه هو اصحك وانكى  
وفيه نظر اذ يلزم تأكيدا للظاهر بالمعنى وفي نظيره تأكيد  
المنصوب بالرفوع والجواب بان تأكيد للمضمر المستلزم  
في الفعلين لكنه قدم للمعركا في انا عرفت ليس ذلك بالحقيقة  
احتمالا اخر لانه محتمل عند المحققين قال وموضوع له عند  
الخليل متعلق بقوله لانه ظرف مستقر او ظرف للنفي وبعض العرب  
يجعله مبتدأ وبعضه تأكيدا لما قبله ومنه دحوله لام التاكيد  
عليه فان لام التاكيد لانه خذ التوكيد **قول** ويتقدم قبل  
الجملة تلك الجملة الخبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ  
الابتداء فانه يجوز ان تكون فعلية لقوله فانه لا تعي الا بصار  
ولا يبعد هذا وجه وجهه قال ضمير الغائب لان المراد به الشأن  
والقصة وهو مفعول غائب فيلزمه الافراد والعينية بخلاف صيغة  
الفصل فالفاعلة عن المبتدأ فيلزمه مطابقة ما له كذا **قول**  
ويحس ثابته قال الشيخ الرضائي ثابته هذا الضمير فان لم يقتض  
الجملة المفسرة مونثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع  
**قول** والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشأن والقصة معترضة لا وصف  
له **قول** بان كان مبتدأ او بان كان عاملا حرفا والضمير مرفوع  
الى غير ذلك **قول** اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات  
هكذا له من قرينة وجاز ان يقال قد تقدم القرينة على الحذف  
وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فرفع الجز من نحو قوله  
عليه السلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون واما على  
خصوصية المحذوف فلا حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذ لم  
يكن ضمير الشأن لم يحذف الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي



ان لا يكون حذف متعينا قلنا تلك القرينة لاتعين المراد  
لجواز ان تكون الجملة الواقعة بعدها في تاويل الاسم بها وخبرها  
محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع **قوله**  
لان الخبر كلام مستقل هكذا قاله الشيخ الرضي فيه ان استقلاله  
لا ينافي ثبوت القرينة كما هو في قوله ان من يدخل الكنيسة وما  
الى اخره وذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلمة المجازاة  
ان قلت يجوز ان تكون ان هذه من حروف التصديق قلنا  
ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيه ما قلناه في الحديث  
قال قدس سر في الحاشية الكنيسة معبد النصارى الجائر  
جمع جودر وهو ولد البقرة الوحشية **قوله** اي اسما وضع  
كل واحد منها انما فسر ذلك لان المفسر بحسب الظاهر هو  
المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه **قوله** شارة حسنة  
تحصيل امتداد واصل بين المستحيل وما يعبر عنه لذلك الاعتدال  
وهي لا تكون محسوس مشاهد **قوله** فلا يرد الضمير الغائب  
ولا ايضا ان هذا تعريف الشئ بما سواه في المعرفة والجهالة  
لان المعروف ليس ما نفيهم من الاسماء مفردة قد اضيفت الى  
الاشارة بل لذلك المركب الاصنافي معنى الاصطلاح كما اشار  
اليه اريد بيانه بالاشارة المعلومه لكل واحد من الظاهر ايضا  
انه ليس تعريف الشئ بنفسه كما تقوم لان الماخوذ في المعرف وجزا  
بل قيده وانما يكون كذلك لو نفسه ما خذافيه **قوله** محمول على  
القبول تنزيه منزلة المحسوس المشاهد اذا ما من شئ الاوحد عليه  
**قوله** وهي ذا المذكر لما يصح حمل ذاعلى هي لعوده الى الجمع احتاج الى  
توجيه فقال بعض المحشين تارة بان قوله هي مبتدأ محذوف والخبر  
اي وهي خمسة والجملة التي بعدها مبنية والاولى ان يقال اي وهي فيما  
سند كره تارة بانها خبر بتقدير معطوف اي وهي ذا واخواته

وقوله المذكر خبر للمبتدأ حذف المعطوف وهو قليل وتارة قوله  
المذكر خبر لذا والجملة خبر للمبتدأ الاول بتقدير العايد اي  
وهي ذاتها للمذكر وتارة بانه صفة لذا ومبتدأ خبر محذوف  
والجملة خبر للمبتدأ اي هي منها ذا للمذكر ولا يخفى ما فيه من  
التكلف ان مع سرد الكلام ليس على شئ ثم قوله لمشاها ذا من  
باب حذف الموصول اي الذي لمشاها ذا وفيه ان جواز حذف  
الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل بعض المحققين ما تواليه  
وقيل ان قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم من هذا الباب  
اي ما منا الا له مقام معلوم اذا ظهر تلك الوجوه ظهر ذلك ان  
توجيه الشارح الطف واحسن **قوله** والعامل في الحامل معنى  
الفعل اخذ فيه ان قوله اذا جاز الخبر على تحقيقه فان نظره البيت  
سقف وجدران وخبر الخبر ليس مسندا بالحقبة بل المجموع قدم  
اخذ يمكن ان يقال انه قدم لان الذهن يتساق الى المثني والجمع  
بعد ذكر المفرد **قوله** على احد الوجوه قدس سر في الحاشية وقيل  
ان هاهنا بمعنى نعم وهذا مبتدأ وليس احرا خبره وقيل  
ضمير الشان هاهنا محذوف اي انه هذا ليس احرا ان بقلب  
الالف يافان الياء قد تكون علامة التانيث نحو تضرع بقلب  
الالف والياء لان الهاء قد تكون مبدلة من تاء التانيث في الع  
**قوله** يوصل اليها بمصطلها من الاشباع او لجمع المعوضين  
**قوله** لا يستثنى من الغاية الخ لمراد التثنية المتعارفة  
لان المعروف لا يثنى الا اذا انكر ولا ينكر اسم الاشارة وانما كانت  
مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصله **قوله**  
على سبيل الموق يعني ان الحق يقتضي اعتبار الاصل او لا يلزم  
ان يكون انقضا بالآخر وانما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتو  
من انها جزاء اسم الاشارة اعلم انه قد يفصل بين هاء واسم الاشارة

قف

م



المجرد عن اللام والكاف وذلك باننا واخوانه كثير يحوزها انا ذا  
وها انتم اولادها هو ذا وبغيرها قليل **قول** لا مستناع  
وقوع الظاهر موقعا فيه ان ضميرا فنل ولا تفعل مما يمنع  
وقوع الظاهر موقعا مع انه اسم فالاول ان يقال  
لان معناها غير مستقل بالمفهومية الاتري انك تقول  
في ترجمة ذان انيت وفي ترجمة ذلك انت **قول** وهي الحرف  
ويونث واعتبر هنا بذكر الاسم بعد داعي خمسة **قول**  
اي حروف الخطاب فانه اقرب ويحتمل ان يفسر باسم الاشارة  
**قول** وذلك للبعد وذلك للتوسط قال الشيخ الرضي  
تكون الكاف للتوسط والبعيد دون القريب وذلك لان وضع  
اسم الاشارة للقرب والمضمر لانه المشار اليه حسا ويشار  
بالاشارة الحسية في الاغلب الى القريب الحاضر الذي يصلح ان  
يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع  
للمضمر بحيث صلح لكونه مخاطبا اخرجت هذه الصلاحية  
اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا في مواد مخصوصة  
فلما اوردت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان  
موضوعا للمضمر والغيبة وهذا حال التوسط واذا اردت  
التفصيل على البعد جئت بعلامته وهي اللام **قول** ولما راي  
المع كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه شيء لان استعمال كل في مقام الاخر  
بالتاويل كما ذكر في علم البلاغة فلك ان تقول انه قال يقال اسما  
الى الاستعمال فانه لو قال وذلك القريب لم يفهم منه الا الوضع  
وتلك لما كان المخالفة هي ذوا واخوانه في البعيدا كتنقي به **قول**  
اشارة الى كلمة ذلك لان ما عداه غير صالح لذلك اذ ليس فيها  
ذكر لادنان الا في ذلك **قول** بضم الهاء وتخفيف النون للقريب  
وهناك بالتشديد ايضا للبعد وقد تحققت الكاف ولا تلحق ثم

مس

خاصة

خاصة اي خاصة اخضر خصوصا ذكرت للتاكيد **قول** لا يستعمل  
في غيره الا بحازا كما اذا استعمل في الزمان كقوله تعالى هناك الولا  
له الحق اي حقيقته وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعمل  
به الزمان للمكان كقول الفقهاء موافقت الاحرام اي مواضعها  
**قول** اي اسم لانتم انما حال كونه جزا وهو بعيد عن المعنى المراد  
**قول** لولا بضمير جزا انما ذكر الشيخ الرضي هذا الاحتمال وذلك  
لان الافعال الناقصة لاحصائها **قول** والمراد بالجزء التام  
حمل الشيخ الرضي الجزء التام على ركن الكلام كما ينساق اليه انهم  
اولا وقال معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء  
الجملة لم يكن الاصلة هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص اذ  
لو وقف ان يجعله فضلة لم يكن الاصلة فلقد صرف السارح  
قدس سر الجزء التام عن ظاهره **قول** والمراد بالصلة معناها  
اللفظي كذا نسب اليه المم وفيه ان الفاظ التعريف محولة على  
معناها المتبادر ولا يخفى ان المتبادر معناها العرفي قيل  
لو قال يحمل خبرية ومثله كان اخصرا ووضح لكنه سلك طريق  
الاحمال اولا والتفصيل ثانيا او قصد بيان الاسم المصطلح عليه  
بتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التعريف التفصيل لا الاجال  
في خارج التعريف وان ذلك القصد مناف لما نقل عنه من ان  
المراد معناها اللفظي نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة الى  
وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة متامع القوم في رتبة  
لانهم اخذوا له الصلة العرفية في تعريفه **قول** لكان هذا  
التول مستند ركائز لا يقال جازا ان يكون لاجرا الموصول الحرفي  
وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بصد فانه لا يحتاج الى تأييد  
لانا نقول هو خارج عن التعريف قيل ذكره لانه لا يكون جزا انما  
اصلا نعم الجزء التام هو الماويل بالمصدر لا الحرف المصدرى المنضم

ية

مطر المصنوع



المنظم اليه الجملة كافي الموصول الاسمي **قوله** ولما قيل ان يقول  
 يمكن ان يقال ان يقول بل يجب ان يقال ذلك والالزام يقتض  
 الحد من الشرطية لا يقال فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول  
 الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بجالة العلم  
 وهذا لا يجوز لما يقال قيل من ان تعريف العلم بماله العلم جاز  
 اذا فسر العلم بعد ذلك كان يقال مثالا العلم صفة تحلي بها المذكور  
 لمن قامت هي به لان الحق في العالم كما هو المشهور ليس باعتبار  
 الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة باعتبار  
 مبدأ تعريف العالم بماله العلم تعريف للشيء بنفسه في الحقيقة  
 على ان قوله وصلة جملة خبرية ليس تعريفها والالزام تعريف  
 بالاعم بل لا نقول المراد بالموصول معناه العرفي وهو باعتبار  
 هذا المعنى ليس مأخوذا من الصلة العرفية ولا يدل بهيئته  
 الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريفه بها كتعريف  
 العالم بالعلم **قوله** ان يقال الصلة جملة اخذ في تأمل وصلة  
 اي صلة ما لا يتم خرا اخذ جعل الضمير اجبا الى ما اعتبر الصلة  
 بالقياس اليه لا ان الموصول جملة خبرية انما كان كذلك لان وضع  
 الموصول على ان يطلقه المنظر على ما يقتضيه ان المخاطب يعرفه لكونه  
 محكوما عليه بحكم معلوم الموصول له وذلك لا يتصور الا في الجملة  
 الخبرية واما وقوع الجملة القسمية صلة كنوله تعالى وان منكم لانيطعين  
 فلا الصلة هي جواب القسم وهي جملة خبرية **قوله** او في حكم معناها  
 كاسم الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول بان قوله وصلة الالف  
 واللام اسم فاعل او مفعول منزلة الاستثنا **قوله** لا غير ضمير  
 الانادرا فانه قد يحكي الظاهر موضع الضمير **قوله** لان اللام الموصولة  
 شبه اللام الحرفية وليست بالحقيقية لاما حرفية كاذم بعضهم  
 لعود الضمير اليه والقول بان الضمير يرجع الى موصوف مفعول وعبد

علم  
 ماله

**قوله** جملة معنى ولهذا يعمل ولو كان بمعنى الماضي وايضا لا تكون  
 صلة مصدر الاله لا يقتض بالفعول الامع ضمنية ان وهو معها  
 بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا وهي اي الموصولات لاحظ معنى  
 الجمعية باعتبار الخبر كما ان تأنيث الضمير باعتبار ان خبر جماعة  
 فتكون المرجع مفهوم ما من سياق الضمير واقع فيه الذي اصله  
 ذي عنه المهيمنة زبدت اللام عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم  
 ان الجملة التي بعدها صفة لها فان الجملة لا تكون صفة للمعرف  
 ولما كان وزنه ووزن الصفات جازا ان يكون صفة كما ان ذوالالطا  
 لما ساكنت ذوو بمعنى صاحب جازا ان يكون بخلاف سائر الموصولات  
**قوله** والتي بقلب التثنية والالف واللام وقد  
 تشدد النون فيها بدل من الالف في الموق **قوله** والذى كالامين  
 لجمع المذكر والعلم والذون في الرفع هذلية وقد تحذف النون  
 من الذون تحقيفا ومن الذي ايضا وايضا فة الى معرفة ظا  
 كانت او مقدر **قوله** بمعنى الذي وقرعته وكذا في قوله بمعنى  
 التي **قوله** المنسوب اليها طي قلبت في النسبة احدي التاني  
 هو الذا واخرى ممره عزرا عن الاجتماع بين اليا **قوله** وذا  
 بعدها جوز الكوفيين كون ذوا جميع اسما الاشارة موصولة بعد  
 ما الاستفهامية كانت او لا لم يجوز المصنفون الا في ذابشر ط كوفها  
 بعد الاستفهامية اذ المتركب زائدة كنوله تعالى من ذا الذي يقرض  
 انه قرضا حسنا اي من الذي فان ذاة زائدة اذ بعد موصول **قوله**  
 والعايد المفعول سوى عايد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه  
 عليها موصولتها والضمير احدى لا يرد موصولتها قال الشيخ  
 الرضي لا يجوز حذف احد العايدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي  
 ضربت في داره زيد ان يستغنى عن ذلك لانه ذون بالباقي فلا يقوم  
 دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مجرور او مرفوع فان كان منصوبا جاز

ميه

هرم



حذف بشرطين ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العايد بعد  
 الا وان اتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا فتحذف بشرط ان لا يجز  
 بالاضافة صفة ثالثة له تقديرا ويجز بحرف جر متعين كقوله  
 تعالى استجب لما امرنا اي به ويتعين حرف الجر قياسا اذا جتر  
 الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى ومماثل المتعلقان  
 نحو مررت بالذي مررت او يزيد الذي مررت ثم مذهب الكساي  
 في مثله التدرج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر او لاحق  
 يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا ليصح حذفه ومذهب  
 سق والا خفش حذفها مما للاستطالة واما الضمير المرفوع  
 فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط ان لا يكون خبره ولا ظرفا فان  
 كان في صلة اي جاز حذفه بلا شرط اخر وان لم يكن في صلة بشرط  
 استطالة الصلة بالعطف وقوله في السماء وقوله في الارض ظرف  
 لغو يتعلق بقوله لانه في معنى معبود اي الذي هو معبود في  
 السماء والارض انتم حاصل كلامه ان قلت فلا معنى لتخصيص  
 العايد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقيق الاستثنا قلنا مرفوع مرة  
 ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع  
 الضمير وكون العايد بعد الاليس الاللتسبيه على القرينة  
 فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا في صورة الاتصال بالحرف  
 فانه قلما يحذف ح واما قوله لا معنى لتفسير العايد بالمفعول  
 فنقول فيه ان العايد المجرور وان كان حذفه مع جعله منصوبا  
 فلا اشكال وان كان قبله فنقول المفعول اعم مما ان يكون بلا  
 واسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه ليصح الحذف  
 وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام في حذف  
 العايد من حيث انه عايد ويجز هذا ان عوايا في المجرور وايضا **قوله**  
 من بين المتعلقين والجرمة التمرين التمكن وليد ربه وتذكيره اياهما

كايته كرمثلا بمعرفه ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما لانه يجب  
 تذكيرهما بمعرفه ان المجرور يجب وكاف التشبيه لا يخبر  
 عنهما لانها لا يقعان بمضمرين لان الذي يخبر عنهما اي بحسب الذكر  
 واما ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال  
 فاذا اخبرت عن زيد اخبرنا عن هذا الوصف بالقياس الى  
 زيد دون الذي مع انه المخبر عنه بحسب الظاهر لان شات  
 المخبر عنه ان يكون مفعولا عنه والجملة الاولى مع اجرائها عنهما  
 دون الموصول اي اوصفت كلمة الذي لان المطلوب ان يخبر  
 عن الموصول المخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ امرتبة الصلة  
 وجعلت لان المطلوب ان يضيف الموصول بالوصف الذي  
 كان له ذلك المخبر عنه بلا تغيير شي من الجملة الاولى ولم يكن ان  
 يكون الموصول مكان المخبر عنه لتقديره مبتدأ فلا بد ان يكون  
 ثابته وهو الضمير العايد اليه مكانه **قوله** واخبر به لانه خبر  
 وحق الخبر التاخير **قوله** في الجملة الفعلية خاصة ان  
 قلت اسم الفاعل واسم المفعول قد تكون مرفوعيهما جملة  
 اسمية نحو اضار به الزيدان وما مفعول البكران فلم يصح الاخبار  
 فيها قلنا لان هذين الحرفين منعنا من وقوعها صلة اللام **قوله**  
 في ضمير الشأن لوقال في ضمير المبهم لتشمل مثل ضمير نعم رجلا  
 ور به رجلا لكان اعم فابدى **قوله** والموصوف والصفة وكذا  
 الفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في التاكيد  
 فلا ينفيد الضمير ما افادته وبحسب ان يكون الضمير مفعلا لما افادته  
 ينفيد المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما المبدل  
 والمبدل منه فقد اختلف فيها **قوله** والمصدر العاميل  
 وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز  
 اذ المفعول في الضمير المستكن نظر الى كونه في الاصل اسما مستغنيا

علم  
وجيب



عن الفاعل في الضمير المستحق بغيرها ان الذي استحقه غيرها  
**قوله** وما الاسمية قال الشيخ الرضي لما كان في المبنيات  
ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب براسه بل بين  
في ضمن الموصولات كابين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من  
المبنيات في اسما الافعال فجاء باب فساق وباب فظا  
الموافق له باب نزال ولولا قصد الاختصار وراعية المناسبة  
اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا براسها الحرفية  
لانه ذكر احوال الاسم واما اقسام الحرفية فستجى في بحثه  
**قوله** فانها اما ما كافة اي مثلاً **قوله** واستفهامية في  
الاغلب عنه كونهما مجردة مجرد في جرد ومضاف الا اذا جاء اذا  
بعد ما الاستفهامية نحو ما اذا اشتغل **قوله** نحو بما نكره  
النفوس الخ قيل جاز ان تكون ما كافة قال الم الا ان العادة  
اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة  
الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل الابل شرط  
وفيه انه يجوز ان من التبعيضية متعلقة بنكرة كما في اخذت  
من الدراهم ويجوز ايضا تضمن نكرة معنى تشتمل وتنقيض  
وتامة غير محتاجة الى صلة وصفة **قوله** وصفة اختلف في ما  
التالي نكرة لا فائدة الالبهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم  
وفايدها اما للتصغير او التعظيم او التفرغ خوا عطي عطية  
ما اي عطية لا تعرف من حقارتها ولا من اعلالها عظيم لا يعرف  
من عظمه واخر به صريحا ما اي صريحا بجهول غير معين **قوله** فان  
كلمة من لا تجي تامة ولا صفة الا عند ان على فانه يجوز كونها  
نكرة غير موصوفة وتجي عند الكوفيين زائدة نحو قوله والارون  
من عدواي لا كرون عددا وهي عند المجرية موصوفا اي انسانا  
معدودة قال الشيخ الرضي اعلم ان من في وجوها الذي العلم ولا

يزد مما لا يعلم ويقع على ما لا يعلم تغليباً ومنه قوله تعالى فمنهم من  
يشي على بطنه ومنهم من يشي على اربع وذلك لانه تعالى قال  
ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العلم في الضمير ثم  
بنى على هذا التغليب فقال من يشي على بطنه ومن يشي على اربع  
وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا ويستعمل  
ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو سوال عن  
صفته والجواب عالم مثلاً وسيستعمل ايضا استفهاما ما كانت  
او غيره في المجهول ماهية وحقيقة ولهذا يقال لحقيقة الشيء  
ماهية والامتنسية الى ما هو الماهية مقلوب الهمزة هاء  
والاصل الماهية او نقول انه منسوب على ما هو على تقدير  
جعل الكلمتين كلمة وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان  
يكون سوالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز  
ان يكون سوالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف  
دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعلم الا بالصفات  
وماهية غير معلومة للبشر **قوله** والموصوفة نحو بل لها  
الرجل قال الشيخ الرضي لا عرف كونها معرفة موصوفة الا في  
النزاهة اجاز لا حقتش كونها نكرة موصوفة لانه التزم فيه  
الاضافة الى المفرد انما قيد بالتزام الاضافة لئلا يرد النقص  
بكره جلا فانه قد ينصب ما بعد الخبرية وقد اضافة  
بقوله الى المفرد لئلا يرد النقص باذوا فانها ايضا فان الى الجملة  
ولا بد منه فانه مضاف الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة  
الى المفرد من خواص الاسم المتكسر لانها بمنزلة الستون المتاني  
للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك لان المضاف الى  
الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ  
الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو عن



مذكور صريحاً فكان في حكم المقطوع عن الاضافة قال الشيخ الرضي  
انما في الاضافة لان وصفها لنفسه من كل فاذا حذف المضاف  
اليه الى انه مسند اليه لان قولك اقام زيد في قوة ان صاحب  
القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمحملاً  
ولهذا جعل بعضه عاملاً الرفع في المبتدأ مطلقاً كونه مسنداً  
اليه لان المعنى على الانشاء وهو الحق لم تكن صيغة الماضي  
على الحقيقة اذ ليس المعنى على المعنى فالظاهر في وجه بناء اسما  
الاضال ما قاله الشيخ الرضي وهو انها بنيت لكونها اسماً اصلها  
البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر  
او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا الحاجة الى العذر المذكور  
مثل رويته في الاصل تصغيراً وادامته في رويته  
تصغيراً للرخيم اي ارفق رفقاً وان كان تصغيراً قليلاً لحوار  
ان يكون تصغيراً وادبهم الرا وسكون الواو بمعنى الرفع  
الى المفعول به مصدر او اسم فعل يتضمنه الالمال وجعله  
بمعناه ويجوز رويته زيداً اي ان يكون فعل والكاف حرف  
وان يكون مصدر مضافاً الى الفاعل **قوله** مثال ما هو بمحملاً  
الامر وهو متعذر مستعمل فيما نقل عنه بخور رويته  
اي ارواده كما ان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لا من وعي  
مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين اسارة الى اصلها  
**قوله** بفتح التاء قال الشيخ الرضي فتجب التاء نظراً  
الى اصله حين كان مفعولاً مطلقاً جعل بمعنى وكسرت  
للساكنين وضمت للتشبيه بقوة الحركة على قوة معنى التعداد  
معناه ما بعده وكان القياس على تقدير ان اصله **قوله** كرر له  
ان لا يوقف عليها الا بالها لكن يوقف عليها في الاكثر بالتأنيب  
على الحاقها بالاضال فكان تاءها تاقامت وقال بعض النحاة ان

مفتوحة

مفتوحة التاء مفردة كقواه والوقف على الها واما مكسورة التاء  
فجمع مفتوحة التاء مفردة كسلمات والوقف عليها بالتاء والمضمة  
التاء تحتمل الافراد والجمع ف يجوز الوقف بالها والتاء وهوان صيغها  
مخالفة لصيغ الافعال وان الامر يدخل على بعضها وان التنوين  
يلحق بعضها وهو تنوين التكني عند بعضه جرد عن التمكن  
وجعل دليله مفصولاً بما بعده كان حرفه دليل الوقف عليه  
وذلك تنوين التكني عند الجمهور وليس التكني للفعل لانه  
غير صالح لذلك بل تنكير راجع الى المصدر الذي دلل الاسم قبل  
صيروته اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على انه ما يلحقه كان معرفاً فمضى  
صته بلا تنوين اسكت السكوت المعين المعهود وتعيين المصدر  
بتعيين متعلقة اي السكوت عنه فاصله افضل السكوت عن هذا  
الحديث مجازاً ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث بالتنوين اسكت  
سكوتاً **قوله** اذ العزى الفتح قال قدس سره في الحاشية الفتح الخالص **قوله**  
بحسب الوضع وان كان طارياً **قوله** مثل الصارب اس لو قال بدل  
اس في الماضي لكان اظهر المشتق من الثلاثي يعني ان قوله من التاء  
صفة للامر ولا يخفى ان تقدير المشتق الصق من تقدير الكاين **قوله**  
اي قياس او ذوق قياس **قوله** على انه مرآت اي على ان اسم الفعل من الرباعي  
بمعنى الامر لمرآت الانادرا وهو كئنا فرقار اي صوت من التصويت  
وعرعار اي تلاعبوا بالعرعره وهي لعبة للصبيان قال المبرد فرقار حكاية  
صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير  
فلو كانا صوتين لقليل لكنه فرقار وعرعار **قوله** حال كونه مصدر  
صاحبها صير قوله مبنى **قوله** معرفة اي علم جنس كسبحان وقوله كبحار  
صيغة اخرى المصدر ويجوز ان يكون خبر محذوف اي هو في راء والجملة  
معترضة قال الشيخ الرضي وقال ان من كان مذهبه ان جميع او زان فعال  
امرا وصفه او مصدرا او علما مونه فاذا سمي بها مذكر وجب عطف افضل  
هنا



ويجوز عند الحاجة جعلها منصرفة وهذا من دليل على ترددهم في كونها  
 مؤنثة **قوله** وصفة لمونث لم يحذف في المذكر وجميعها تستعمل من  
 دون موصوف وتستعمل اما لازمة للناسماعا نحو ضئاق واماميه  
 لازمة وهي على ضربين احدهما ما صار بالعلبة علما جنسيا نحو خفا  
 والمبنية وهي في الاصل لكل ما تخيل اي لم يجذب ثرا خضعت بالعلبة  
 بجنس النبايا والضرب الثاني ما بقي على وضعيتها نحو قطاط اي  
 قاطه كافة **قوله** واما عند الانما اعتبر ذلك لانه لا يزمه غير  
 كافية والالزم بنا سلام وكلام لكن فيه ان لا دليل على العدل  
 وثبوت الفخر وثبوت فاسقه لا يدل ان فان لم يكن مقدرا لم يعرف  
 كافي النما وان كان مقدرا بقي على اعرابه **قوله** الا اذا حذف  
 صدر صلتها ان كانت صلتها فعلية فلا تنبئ اي معها وان  
 كانت اسمية وحذف صدر صلتها اعني المبتدأ بشرط ان يكون  
 ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اي فان كان مضافا يبنى على الضم  
 واحا زس الاعراب وفايدة لغة جديده وان لم يكن مضافا  
 فالاعراب واحا ز بعضهم النبا قيا سالا سماعا **قوله** فيمن  
 قرأ بالضم دون الفتح وليس في قرأ الوفاق على انها موصولة  
 مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان هذه استنهامية معربة  
 مرفوعة على الابتداء وخبر اشده والجملة صفة شيعية على افعال  
 القول اي كل شيعية مفعول فتم اي اشده من قوله كل شيعية مفعول  
 لنتر عن كما تقول اكلت من كل طعام فتكون من للتعجبين وقيل  
 يجوز ان يكون النزع واقعا على من كل شيعية اي لنتر عن بعض كل  
 شيعية فكان قابلا قال من ثم فقيل ايهم اشداي الذين هم اشده  
 وقيل ان النزع معلق عن العمل وليس بشئ لان مفعوله ليس  
 بجملة والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة **قوله** لتأكد شبه  
 الحرف ان قلت قد مر ان هذه الاضافية منافية للبناء

فكان

فكان ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها فان التثنية لا  
 لا يرفع المناقاة وعلى تقدير رفع المناقاة كان ينبغي ان  
 لا يبنى مع قطعها عن الاضافة الا زيادة الاحتياج قلنا  
 قد مر ان لزوم الاضافة الى المفرد مناف للبناء واي اذا كانت  
 مضافة وحذف صدر صلتها يبنى في صورة المضاف من الجملة  
 او قلنا ان المناقاة امر قياس وبنأ اي مضافا عند حذف صلتها  
 سماعي **قوله** وفيما اذا صنعت قال الشيخ الرضوي ذالاجي  
 موصولة ولا زيادة الابعدا وما الاستنها مبيتين والاولى  
 فيما اذا هو ومن خبر منك الزيادة ويجوز على بعد ان تكون بمعنى  
 الذي اي الذي هو على حذف المبتدأ واما قوله من ذا قائما فلا  
 قيد اسم الاشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي ان تكون  
 زائدة وان تكون اسم الاشارة كما في قوله من هذا الذي فانها  
 التنبيه تدخل على اسم الاشارة **قوله** احدهما ما الذي الجملة  
 صفة لقوله وجهان او استنهامية **قوله** على ان تكون ذا  
 بمعنى الذي قال الشيخ الرضوي لقائل ان يمنع مجيء ذا مو  
 وحكم في نحو ما اذا صنعت بزيادة لها ان قلت رفع الجواب  
 ورفع البطل عن ما يدله على ان الجملة اسمية قلنا جاز ان  
 تكون ما مبيد او ذا مزيدة والفعل خبر لا يتقدير العايد  
 وفيه ان حذف الضمير من خبر المبتدأ قليل دون الموصول  
**قوله** والنظام ان من ذا اسم واحد يوبده ما نقلناه من الشيخ  
 الرضوي من ان ذا موصولة او زائدة **قوله** وحديث جوابه  
 نصب هذا اذا كان بعد ذا فحل ناصب لما قبله او مستغنى  
 عنه بضميره او متعلقة واما اذا لم يكن كذلك نحو ما ذا عرض  
 وما ذا اعلم وما ذا حل بهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة  
 او زائدة **قوله** اسما الافعال ما كان بمعنى الامر والماضى

موصولة

اسما الافعال



قيل كان هذه محتمل ان تكون ناقصة على اصلها وتامة بمعنى صار  
 وزائدة ولما كانت اسما الافعال بمعنى الامر والماضى كان حقها  
 وقيل بانها مصدر وفيه انما تستدعي تقدير فعل قبلها فلا  
 تكون اسما افعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انما اسماء  
 افعال بل يقول انما اسماء مصادر لافعال وانما سميت اسماء  
 الافعال قصدا للمناقضة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها  
 اللهم الا ان يقال ان بعضها مبني لكونها في الاصل اصواتا  
**قوله** وحمل الباقي عليها طردا للباب وقيل انه مبتدأ والفعل  
 ساد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل هنا في الابتداء وفيه  
 ان هذا القسم من المبتدأ لكونه مستندا لاينا فيه معنى الفعل  
 وفيه ان معنى الفعل لولايته في الابتداء الصح ان يقال لكل  
 فعل انه مبتدأ وفيه ان ذلك امر اصطلاحى اطلاق هذا القسم  
 تأييد بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال يجوز ان لا يكون  
 لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه عن الاعراب غير  
 معهود فلا بد ان يخرج له وجه نعم المحض ان يقول ان القسم  
 الثانى من المبتدأ يؤك بالآخرة الى انه على كونه مجاز وفساق  
 معدولين عنهما يجوز ان يكونا مرادفين لهما وان ادعى ان  
 العدد مقدر لا منظر او وجودهما مسس كافى لمنع الصرف  
 قلنا لا دليل على كون نزال معد ولا عن انزل وما استدعوا  
 به عليه في غاية الضعف فالاولى ان يقال ما قاله الشيخ  
 الرضى ان المصاحف وهو ان قسم المصادر والصفات  
 المشابهة كفعال الامرى ربه ومبالغة اذ في الكل مبالغة  
**قوله** علما للاعيان حال من مفهوم قوله مبنى في المجاز معرب في  
 تيم اي اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه  
 ان تعلق بكل من قوله مبنى ومعرب لزم تواردها كالمعرب على معمول

واحد



واحد وان تعلق باحدهما لزم دخوله الاخر عن التعلق بهذا الحال اللهم  
 الا ان يقدر للاخر لما في باب التنازع لمشابهة فعال بمعنى الامر  
 فيه ما ذكر في اخيه ولا يخرج بينهما فالوجه فيه ان هذا القسم اما  
 علم مرئيل او منقول عن المعنى الوضعى فان كان منقولاً راعوا  
 الاصلى وكان فيه المبالغة وان كان مرئيلاً عن المنقول لانه اكثر  
 من غير **قوله** وجه الاكبر من الخوان وجه البناء في ذى الرأى  
 قصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة كسر الرأى  
 وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعراب منع الصرف فلم يكسر  
 تمت حاشية المولى عبد الغفور على الجلب  
 على يد السيد الفقيه على الابياري  
 في اوائل ربيع الاول ١٢٣٨  
 وصلى الله عليه وسلم  
 محمد والمسلمين

ان م





١٢١

و-ف